

الجملة الاسمية عند ابن خَشَّام الأَنْصَارِيِّ

تأليف

دكتورة
أميرة محلي توفيق

مدرسة النحو والعرف بكلية البنات
جامعة الأزهر

مكتبة المسيرة العلمية
Giza Public Library

١٣٩١ هـ — ١٩٧١ م

حقوق الطبع محفوظة المؤلف

Giza Public Library



000026551 - 2

مطبعة البرلان بالقاهرة

١٩٧٢
مكتبة الزهراء

الإدارة: ٨ ش. عبد العزيز، عابدين، القاهرة

ت ٢٩١٦٥١٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَقْدِيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على محمد سيد المرسلين وبعد .
فالكتاب الذى بين أيدينا مكلل بالكتاب السابق « الجملة الفعلية عند
ابن هشام الأنصارى » والفكرة الرئيسة فى الكتابين تقوم على أساس
أن الجملة هى الموضوع الأساسى لدراسة النحوية ، ذلك أن كل كلام ليس
سوى مجموعة من الجمل المفيدة .

وعلى الرغم من أن الجملة هى الوحدة التى يتألف منها كل كلام ، وأنها
المركب الذى يحمل فى ثناياه فكرة تامة ، وأنها هى التى يعبر بها المتكلم
عما ينشأ فى نفسه من أفكار ، وبها تنقل هذه الأفكار الى غيره من الناس ،
على الرغم من الأهمية الكبيرة للجملة فى التعبير والافصاح والفهام ، فقد كان
حظها من عناية النحاة قليلاً جداً ، إذ لم يتعرضوا للكلام عليها إلا فى ثنايا
موضوعات أخرى ، ولم يعنوا بالبحث فيها إلا عرضاً فى طيات الفصول
والأبواب ، ولم يشيروا إليها إلا مضطرين . حين يعرضون فى أبواب المبتدأ
والخير والتمت والحال ، عن الخبر والتمت والحال الجملة ، وكذلك حين يتكلمون
فى موضوع الشرط الذى ينبئ على جملتين « الشرط ^{صل} وجملة الجواب » وغير ذلك
من الموضوعات المنفردة بين دفتى كتاب النحو . ولا أهم من النجاة من عنى
بالجملة وأنواعها وأقسامها ، وكتب عنها تحت عنوان مستقل غير ابن هشام
الأنصارى فى كتابه « منى اللبيب » .

وإذا كانت دراسة الجملة في الأساس الصحيح لجميع لدراسة النحو ، من حيث كونها الأساس الذي ينبثق عليه الحديث ، وإذا تناولت في هذه الدراسة الكلمة ، فأنما أتناولها من حيث هي جزء من مركب تام ، ومن حيث كونها عمدة (مستنداً أو مستنداً إليه) ، ومن حيث كونها فضله أو نابعاً ، ومن حيث كونها منسوبة إليها نسبة لامتياز عن فكرة تامة ، ولا يصح الاكتفاء بها أو السكوت عليها ، وهي النسبة التي يسميها النحاة (الإضافة)

وتنقسم دراسة الجملة في نظري إلى قسمين : القسم الاول ، يبحث في الجملة من حيث تأليفها ونظامها ، وطبيعتها ، وأجزائها ، وما يطرأ على أجزائها الرئيسة وغير الرئيسة في أثناء التأليف ، من تقديم وتأخير ، وإظهار وإضمار ، وذكر وحذف . والقسم الثاني ، يعني بالجملة بوصفها 'كلاً' يعبر عن معنى معين ، كالنفي والاستفهام والتوكيد والشرط إلى آخره . ومعنى أوضح فاقسم الثاني ، يعني عما يعرض للجملة من معان عامة تؤديها أدوات التعبير التي تستخدم لهذا الغرض كالتوكيد وأدواته ، والنفي وأدواته ، والاستفهام وأدواته ، إلى غير ذلك من المعاني العامة التي يعبر عنها بالأدوات ، وعملها على المتكلمين مقتضيات الخطاب ومناسبات القول ، وباختصار فإن القسم الثاني من دراسة الجملة هندی ، يعني بالجملة بوصفها أسلوباً من أساليب التعبير المختلفة .

أما القسم الاول من دراسة الجملة ، فقد تناولته في كتابين ، كل كتاب مستقل بذاته من نوعه في اللغة العربية . تناول الكتاب الاول الجملة الفعلية ، والكتاب الثاني وهو الذي بين أيدينا ، اختص بالجملة الاسمية .
وأما القسم الثاني من دراسة الجملة فقد تناولته في كتاب مستقل تحت عنوان « أساليب التعبير النحوية » .

ولما كنت أدرس لطالبات جامعة الأزهر شرح ابن هشام على ألفية ابن مالك في كتابه (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) ، فقد رأيت أن أجمع بين الدراسة النحوية التي تنبني على دراسة المركّب النحويّ المسمى « جملة مفيدة » ، وبين آراء (ابن هشام الانصاري) النحويّ الوحيد الذي فطن إلى ما للجملة من أهمية في حدّ ذاتها ، لذلك استناول هذا الكتاب الجملة الاسمية عند (ابن هشام) ، مع شرح ما يصعب على الدارس من عباراته وتركيبه ، وإظهار موضع الشاهد فيها ، وتبيين الفروق الأساسية بين المذهبين البصري والسكوفي ، وتوضيح اتجاه (ابن هشام) نحو المذهبين .

سأتكلم عن الركنين الرئيسين للجملة الاسمية : المبتدأ والخبر ، شروطهما وأنواعهما ، والموضع الأصلي لكل منهما في الجملة ، ومواقع تقديم وتأخير ، وحذف وتقدير كل منهما ، ذلك أنه لا يلزم أن تحتوي الجملة الاسمية على العناصر المطلوبة كلها ، فقد تخلو من المسند إليه لفظاً ، أو من المسند لوضوحه وسهولة تقديره ، كخلوها من المسند إليه في نحو (هزأُ جميلٌ) و (في عنقٍ لأفأبرنَ حتى أفوز) ، ومن المسند في نحو (خرجت فاذا اللص) ، ونحو قولنا (عمرٌو) في جواب من سأل : من زارك أمس ؟ ، ونحو (لولا النيلُ لأصبحت مصر صحراء قاحلة) .

وأتكلم بعد ذلك عن العوامل التي تندفع أحكام الجملة الاسمية : أنواعها وعملها وحالاتها المختلفة من حيث العمل والتسليق والالغام . وأخيراً أتكلم عن الجملة الاسمية ، التي لها موضع من الإعراب ، والجملة الاسمية التي لا موضع لها من الإعراب .

ويتناول هذا الكتاب التوابع بالبحث ، من حيث كونها من مكملات
الجملة الاسمية . وبذلك أكون قد استوفيت في الكتابين الكلام عن الجملة
في اللغة العربية بقسميها : الجملة الفعلية والجملة الاسمية ، من حيث أركانها
الرئيسية (المسند إليه والمسند) ، والمكملات المنصوبة والمجرورة ، والتوابع
التي ليس لها إعراب مستقل ، بل إنها تقع غيرها في إعرابها .

وأعتقد أن دراسة النحو بهذه الطريقة توجد حلولاً سهلة لكثير من مشكلات
النحو ، وتذلل كثيراً من عقده التي تصعب على الدارسين ، وخصوصاً
المبتدئين والشداة من طلاب العلم ، الذين لم تستحصف ملكاتهم وعقولهم .

أُميرهُ علي نوفي

المعجزة ٣١ يناير ١٩٧١

يقسم النحاة الجملة في اللغة العربية إلى نوعين : جملة اسمية وجملة فعلية .
 ويحددون الجملة الاسمية بأنها الجملة التي تبدأ باسم ، والجملة الفعلية بأنها الجملة
 التي تبدأ بفعل حقيقة أن كل جملة تتكون من ركنين أساسيين هما المسند إليه
 والمسند ، غير أن نظام تركيب الجملة يختلف في الجملة الاسمية عنه في الجملة
 الفعلية . فالجملة الاسمية تبدأ دائماً بالمسند إليه ويسمى المبتدأ ، ويليه المسند
 أو الخبر . أما الجملة الفعلية فتبدأ دائماً بالمسند أى الفعل ثم يليه المسند إليه أى
 الفاعل أو نائب الفاعل .

(المبتدأ)

المبتدأ هو الركن الأول في الجملة الاسمية ، أى المسند إليه وهو موضوع
 الكلام المتحدث عنه .

تعريفه :

هو اسم أو بمنزلة ، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلة ، مخبر عنه
 أو وصف رافع لمكتفى به .

الاسم الصريح : نحو (الله) في (الله ربنا) ، و (محمد) في (محمد رسولنا)
 والذي بمنزلة الاسم الصريح : نحو المصدر المؤول من (أن) والفعل
 (وأن تصوموا) في قوله تعالى (وأن تصوموا خير لكم) لأنه في تأويل
 (صومكم) وخبره (خير لكم) .

ونحو المصدر المأخوذ من همزة التسمية بمد (سواء) والفعل في قوله تعالى

(سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرتهم) حيث يعرب (سواءٌ) خبراً مقدماً ،
والمصدر المنسوب من همزة القسمية والفعل (أأنذرتهم) وتقديره (إنذارهم)
مبتدأ مؤخره وجملة (لم تنذرتهم) معطوفة على جملة (أأنذرتهم) . وسبب
المصدر بدون حرف مصدرى مطرد في باب القسمية ، شاذ في غيرها .

ونحو المصدر المأخوذ من الفعل و (أن) المقدرة (تسمع) في نحو
(تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه) فتسمع مبتدأ وهو في تأويل (سماعك)
وقبله (أن) المقدرة . وسبب المصدر هنا شاذ لعدم وجود حرف مصدرى .

ويتضح لنا من الأمثلة السابقة أن الاسم قد يؤول من (أن) المصدرية
والفعل ، أو من همزة القسمية بعد (سواء) والفعل ، أو من (أن) المحذوفة
والفعل ، سواء بقي عليها أم حذفت وقدّرت وزال عملها .

والجرد عن العوامل اللفظية : هو ما كان غير مسبوق بكلمة من الكلمات
التي تعمل الرفع فيما يحى بعدها من الكلمات مثل (كان) ، مثل ذلك
(الجنود يغدون وطنهم بأرواحهم) فكلمة الجنود تعرب مبتدأ ، وهي غير
مسبوقة بأي عامل من العوامل اللفظية ، التي تؤثر في إعراب الكلمة التي
تحى بعدها ، فهي مجردة عن العوامل اللفظية .

والذي يمتاز الاسم الجرد عن العوامل اللفظية : أي الذي يعتبر غير
مسبوق بعامل لفظي على الرغم من وجود عامل قبله ، كما يحدث عندما يسبق
المبتدأ بحرف من حروف الجر الزائدة ، أو بحرف من الحروف الشبيهة بحرف الجر
الزائد مثل لعل و رب ، وذلك لأن حرف الجر الزائد كـ ممه - مثال حرف الجر

الزائد (خالق) في قوله تعالى (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ) فالمبتدأ في هذه الجملة كلمة (خالق) ، وقد دخل عليه حرف الجر الزائد (من) فاشتغل المحل أى آخر حرف في الكلمة وهو القاف الذي تظاهر عليه علامة إعراب المبتدأ (الضمّة) ، اشتغل حرف القاف بحركة حرف الجر الزائد أى الكسرة . ويعرب المبتدأ في هذه الحالة كما يلي : (خالق) مبتدأ صرفوع بالضمّة المقدرة على القاف منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

مثال آخر لهذه الحالة ، (حَسْبُ) في نحو (يَحْسِبُكَ دَرْهُمٌ) إذ أن الباء حرف جر زائد و (حَسْبُ) مبتدأ صرفوع بالضمّة المقدرة على الباء لاشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد (الباء) لأن وجود الزائد كعدمه كما يذكر النحاة .

ويعتبر سببونه (أى) في قوله تعالى (بِأَيْسَرِ الْفِتُونِ) من هذا القسم أى أنها اسم استفهام مبتدأ ، و (كَمْ) ضمير في محل جر مضاف إليه ، و (الفتون) خبر المبتدأ .

كما يرى بعض النحاة أن (بالصوم) في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (يا معشر الشباب ، من استطاع منكم الباءة فليزوج . . . و من لم يستطع فعليه بالصوم) مبتدأ مؤخر صرفوع بالضمّة المقدرة التي منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وهو (الباء) ، و (عليه) جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم ، والمعنى (الصوم واجب) .

ومثال الحرف الشبيه بحرف الجر الزائد (لعل) في قول الشاعر (لعلّ أبى المنور منك قريب) و (رَبِّ) في نحو (رَبُّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيْتَهُ) ، فمجرور لعلّ

وَرُبَّ في موضع رفع بالابتداء لأن (أَمَلَّ) و (رُبَّ) يشبهان الحرف الزائد في كونها لا يتعلقان بشيء.

والخبر عنه أي الاسم الجامد الذي يتحدث عنه نحو (عمر بن الخطاب ثاني الخلفاء الراشدين) و (عمر) اسم جامد ، أخبر عنه به (ثاني الخلفاء الراشدين) أما نحو (نزال) من أسماء الأفعال فلا يعرب مبتدأ لأنه غير مخبر عنه ، ثم إنه ليس بوصف .

والوصف : هو الاسم المشتق الذي يجري مجرى الفعل في حركته وفي عمله كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وكذلك اسم التفضيل والاسم المنسوب .

اسم الفاعل نحو (قائم) في (أقامم هذان الولدان) قائم في هذه الجملة اسم يعرب مبتدأ مرفوعاً بالضمّة الظاهرة ، أما نوع هذا الاسم فهو مشتق ، ونوعه من المشتقات (اسم فاعل) ، و (هذان) فاعل لـ (قائم) لأن اسم الفاعل يعمل عمل فعله فيرفع فاعلاً وينصب مفعولاً به إن وجد ، وقد ساء الفاعل هنا مسدّ الخبر ، أو بعبارة أخرى أغنى عنه .

واسم المفعول نحو (مضروب) في (ما مضروب التليذان) ، فمضروب اسم مشتق ، ونوعه من المشتقات (اسم مفعول) أما موقعه من الأعراب فمبتدأ ، و (التليذان) نائب فاعل ساء مسدّ الخبر .

والصفة المشبهة نحو (حسن) في (هل حسن الوجهان) فحسن اسم مشتق ونوعه من المشتقات صفة مشبهة ، وهو يعرب مبتدأ مرفوعاً بالضمّة الظاهرة واسم التفضيل نحو (أحسن) في (هل أحسن في عين عند الكحل منه في عين غيرها) فـ (أحسن) اسم تفضيل ، وإعرابه مبتدأ .

والاسم المنسوب نحو (ما عربيّ الشاهران) فـ (عربيّ) اسم لحقت به بإه النسب .

وقد يكون الوصف مؤولا نحو (نواك) في (لا نواك أن تؤذي أخى)
فتواك مبتدأ وهو مصدر بمعنى اسم المفعول أى (ليس متناوأك) بمعنى (لا ينبغي
لك تناوله) ، والمصدر المؤول من (أن) والفعل (أن تؤذي) في محل رفع فاعل
(نول) سد مسد الخبر.

ويشترط في الوصف الذى يعرب مبتدأ أن يستغنى عرفوه عن الخبر سواء
أكان فاعله إما ظاهرا نحو (الحمدان) في (أمسافر الحمدان ؟) ، أم ضميرا
بارزا نحو (هما) في (أمسافر هما ؟) وعلى هذا الأساس لا يصح أن نعرب
الوصف (قائم) في (أقائم أبواه زيد ؟) مبتدأ ، ذلك لأن المرفوع بالوصف
(أبواه) غير مكفى به ، أو بعبارة أخرى غير مستغنى به عن الخبر ، وذلك
لأن الضمير في أبواه يحتاج إلى مفسر يسبقه لذلك يعرب المثال السابق على أن
(زيد) مبتدأ مؤخر ، و (قائم) خبر مقدم ، و (أبواه) أبوا : أصله أبوان
فاعل الوصف مرفوع بالآلف لأنه مثنى والتون حذفت لإضافة الاسم إلى هاء
القائب ، وهاء القائب ضمير في محل جر مضاف إليه ، يعود على المبتدأ (زيد)
واشترط البصريون في الوصف الذى يرفع طاعلا أو نائب فاعل مستغنى به عن
الخبر ، أن يتقدمه نفي أو استفهام . والنفي يشمل النفي بالحرف (لا - ما - إن
لات) . ومن أمثلة المبتدأ الوصف المنفى بالحرف قول الشاعر :

خليلى ماواف بهدى أتما . إذا لم تكونالى على من أظلم

حيث اعتمد الوصف وهو (واف) على النفي بالحرف (ما) ، و (واف) اسم
فاعل رفع فاعلا ضميرا بارزا (أتما) سد مسد الخبر

ويشمل النفي أيضا النفي بالفعل (ليس) نحو (ليس قائم الولدين) فقائم اسم
ليس ، ونحو (غير قائم الزيدان) فهـ (خبر) مبتدأ ، (قائم) مضاف إليه ،

أو استفهام في الذي سوَّغ الابتداء به وهو نكرة ٢ والجواب ، أن الذي سوَّغ الابتداء بالنكرة في هذا الموضع هو أن النكرة تعمل عمل الفعل ، وأنها ترفع أسما بعدها ، والعمل يعتبر من مسوغات الابتداء بالنكرة ، و (بنو طب) فاعل (خير) ، وقد سدَّ هذا الفاعل مسدَّ الظير .

عامل الرفع في المبتدأ :

هناك خلاف بين البصريين والكوفيين حول عامل الرفع في المبتدأ والظير ، فالبصريون ويتفق معهم ابن هشام يرون أن المبتدأ مرفوع بعامل معنوي هو الابتداء أي وقوعه في بدء الجملة وأولها ، وهو ما يبرهنه النجاة بقولهم أن ارتفاع المبتدأ بالابتداء أو التجرد الإسناد ويرى البصريون أيضا أن المبتدأ هو عامل الرفع في الظير ، وحاصل كلامهم أن المبتدأ يرفع بعامل معنوي هو الابتداء ، والظير يرفع بعامل لفظي هو المبتدأ . أما الكوفيون فيرون أن المبتدأ والظير يترافعان ، أي أن المبتدأ هو عامل الرفع في الظير وهم يتفقون مع البصريين في ذلك ، وأن الظير هو عامل الرفع في المبتدأ ، وهم يختلفون مع البصريين في عامل الرفع في المبتدأ ، إذ أن البصريين يرون أن عامل الرفع في المبتدأ معنوي ، على حين يرى الكوفيون أن عامل الرفع فيه لفظي وهو الظير .

أنواع المبتدأ : يمكن تقسيم المبتدأ إلى أساسين : الأول ، من حيث الجود والاشتقاق . والثاني ، من حيث التعريف والتشكيك .

١ - تقسيم المبتدأ من حيث الجود والاشتقاق :

المبتدأ إما أن يكون اسما جامدا أو مشتقا . وقد مرَّت بنا أمثلة كثيرة للمبتدأ الاسم الجامد . والمبتدأ الاسم المشتق إما أن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مُشَبَّهة أو اسم تفضيل أو اسما منسوبا كما سبق أن ذكرنا ووضحنا .

والاسم المشتق الذي يقع في أول الجملة ويرفع أسما بعده يعرب فاعلاً أو نائب فاعل يستمد الخبر يشترط فيه أن يكون معتمداً على نفي أو استفهام، وله ثلاثة أحوال ، نوضحها كما يلي :

١ - إذا لم يطابق الوصف ما بعده في الافراد والتثنية والجمع ، وجب أن يعرب مبتدأ ، أى إذا كان الوصف مفرداً ، ومرفوعه مثنى أو جمعا نحو : (ما قائمٌ أخواك ؟) و (أناجح المجتهدون ؟) و (أمسافرُ اليوم الطالبات ؟) - (قائمٌ وأناجحٌ ومسافرٌ) يجب أن يعرب كل منها مبتدأً ، ومرفوع كل منها (أخواك - المجتهدون - الطالبات) يعرب فاعلاً مستمداً الخبر . ولا يصح أن يعرب الوصف في الأمثلة السابقة خبراً مقدماً وما بعده مبتدأً مؤخراً لأنه لا يصح أن يكون المبتدأ مثنى أو جمعا والخبر مفرداً ، ذلك أن الخبر إذا لم يكن جملة ولا شبه جملة لابد أن يطابق المبتدأ في الافراد والتثنية والجمع .

٢ - إذا طابق الوصف ما بعده في غير الافراد ، تعين أن يعرب خبراً ، وبعبارة أخرى إذا طابق الوصف ما بعده في التثنية والجمع ، وجب أن يعرب خبراً مقدماً وما بعده مبتدأً مؤخراً عند جمهور النحاة ، نحو : (أقامان أخواك ؟) و (أقامون اخوتك ؟) ، فكل من (قَامَمان) و (قَامَون) خبر مقدم ، وكل من (أخواك) ، و (إخوانك) مبتدأ مؤخر ، ولا يجوز العكس لأن الوصف إذا رفع إما ظاهراً كانت حكمه حكم الفعل في لزوم الافراد ، أو بمعنى آخر أنه لا يمكن إعراب كل من (أخواك) و (إخوانك) فاعلاً للوصف قبله إلا إذا كان الوصف مفرداً ، لأن الوصف حكمه حكم الفعل لا يثنى ولا يجمع عند تثنية أو جمع فاعله . وعلى هذا الأساس لا يجوز أن تعرب (أخواك) و (إخوانك) في المثالين السابقين فاعلين للوصفين ، مبتدأً للخبر ،

لأن الوصف قبلهما غير مستوف لشروط الوصف الذي يرفع ما بعده ، وهو أن يكون مفردا .

٣ - إذا طابق الوصف ما بعده في حالتي التذكير والتأنيث احتمل الوجهان ، أى جاز أن تعرب الوصف في هذه الحالة مبتدأ أو خبراً مقدماً ، نحو : (أقائم أخوك ؟) ، (أقائمة أخئك ؟) ، و (مامزوم الجيش) - (قائم ، وقائمة ، وممزوم) يجوز فيها وجهان من الأعراب : الأول ، أن كلا منها مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، و (أخوك) فاعل ك قائم سد مسد الخبر ، وكذلك (أخئك) فاعل لقائمة سد مسد الخبر ، أما (الجيش) فنائب فاعل سد مسد الخبر ، لأن الوصف إذا كان اسم مفعول يعرب مرفوعه نائب فاعل . والوجه الثانى ، أن (قائم) و (قائمة) و (ممزوم) أخبار مقدّمة ، و (أخوك) و (أخئك) ، و (الجيش) مبتدآت مؤخّرة .

أما إذا لم يطابق الوصف المرفوع ما بعده في التذكير والتأنيث ، أى إذا كان مفردين وأحدهما مذكر والثانى مؤنث أو العكس ، نحو (أمى قى فى الامتحان طالبة ؟) وجب إعراب الوصف مبتدأ والاسم المرفوع بعده فاعلاً له ، ولا يجوز الوجه الثانى لعدم المطابقة فى التأنيث .

ب - تقسيم المبتدأ من حيث التعريف والتذكير :

الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفة لأن المبتدأ محكوم عليه ، والمحكوم عليه لابد أن يكون معلوماً ولو إلى حدّ ما ، وإلا كان الاسناد إليه والحكم عليه أمراً لا فائدة فيه ، ولذا يجب أن يكون المبتدأ معرفة بوجه من الوجوه ولا يجوز أن ينهى نكرة إلا اسبب أو مستوع . هذا إذا كان المبتدأ خبراً ، أما إذا كان

المبتدأ وصفاً له فاعل أو نائب فاعل يعني عن الخبر ، فيمكن أن يعي نكرة دون حاجة إلى مسوغ ، لأنه في هذه الحالة يكن بمنزلة الفعل ، والفعل في مرتبة التذكير ، فشبه الفعل أو بعبارة أخرى (المعل) يعتبر من مسوغات الابتداء بالنكرة كما سبق أن أوضحنا في الكلام عن الشاهد :

خَيْرٌ بِنُوْلِهِ فَلَاتَكُ مَلِيْنِيَا مقالة لمي إذا الطير صرّت
أمثلة لمبتدآت من أنواع المعارف المختلفة :

- ١ - مبتدأ اسم علم : أنور السادات سياري حكيم
- ٢ - مبتدأ معرفي بال : التخطيط عامل عام في كسب الوقت وتوفيره الجهد والمال .
- ٣ - مبتدأ اسم موصول : الذي أفخر به تقدم الصناعة في مصر في عهد الثورة .
- ٤ - مبتدأ اسم إشارة : هذان الحرمين من عجائب فن العمارة .
- ٥ - مبتدأ ضمير : أنتن طالبات ناجحات .
- ٦ - مبتدأ نكرة مضاف إلى معرفة : تهاون الآباء في تربية أبنائهم جريئة في حق الوطن .

فكل جملة من الجمل السابقة المبتدأ فيها معرفة إما بنفسه وإما بالاضافة إلى معرفة فهو في الجملة الأولى اسم علم وفي الثانية اسم محلي بال ، وفي الثالثة اسم موصول ، وفي الرابعة اسم إشارة ، وفي الخامسة ضمير ، وفي السادسة اسم نكرة فهو أنه اكتسبها التعريف بإضافته إلى اسم معرفة .

مسوّغات الابتداء بالنكرة :

ذكرنا أنه لا يجوز أن يجرّ مبتدأ نكرة إلا لسبب أو مسوّغ . والمسوّغ الذي يجيز الابتداء بالنكرة هو أن تحصل فائدة به . ويمكن حصر المواضع التي تحصل فيها فائدة من الابتداء بالنكرة فيما يلي :

- ١ - أن تفيد النكرة العموم .
 - ٢ - إن تفيد النكرة الخصوص .
 - ٣ - إن تجي النكرة بعد أداة من الأدوات التي لا تجي بعدها إلا الأسماء .
 - ٤ - أن تقع النكرة في أول الجملة الحالية .
 - ٥ - أن تقع جواباً .
 - ٦ - أن تكون نكرة عاملة عمل الفعل أو أن تكون في مقامه .
- ١ - تفيد النكرة العموم في الحالات التالية .

(أ) إذ كانت النكرة عاملة بنفسها كأسماء الشرط والاستفهام . أسماء الشرط نحو (مَنْ يَقُمْ أَكْرَمَهُ) ، و (مَا تَعْمَلُ أَفْعَلُ) ، و (مَنْ) و (مَا) في المثالين السابقين يعربان مبتدأ في محل رفع ، والجملة بعده المكونة من اسم الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ . وأسماء الاستفهام نحو (مَنْ عِنْدَكَ) ، و (مَا عِنْدَكَ) ، و (مَنْ) ، و (مَا) في الجملتين السابقتين أسماء استفهام كل منهما في محل رفع مبتدأ ، وشبه الجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

(ب) إذا كانت النكرة عامة بغيرها ، أو بعبارة أخرى إذا كانت نكرة واقعة في سياق استفهام أو نفي . مثال النكرة الواقعة في سياق الاستفهام (لَه) في (أَلَيْسَ اللَّهُ بِ) ، و (قَى) في (هل قَى بِيَكُم ؟)

ومثال النكرة الواقعة في سياق النفي (ما) في (مَا خَلُّ لَنَا) ، و (ما) في (مَا رَجُلٌ قَامٌ) .

(ج) أن تكون النكرة مبهمة ، نحو قول الشاعر :-

مرسمةٌ دَيْنُ أَرْسَافَةٍ بِهِ كَعَسَمٌ يُفْتَنِي أَرْبَابَا

حيث قال (مرسمةٌ دَيْنُ أَرْسَافَةٍ) ووقعت النكرة فيه (مرسمة) مبتدأ لأنَّ المسكلم قصد الإيهام ولم يكن له غرض في البيان والتعيين أو تقليل

(د) أن يراد بالنكرة الحقيقية . نحو (ثَمَرَةٌ) في (ثَمَرَةٌ خَيْرٌ من جرادة) .

(هـ) أن يطف على النكرة بشرط أن يجوز الابتداء بأحد المتساطين

نحو (طاعةٌ وقولٌ معروفٌ) ، ونحو (قولٌ معروفٌ ومغفرةٌ خيرٌ من صدقةٍ يقبها أذى) ، فـ (طاعةٌ) في المثال الأول مبتدأ وخبره يُقْبَرُهُ (أمثل من غيرها) ، و (قولٌ) في المثال الثاني مبتدأ وخبره (خيرٌ) .

٢ - وتفيد النكرة الخصوص ، وتخصيص النكرة يمنحها بعض التحديد

ويضيق دائرة إطلاقها ، والتحديد نوع من التعريف ، أو معنى آخر يخص النكرة في الأحوال التالية :-

(أ) إذا وصفت : وتخصيص النكرة بالوصف يكون لفظاً أو تقديرًا .
تخصيصها لفظاً نحو تخصيص (عبدٌ) بالصفة (مؤمنٌ) في نحو (لعبدٌ
مؤمنٌ خيرٌ من مشرك) ، ونحو تخصيص (رجل) بالجاء والجرور
(من كرام) في نحو (رجلٌ من الكرام عندنا) .

أما تخصيص النكرة تقديرًا فينبغي من سياق الكلام كافي نحو (وطائفةٌ
قد ألهمتهم أنفسهم) ، إذ أن الصفة هنا مقدرة وإن كانت غير موجودة في الجملة ،
وهي تفهم من سياق الكلام ، وتقديرها في المثال السابق (من غيركم) ، أي ،
(وطائفة من غيركم) . ونحو (السمن منوان بدرهم) ، حيث تخصص (منوان)
بصفة مقدرة هي (منه) ، أي ، (منوان منه) .

وقد يكون تخصيص النكرة لأنها تدل على معنى كافي الأسماء المصغرة ،
(رُجُلٌ) في نحو (رجُلٌ عندنا) ، لأن (رُجُلٌ) في معنى (رجلٌ صغيرٌ
عندنا) ، ونحو (سوداء) في قولهم (سوداء ولود خير من حسناء عقيم) . ذلك
أن الف التانيب الممدودة في (سوداء) تدل على المؤنث فهي بمثابة (امرأة
سوداء) يحذف الموصوف . ومن هذا التسم الذي يكون التخصص فيه مقدرا ،
صنيفة التعجب (ما أفعل) كما في نحو (ما أحسن زيدا) لأن معناه (شيء
عظيمٌ حسنٌ زيدا) ، وهذا هو الذي سوغ الابتداء به (ما) التعجبية النكرة .

فإن كان الوصف غير مخصص ، أو بمعنى آخر إذا لم تكسب الصفة للنكرة
التخصص ، لم يجوز أن يُبتدأ بها كما في نحو (رجلٌ من الناس جاءني) ،
فالوصف ، أي الجاء والجرور (من الناس) لم يكسب النكرة (رجل) التخصص
أي أن الصفة لم تعد تخصيص النكرة .

ب - إذا أضيفت، وتخصيص النكرة بالاضافة يكون باضافتها إلى نكرة مثلها
فقبل شيوعها، وتصبح في درجة بين المعرفة والنكرة من ناحية التعيين والتحديد،
نحو تخصيص (كتاب) في (كتاب طفل اشتريته) بأنه كتاب طفل ،
ونحو (كتاب علوم وجدته) حيث يخص الكتاب بأنه كتاب مادة
العلوم وليس كتاب مادة أخرى .

ج - أن يكون خبر المبتدأ النكرة شبه جملة (ظرفاً أو مجروراً) مختصاً بمقدم ما على
المبتدأ، الظرف نحو قوله تعالى (ولدينا مزيد) ف (مزيد) مبتدأ مؤخر وهو
نسكية . (ولدينا) أى الظرف خبر المبتدأ وقد تقدم عليه . والمجرور نحو قوله
تعالى (وعلى أبصارهم غشاوة) حيث يعرب (غشاوة) مرفوع وهو مؤخر،
و (على أبصارهم) أى الجار والمجرور خبر مقدم .

وبلاحظ أنه لا يجوز تقديم المبتدأ النسكية على الخبر المختص الظرف
أو المجرور، كما في نحو (رجلٌ في الدار)، كما لا يجوز تقديم الخبر إن فقد شرط
الاختصاص لأنه عند ذلك يكون بلا فائدة كما في نحو (عند رجل مال)،
و (لانسرين ثوابٌ) .

د - أن تكون النسكية من الأمور الخارقة للعادة نحو (بقرةٌ تكلمت)
(امرأةٌ تسلدُ خمسة عشر طفلاً) .

٣ - والأدوات التي تبنى النسكية بعدها مبتدأ هي :

أ - (إذا) المفاجأة : نحو (أسد) في قولنا (خرجت فإذا شاهرٌ
بالباب)، فـ (أسد) تعرب مبتدأ و (الباب) شبه جملة خبر المبتدأ .

ب - (لولا) . مثل اصطبار في قول الشاعر :

لولا اصطباري لأودى كل ذي مئة لما استقلت مطايا من لظعن

فـ (اصطبار) تعرب مبتدأ خبره محذوف وجوبا تقديره (موجود) والجملة من المبتدأ والخبر جملة الشرط لـ (لولا) . و (لولا) أداة شرط غير جازمة تأتي بعدها جملتان حصول ، مضمون الجملة الأولى شرط في حصول مضمون الجملة الثانية ، فجملة (اصطبار موجود) شرط في حصول الجملة الثانية وهي (لأودى كل ذي مئة) والجملة الأولى بعد لولا ، التي بشرط حصول مضمونها يحصل مضمون الجملة الثانية تكون دائما جملة اسمية مبتدأ موجودة وجود وخبرها محذوف وجوبا تقديره موجود .

ج - لام الابتداء : ، وقد سميت كذلك لأنها تدخل على المبتدأ في الأصل فكانها الأصل الصدارة في الجملة الاسمية نحو (لرجل قائم) فـ (رجل) مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة و (قائم) فاعله ضمير مستتر تقديره هو .

د - (كم) الخبرية وهي بمعنى (كثير) نحو قول الشاعر :

كم عمة لك يا جرب وخاله . فـ فدعاء قد حابت على عشاري

فقد جاء المبتدأ (عمة) نسكرة لوقوعه بعد (كم) ، التي يجوز أن نعتبرها في هذا البيت استفهامية أو خبرية ، أما جواز أن يكون (عمة) مبتدأ نسكرة بعد (كم) ، الاستفهامية فسيبه أن الاستفهام يخص النسكرة ويقلل شيوعها . وأما جواز أن تكون (عمة) مبتدأ نسكرة بعد (كم) الخبرية فسيبه أن (كم) الخبرية تشبه (كم) الاستفهامية في اللفظ ، لذلك أعطيت حكمها قياسا للنظير على نظيره .

٤ - ووقع النكرة في أول الجملة الحالية سواء كانت مصدرية بالواو أو كان رابطها الضمير :

ومثال الجملة الحالية المصدرية بالواو ومبتدؤها نكرة ، قول الشاعر :

مَرِينَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ قَدْ بَدَا نَحْيَاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ

حدث وقعت النكرة (نجم) مبتدأ في جملة الحال (نجم قد أضاء) المصدرية بالواو .

ومثال الجملة الحالية التي رابطها الضمير نحو قول الشاعر :

الذَّائِبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلُّ يَوْمٍ تَرَانِي مَدِينَةً بِيَدِي

حدث جاءت النكرة (مدينة) في جملة (مدينة يدي) مبتدأ لأنها في جملة الحال ، وجملة الحال هنا الرابط فيها ضمير المتكلم (إلياء) يعود على صاحب الحال .

٥ - وقوع النكرة جواباً لسؤال ، نحو (رجلٌ) في جواب نحو (من هناك ؟) ، والتقدير (عندي رجل) .

٦ - وتكون النكرة عاملة عمل الفعل ، أو بعبارة أخرى التي ترفع أو تنصب ، أو تجر اسماً بعدها .

ومثال المبتدأ النكرة العاملة رفعاً ، أي التي ترفع اسماً بعدها (قائمٌ الزيدان) في حالة يجوز أن يجهى الوصف مبتدأ مع عدم اعتياده على نفي أو استنهام ، ف (قائم) اعرابه مبتدأ ، و (الزيدان) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف

لأنه مثنى ، والوصف هو الذى عمل الرفع فى (الزيدان) لأن (قائم) هنا يعمل هنا يعمل عمل فعلة (يقوم) .

ومثال المبتدأ النكرة العاملة نصباً ، أى التى تنصب اسماً بعدها ، قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ ، ونهىٌ عن منكرٍ صدقةٌ) و (رشيدٌ فى الخير خير) و (أفضل منك عندنا) ، إذ أن (معروف ، ومنكر) فى المثال الأول ، و (خير) فى المثال الثانى و (كاف الخطاب) فى المثال الثالث فصـلات مجرورة لفظاً بمعروف الجر (الباء وهن وفى ومن) فـهـر أن محلها النصب .

ومثال المبتدأ النكرة العاملة جراً (خمس صلوات كتبهن الله) ، و (عمل برّ يزين) ، و (مثلك لا يبخل) ، و (غيرك لا يهود) ، فقد أضيفت النكرة (خمس) فى المثال الأول إلى (صلوات) ، و (عمل) فى المثال الثانى إلى (برّ) ، و (مثل) فى المثال الثالث إلى الضمير (كاف الخطاب) ، أيضاً ، أو بعبارة أخرى فقد عملت النكرة الجر فى الاسم بعدها .

وإذاً يكون النكرة فى معنى الفعل إذا أريد بها الدعاء نحو (سلامٌ على آل ياسين) ونحو (ويلٌ للمطغنين) ، وكذلك إذا قصد بها التعجب نحو (عجبٌ لزيدٍ) ، ونحو قول الشاعر :

عجبٌ لتلك قضيةٍ وإقامتى فيكم على تلك القضية أَعْجَبُ

حيث جاء المبتدأ (عجب) نكرة لأن هذه النكرة فى معنى الفعل (أَعْجَب) .

نظام الجملة الاسمية : تتألف الجملة الاسمية من مبتدأ يقع في صدر الكلام ، ومن خبر يليه ، فضلا عما يتصل بهما من متعلقات كالنعت والتمييز والحال وغيرها نحو (الرئيس نفسه حضر - والكتاب خيرُ صديق) .

فالأصل إذا في تركيب الجملة الاسمية أن يجرى المبتدأ أولا ، ثم الخبر بعده . ولكن يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ ، غير أن المبتدأ في بعض المواضع يجب أن يجرى على الأصل ، أى ملازما لموضعه متقدما على الخبر ، ولا يجوز أن يجرى بعد الخبر في هذه المواضع وإلا اعتبرت الجملة خطأ من حيث التركيب . مواضع وجوب تقديم المبتدأ على الخبر :-

١ - عند الخوف من التباس المبتدأ بالخبر والمكس :

ويكون ذلك عندما يكون المبتدأ والخبر متساويين من حيث التعريف والتكثير بلا قرينة تساعد على تمييز أحدهما عن الآخر . مثال المبتدأ والخبر المتساويين في التعريف (زيدٌ أخى) ، ف (زيدٌ) و (أخى) متساويان في التعريف ويصلح أن يخبر عن كل منهما بالآخر . وفي هذه الحالة يجب أن يتقدم ما أصله التقديم (المبتدأ) ويتأخر ما أصله التأخير (الخبر) حتى لا يحدث خلط أو التباس ففي هذا المثال إذا كان من تحدته يعرف (زيدا) ولكنه لا يعرف أنه أخوك قلت (زيدٌ أخى) أما إذا كان يعرف أن لك أخا ولكنه لا يعرف اسمه فيجب أن تقول (أخى على) . وفي مثل هذه الحالة يجب تقديم المبتدأ أى المتحدث عنه موضوع الكلام .

ومثال المبتدأ والخبر المتساويين في التكثير (أكبرُ منك سنّاً أكثرُ منك خبرةً) أو (أفضلُ منك أفضلُ منى) ، فإن كل واحد من الوصفين في الجملتين صالح لأن يخبر عنه بالآخر لعدم الجورور بعده . وعلى هذا الأساس فالمبتدأ هو

(أكبر) و (أفضل) الأول ، والخبر هو (أكثر) و (أفضل) الثانى
ويجتمع في هذا الموضع تقديم الخبر لثلاث : ياتى بالمتبداً فيتمكس المنى لعدم
وجود القرينة التى تساعد على التمييز بين المتبداً والخبر .

أما إذا وجدت قرينة لفظية أو معنوية تساعد على التمييز بين المتبداً
والخبر ، فيصح تأخير المتبداً دون خوف اللبس . والقرينة اللفظية نحو
(صالح) في (رجلٌ صالحٌ حاضرٌ) إذ من الواضح أن (رجل) هو المتبداً ،
و (حاضر) هو الخبر . ذلك أن المخصص بالوصف (صالح) هو المتبداً سواء
تقدم أو تأخر ، هل حين أن الخبر هو (حاضر) لأنه غير مخصص ، وخلاصه
القول أن الوصف في المثال السابق يعتبر قرينة لفظية ساعدت على تعيين كل
من المتبداً والخبر فن تم يصح تقديم الخبر وتأخيره لأنه دون حدوث خلط
أو التباس .

والقرينة المعنوية نحو (أبو يوسف أبو حنيفة) فإن القرينة المعنوية
هى القسبية الحقيقية ، إذ أن (أبو يوسف) مشبه ، و (أبو حنيفة) مشبه
به ، فـ (أبو يوسف) هو المتبداً ، و (أبو حنيفة) هو الخبر سواء تقدم أو تأخر .

ومن أمثلة إقرينة المعنوية أيضاً قول الشاعر :

بنونا بنو أبائنا ، وبنائنا بنوهم أبناء الرجال الأبعد

فعلى الرغم من أن (بنونا) جاء متقدماً على (بنو أبائنا) ، وأنها متساويان
في التعريف ، كما أنهما متساويان في مرتبة التعريف لأن كل واحد منهما
معرفة بالإضافة إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره ، على الرغم من ذلك
فإن (بنونا) هو الخبر ، و (بنو أبائنا) هو المتبداً ، وسبب ذلك وجود

قرينة معنوية تدل على كل من المبتدأ أو الخبر ، وتعيّن أحدهما للابتداء ،
والآخر للاخبار به عن المبتدأ ، وتفسير ذلك أن الشاعر يقصد اثبات أن أبناء
الأبناء يشبهون الأبناء في محبتهم والمطف عليهم . وبما أن الخبر هو محط
الفائدة ، فما يكون فيه التشبيه ، وتذكر الجملة من أجله ينبغي أن يجعل خبرا
أي (بنونا) والتقدير : (بنو أبنائنا مثل بنونا) وعلى ذلك فالجملة هي (بنو
أبنائنا بنونا) .

٣ - عقد الخوف من التباس المبتدأ بالفاعل :

أو بعبارة أخرى إذا كان الخبر جملة فعلية فاعلمها ضمير مستتر يعود على
المبتدأ نحو (زيد قائم) و (هند تقوم) ، فلو قدم الخبر (قام) و (يقوم)
فقل (قام زيد) ، و (تقوم هند) ، لالتبس المبتدأ بالفاعل مع أننا لا نريد
أن نأني بجملة فعلية بل إننا غرضا خاصا في التعبير بجملة اسمية لذا وجب
تقديمه .

ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ في ثلاث حالات لا تعتبر من هذا
القسم ، هذه الحالات هي :

(أ) إذا كان الخبر صفة نحو (زيد قائم) . فيصح أن نقول (قائم زيد)
دون أن يحدث لبس ، لأنه من الواضح أن (قائم) هو الخبر ، و (زيد)
هو المبتدأ ، ذلك لأن الوصف لا يصح أن يكون مبتدأ إلا إذا كان معتمدا على
نفي أو استفهام .

(ب) إذا كان الخبر فعلا رافعا لاسم ظاهر نحو (زيد قام أبوه) ،

(فريد) مبتدأ ، و (قام) . فعل ، ماض ، و (أبوه) أبو فاعل (قام) وهما الدائب في محل جر مضاف إليه . والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ . ويصح في هذه الجملة أن تقول (قام أبوه زيد) إذا من الواضح أنه لا يخاف فيه اللبس ، ذلك أن (قام أبوه) جملة موقعا خير ، وفاعل (قام) موجود وهو (أبوه) وليس ما يدعى لأن يلبس به (زيد) وهو المبتدأ .

(٢) إذا كان الخبر فعلا رافعا لضمير بارز نحو (أخواك فاما) ، فيصح أن يقال (فاما أخواك) ، ذلك أنه ما من شك في أن (أخواك) مبتدأ ، لأن الفعل (قام) فاعله موجود وهو الضمير (ألف الاثنين) .

٣ - إذا قصر الخبر أو انحصر في المبتدأ ، أو بسبارة أخرى إن اقترن الخبر بـ (إلا) معنى أو لفظا المقصور هو الاسم الذي يكون بعده (إلا) فإذا أردنا أن نقصر المبتدأ على الاتصاف بالخبر وجب تقديم الخبر ، وتأخير المبتدأ ، والعكس صحيح .

مثال الخبر المقترن بـ (إلا) معنى نحو (إنما أنت نذير) فـ (نذير) وهو الخبر مقترن بالآ في المعنى ، إذ معنى الجملة (ما أنت إلا نذير) ، فقصر الضمير (أنت) على كونه نذيرا ، فلو أخرج المبتدأ عن الخبر قليل (إنما نذير أنت) أو (ما نذير إلا أنت) لنغير المعنى وصار له معنى آخر شالف المعنى الأول لأنه صار قصيرا للنذير على الضمير بالادعاء بأنه لا نذير سوى الخاطيء .

ومثال اقتران الخبر بالافظا نحو (ما محمد إلا رسول) لتبين أن قصر محمد على كونه رسولا ، أما إذا قلنا (ما رسول إلا محمد) لتبين

المعنى تقتصر الرسول على محمد ، أى أنه لا رسول غيره ، وهذا بالطبع غير صحيح ،
فإذا كان الخبر مقترباً بـ (إلّا) وجاء متقدماً على المبتدأ فإن ذلك يكون
للضرورة الشعرية كما فى نحو قول الشاعر :

فياربُّ هل إلّا بك النصر يُرجى عليهم ، وهل إلّا عليك المَعول ؟

حيث قدم الشاعر الخبر المقرون بـ (إلّا) لفظاً (بك) فى شطر البيت الأول ،
(عليك) فى شطر البيت الثانى ، على المبتدأ (النصر) فى شطر البيت الأول ،
(المَعول) فى شطر البيت الثانى ، والأصل (هل النصر إلّا بك) ، و (هل
المَعول إلّا عليك) .

٤ - إذا كان المبتدأ لفظاً من الألفاظ التى يجب أن تصدر الكلام :

واللفظ قد يتصدر الكلام بنفسه كما إذا كان :

اسم استفهام نحو (من فى الدار ؟) ، و (من لى غيرك ؟) ، و (ما بك ؟) ،
فـ (من) و (ما) هنا كذايتان عن المبتدأ ، وإنما وقعا صدرا لأنهما استفهام
والاستفهام له المصدر فى الكلام .

أو اسم شرط نحو (من يقيم أقم معه) .

أو كم الظاهر وهى اسم بمعنى كثير نحو (كم عبيد لزيد) ، و (كم أمهات
يملكون تربية أطفالهن) .

أو اسم تعجب نحو (أحسن بزيد) أو (ما العجوبة نحو) (ما أحسن
زيداً) .

أو ضمير الشأن نحو (هى الدنيا تملى و تمنع) و (هى الأيام دول) ، و ضمير

الشأن أو القصة هو الضمير الذي لا يمسود على مذكور قبله ، ويفسر بمجملته بعينه .

وقد يتصدر اللفظ الكلام لأنه مشبهٌ للكلمة المستحقة للتصدير ويكون ذلك إذا كان المبتدأ اسم موصول خبره مقترن بالفاء ، أو بعبارة أخرى إذا شبه المبتدأ باسم الشرط نحو (الذي يأتيق فله درهم) (فالذي) مبتدأ ، وصلته جملة (يأتيق) وخبره جملة (فله درهم) . وقد شبه اسم الموصول (المبتدأ) في هذا المثال باسم الشرط لعمومه ، واستقبال الفعل الذي بعده ، وتكونه سبباً ، ولهذا دخلت الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط .

وقد يتصدر اللفظ الكلام بغيره ، أو بعبارة أخرى إذا اقترن المبتدأ بالفظ من الألفاظ التي لها صدر الكلام .

وماله صدر الكلام من الألفاظ إما أن يكون متقدماً على المبتدأ أو متأخراً عنه : -

مثال الألفاظ التي لها صدر الكلام وتجيء متقدمة على المبتدأ لام الابتداء كافي نحو (لزيد قائم) ، (فزيد) مبتدأ ، و (قائم) خبر ، و (زيد) هنا واجب التقديم على الخبر لأن المبتدأ تقدمت عليه لام الابتداء . ذلك أن لام الابتداء تدخل على المبتدأ ، وهي ملازمة لصدر الكلام ، وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه .

ولا يعتبر من هذا التسم قول الشاعر :

أَمَّ الحُلَيْسُ لِعَجُوزٍ شَرْبَةً رَضَى مِنَ اللّحْمِ بِعَظْمِ الرُّقْبَةِ

فإن (أم الحُلَيْس) مبتدأ ، و (اللام) يجوز فيها ثلاثة أوجه من الإعراب :

الوجه الأول : أنها زائدة ، و (عجوز) ، خبر المبتدأ (أمّ الحليّس) .
 الوجه الثاني : أن التقدير (لمى عجوز) ، وتكون لام الابتداء داخلة
 على المبتدأ الثاني (هي) ، وعجوز خبر المبتدأ الثاني وجملة (هي عجوز) في محل
 رفع خبر المبتدأ الأول (أمّ الحليّس) .

والوجه الثالث : أن الشاهد شدّ فيه تقدم المبتدأ مع دخول لام الابتداء
 على خبره ، إذ كان حقّه في هذه الحالة أن يتقدم الخبر على المبتدأ .

ومن الشواهد الشاذة على هذه الفاعلة أيضاً قول الشاعر :

خَالِي لَأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالَهُ بِلِ الْمَلَأِ وَيُسْكِرُهُمُ الْأَخْوَالَا

حيث قدّم الخبر (خالي) على المبتدأ (لانت) ، على الرغم من أن المبتدأ
 مقترن بلام الابتداء لها صدر الكلام . وهذا هو سبب شدّوه .

وقد يحىء ماله صدر الكلام متأخراً عن المبتدأ ، ويحدث ذلك إذا
 أضيف المبتدأ إلى ماله صدر الكلام ، أو بمبارة أوضح إذا أضيف المبتدأ
 إلى اسم استفهام ، أو اسم شرط ، نحو (غلامٌ مَنْ في الدار) ، فـ (غلام)
 مبتدأ ، و (مَنْ) اسم استفهام مضاف إليه ، و (في الدار) شبه جملة خبر
 المبتدأ . ونحو (غلامٌ مَنْ يقيمُ أقمُ معه) ، فـ (غلام) مبتدأ ، و (مَنْ) اسم
 شرط مضاف إليه ، و (يقيم) فعل الشرط ، و (أقم) جملة فعلية في محل رفع
 خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف سدّ مسدّد خبر المبتدأ . ونحو (مالكم
 رجل عندك) ، فـ (مال) مبتدأ ، و (كم) خبرية مضاف إليه ، و (رجل)
 خبر كم الخبرية مجرور بالانافاة إليها ، و (عندك) خبر المبتدأ .

والخلاصة ، أن ما يستحق صدر الكلام سبعة أشياء هي : ما التعجبية ،
ومن الاستفهامية ، ومن الشرطية ، وكـم الخبرية ، واسـم الموصـول المقتـرـن
خبره بالفاء ، ولام الابتداء ، والمضاف إلى ماله الصداوة ، وضمير الشأن ،
فاذا أضيف المبتدأ إلى أحدها وجب تقديمه على الخبر .

المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا :
المبتدأ والخبر كما هرفناهما ركنا الجملة الالهية الاذان لايمكن الاستغناء
عن أى واحد منهما . فاذا وجدنا جملة يدل ظاهرها على وجود ركن منهما
دون الركن الآخر ، فهذا لايعنى أن الجملة قائمة بركن واحد ، إنما يعنى أن الركن
الآخر محذوف ، والمحذوف فى حكم الموجود ، ذلك أن معنى الجملة لاينم
إلا بتقدير الركن المحذوف . وهناك مواضع نجد فيها الخبر ولا نجد المبتدأ ،
ومواضع نجد فيها المبتدأ ولا نجد الخبر . هذه المواضع يمكن تعديدها .

والركن المحذوف قد يكون جائز الحذف ، وقد يكون واجب الحذف .
والواقع أن المبتدأ يجوز حذفه إذا وجد ما يدل عليه . ومعنى أنه جائز الحذف ،
أنّ انما أن نذكره وأن نحذفه ، والجملة فى كلتا الحالتين تكون صحيحة .
ومثال حذف المبتدأ جوازا قوله تعالى (من عمل صالحا فلنفسه ، ومن أساء فسأها)
حيث حذف مبتدأ كل من الخبرين (فلنفسه) ، و (فسأها) لوجود قرينة
تدل على كل منهما . والقرينة التى تدل على مبتدأ الخبر الاول (فلنفسه)
هى الفعل (عمل) ، إذ التقدير (من عمل صالحا فعمله لنفسه) ، والقرينة
التي تدل على مبتدأ الخبر الثانى (فسأها) هى الفعل (أساء) ، إذ التقدير
(ومن أساء فأساءته هليها) .

وقد يحذف المبتدأ وجوبا ، أقصد أنه في هذه الحالة لا يذكر المبتدأ في الكلام وإذا ذكر صارت الجملة خطأ من الناحية التركيبية . ويمكن حصر الواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا فيما يلي :

١ - أن يكون خبر المبتدأ المحذوف نعتا مقطوعا للزم أو المدح أو المآثم .
 قالدم نحو (أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين) والمدح نحو (الحمد لله الحميد)
 والمآثم نحو (أغث يارب هببك المسكين) ، فـ (عدو) و (الحميد) و (المسكين) صفات ، وكان الواجب أن تتبع كل صفة منها موصوفها في الأعراب فتجر (عدو) و (الحميد) لأن موصوفيهما مجروران ، وتنصب (المسكين) لأن موصوفها منصوب . ونظراً لأن هذه النعوت أو الصفات ذكرها غير ضروري اتعين الموصوف ، وأن الغرض الأساسي منها ذم الموصوف أو مدحه أو المآثم عليه ، فقد قطعت هذه النعوت لهذا السبب عن موصوفاتها ، ورفعت على أن تكون كل صفة منها ركناً أساسياً في جملة اسمية جديدة مستقلة ، تقديرها (أعوذ بالله من إبليس المذموم عدو المؤمنين) ، و (الحمد لله . هو الحميد) و (أغث يارب هببك . هو المسكين) وعلى ذلك فإن النعت المقطوع للزم أو المدح أو المآثم يعرب خبراً لمبتدأ محذوف وجوبا ، يقدر بالضمير أو بالمدح أو المذموم ، أو المآثم عليه .

٢ - أن يكون خبر المبتدأ المحذوف مصدراً نائياً عن فعله ، أو بعبارة أخرى جىء به بدلاً من اللفظ بفعله ، أى يفعل المصدر ، والمقصود أننا نلفظ بالمصدر عوضاً عن النطق بالفعل ، نحو (سمعُ وطاعة) ، و (عزاءُ جميل) ، (شكرُ العاجز) ، (صبرُ الشبان) ، ونحو قول الشاعر :

فَقَالَتْ : حَنَانٌ ، مَا أَتَى بِكَ هَهنا أَذْوَ نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ

(نَسَبٌ) ، و (طَاعَةٌ) ، و (عَزَاءٌ) ، و (شُكْرٌ) ، و (صَبْرٌ) ،
و (حَنَانٌ) ، مصادر بدأت بها الجمل الخمس . ومن الواضح أن معنى الجملة في كل
منها لا يتم إلا بتقدير محذوف . وقد ذكرنا أن كل مصدر من هذه المصادر
ينوب عن فعله الذي حذف وجوبا . إذن فهذا المحذوف في الأصل فعل ينصب
المصدر . وعلى ذلك تكون الأمثلة في الأصل (أَسْمَعُ مَعْمَاً وَأَطِيعُ طَاعَةً) ،
و (أَعِزِّي عَزَاءً جَمِيلاً) ، و (أَشْكُرُ شُكْرَ الْعَالَمِينَ) ، و (أَصْبِرُ صَبْرًا
فِي الشَّدَائِدِ) ، و (أَحْنُ حَنَانًا) . ولكن بقصد الوصول إلى الثبات والقيام
رفعت هذه المصادر وجعلت أخبارا عن مبتدآت محذوفة وجوبا بدلا من الأفعال
المحذوفة وجوبا ، فصار تقدير المحذوف في المثال الأول (أَمْرِي) ، وفي المثال
الثاني (عَزَائِي) ، وفي المثال الثالث (شُكْرِي) ، وفي المثال الرابع (صَبْرِي)
وفي المثال الخامس (أَمْرِي) . وعلى ذلك يكون المحذوف المتدر هو المبتدأ
والمدح كور المنطوق به هو الخبر .

٢ - أن يكون خبر المبتدأ المحذوف مخصوص (نعم . وثمس) بالخبر :
نَحْو (أَنُورُ) في قولنا (نَعَمْ الْحَاكِمُ أَنُورُ السَّادَاتِ) ، و (الْكَذِبُ) في (بئس
الخالقُ الْكَذِبُ) . ذلك أن مخصوص خذين الفعلين الماضيين الجامدين الموضوعين
للمدح والذم يجوز في إعرابه وجهان :

الأول : أن يعرب مبتدأ مؤخرًا والجملة التي قبله المكوّنة من فعل المدح
أو الذم ، وطاعله ، في محل رفع خبر مقدم .

الثاني : أن يعرب خبرا . وفي هذه الحالة تكون الجملة الأولى المكوّنة من فعل المدح أو الذم ، وفاعل فعل المدح أو الذم ، مستقلة . ويكون مخصوص (نعم أو بئس) المعرب خبرا في جملة أخرى مستقلة ، فهو خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره (الممدوح) أو (المذموم) .

وهذا نموذج لأعراب مخصوص فعل المدح أو الذم في الحالتين :

بئس خلقُ المرءِ النفاقُ .

بئس : فعل ماض جامد مبني على الفتح .

خلقُ : فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة :

المرءِ : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

النفاقُ : يجوز فيها وجوهان من الإعراب :

١ - خبر لمبتدأ محذوف تقديره (المذموم) أي (المذمومُ النفاقُ) .

٢ - مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وخبره متقدّم وهو الجملة الفعلية السابقة عليه (بئس خلق المرء) .

أمّا إذا تقدّم مخصوص فعل المدح أو الذم عليه ، فإنه يعرب حينئذ مبتدأ لا غير . وعلى ذلك يكون أعراب (زيدُ نعم الرجل) هكذا .

زيدُ : مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة .

نعم : فعل ماض جامد مبني على الفتح .

الرجل : فاعل مرقوع بالضمّة الظاهرة .

والجملّة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ (زيد) .

٤ - أن يكون خبر المبتدأ المحذوف وجوباً مشهوراً بالقسم ، نحو ما حكى عن العرب (في ذمتي لأفعلن) ، و (في عنقي لقد ثابتت حتى فزت) و (في ذمتي) ، و (في عنقي) بشر بالقسم بدليل أن لام القسم داخلة فيها على الفعل المضارع ، وعلى الفعل الماضي المسبوق بقد ، وتقدير المبتدأ المحذوف (عهد أو ميثاق أو بين) أي ، (في ذمتي عهد لأفعلن كذا) ، و (في عنقي بين لقد ثابتت حتى فزت) وقد حددنا المحذوف بأنه المبتدأ في هذا الموضع ذلك أن شبه الجملة (في عنقي) أو (في ذمتي) لا يصح أن تعرب مبتدأ ، ولا بد من أن تعرب خبراً متقدماً ، والمحذوف وجوباً مبتدأ مؤخر ، و (لأفعلن) أو (لقد ثابتت) جواب القسم ، والمبتدأ يحذف وجوباً في هذا الموضع لأن جواب القسم يستلزمه .

الخبر

تعريف : هو الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف السابق ذكره نحو (عامل) في (الصناعة عاملٌ هامٌ في رُقَى الأمم) ، ونحو (سبب) في (الاهمال سببٌ كثير من الحوادث).

وعذا التعريف يخرج فاعل الفعل نحو (جاء محمدٌ) ، وفاعل اسم الفعل نحو (عيثات العقيق) ف (محمدٌ) ، و (العقيق) لا يعرفان خبرين لأن شرط الخبر أن يكون في جملة أهمية مبدوءة بمبتدأ ، أى باسم ، و (محمد) ، و (العقيق) ليسا مع مبتدأ . كما يخرج فاعل الوصف فهو لا يسمى خبراً وإن حصلت به فائدة مع المبتدأ ، نحو (أحاربُ الجندى) ، فإن (الجندى) في هذه الجملة وإن حصلت به فائدة مع المبتدأ الوصف ، وهو (محارب) ، فإنه إنما يسمى فاعلاً لا مسدداً للخبر ولا يسمى خبراً.

أنواع الخبر :

يجبُ الخبر على ثلاثة أنواع :

١ - خبر مفرد ، ٢ - خبر جملة ٣ - خبر شبه جملة .

أولاً : الخبر المفرد : المفرد في باب « المبتدأ والخبر » معناه أنه ليس جملة ولا شبه جملة . والاسم المفرد قد يدل على الواحد نحو (الطائر نسيطٌ) ، أو على المثنى نحو (الطائران مسافرتان) ، أو على الجماعة نحو (الجدون ناجحون) ، و (الناجحات فرحات) ، و (الأشجار باسقات) .

وينقسم الخبر المفرد إلى قسمين : جامد ، ومشتق أى صفة ، والمقصود بالاسم الجامد ، الاسم الذي لا يشترط معنى الفعل الموافق له في المادة بحسب

القياس الاستعمالي ، نحو (زيد) ، فإنه لا يدل على معنى (زاد المسال زيادة) ، ونحو (أسد) إذا قصد به (شجاع) ، فإنه وإن كان في الاستعمال يشعر بمعنى الفعل (شجع) ، لكنه بمعنى فعل غير منفق معه في مادته ، ونحو (صاحب) ، فإنه وإن كان مشعرا بمعنى الفعل (صحب) ولكن هذا بحسب القياس الأصلي لا القياس الاستعمال ، ذلك أن هذا المعنى قد زال بحسب الاستعمال ، لذلك فكل من (زيد وأسد وصاحب) ، يعتبر من الأسماء الجامدة عند النحاة .

والاسم الجامد الواقع خبر لا يتحمل ضمير المبتدأ ، فنحو (زيد) في (هذا زيد) ليس فيه ضمير يعود على المبتدأ ، أما إذا قلنا الاسم الجامد المشتق فإنه في هذه الحالة يتحمل ضمير المبتدأ . فإذا قلنا (زيد أسد) وقصدنا أن (زيد شجاع) فإن الخبر (أسد) يتحمل الضمير الذي يتحمله الوصف أو بعبارة أوضح يرفع ضميرا مستترا يعود على المبتدأ ، وهو يقدر في هذه الجملة بـ (هو) . أما إذا قصدنا تشبيه زيد بالأسد باضمار حرف التشبيه وهو الكاف على تقدير (زيد كالأسد) ، أو إذا قصدنا المبالغة ، أي أن زيدا هو الأسد نفسه ، لم يتحمل الخبر ضمير المبتدأ .

والمقصود بالاسم المشتق الاسم الذي يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي نحو (قائم) فإنه يدل على معنى الفعل (قام) فإذا جاء خبرا كافي نحو (زيد قائم) فإنه يتحمل ضمير المبتدأ ، أو بعبارة أخرى يرفع ضميرا مستترا يعود على المبتدأ ، ولا بد أن يكون هذا الضمير مستترا ، فنحو (الزيدان قائمان - والزيدون قائمون - والهندات قائمات) فالخبر فيها كلها فيه ضمير مستتر يعود على المبتدأ ، أما الألف في (قائمان) ،

والواو في (قائمون) والآفا والتاء في (قائمات) فهي حروف تدل على القسمة والجمع .

وهناك حالتان لا يتعمّل فيها الخبر الاسم المشتقّ منه المبتدأ . هاتان الحالتان هما :

(أ) إذا رفع الوصف أو المشتق الاسم الظاهر ، أو بعبارة أخرى إذا جاء فاعل الاسم المشتقّ اسما ظاهرا كما في نحو (زيدٌ قائمٌ أبوه) ، ف (زيد) مبتدأ ، و (قائم) خبر المبتدأ ، و (أبوه) فاعل الوصف مرفوع بالواو لأنّه من الأسماء الخمسة ، وهاء الغائب ضمير متصل في محل جر مضاف إليه .

(ب) إذا رفع الوصف الضمير البارز ، أو بعبارة أخرى إذا جاء فاعل الوصف ضميرا بارزا ، نحو (زيد قائم أنت إليه) ، ف (زيد) مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، و (قائمٌ) خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، و (أنت) ضمير بارز يقع فاعلا للوصف في محل رفع ، و (إليه) جار ومجورور .

وسبب عدم تحمّل المشتق للضمير المستمر الذي يعود على المبتدأ في هاتين الحالتين ، أن الفعل الواحد أو الاسم المشتق الذي يعمل عمل الفعل يرفع فاعلا واحدا ولا يصح أن يكون له فاعلان . وقد استوفى المشتق في الحالتين السابقتين فاعله فهو في الحالة الأولى اسما ظاهرا ، وفي الحالة الثانية ضميرا بارزا ، لذا فهو في غنى عن أن يرفع ضميرا مستترا .

ويررّز الضمير الذي يتحمّله الخبر الوصف ، أو بمعنى آخر يظهر الضمير المستمر في الوصف إذا جرى الوصف على غير من هو له ، أي إذا كان الوصف

الواقع خبراً صفة لغير مبتدئه ، نحو (غلام هند ضاربته هي) ، فالوصف (ضاربة) يحرى على (هند) لا على (الغلام) ، أى أنه صفة لمند لا للغلام ، لذلك برز الضمير المستتر فى الوصف ، أى ضمير الفاعل (هند) وهو (هي) ، لأنه لو لم يبرز لتغير المعنى إذ ربما يُظن أن الضارب هو الغلام لا هند .

ومما هو جدير بالذكر أن الضمير المستتر فى الوصف الجارى على غير ما هو له فى المثال السابق ، على الرغم من أن استناره لا يحدث لبساً ، ذلك أن تأنيث الوصف (ضاربة) يدل على أن الفاعل هو هند لا الغلام .

وإذا كانت الذمعة يوجبون إظهار الضمير المستتر فى الوصف الجارى على غير ما هو له ، حتى دون أن يحدث استناره لبساً ، فأنهم يرون أن إظهار الضمير المستتر فى الوصف الجارى على غير مبتدئه إذا أحدث لبساً واجب . ومثال ذلك قولنا (غلام زيد ضاربه) فن الواضح أن استنار ضمير فاعل الضرب فى هذا المثال يحدث لبساً ، فقد يتوهم البعض أن فاعل الضرب هو الغلام فينقلب المعنى ، لذلك يجب إبراز ضمير الفاعل تجنباً لهذا القبس فيقال (غلامٌ زيد ضاربه هو) فهنا الغائب يعود على المبتدأ ، و (هو) يعود على زيد .

وقد ألزم البصريون إبراز ضمير الوصف الجارى على غير مبتدئه مطلقاً سواء أمن اللبس أم لم يؤمن . أما الكوفيون فقد تمسكوا بإبراز الضمير فى حالة الإلباس خاصة .

ومن الشواهد التي استشهد بها الكوفيون في هذا الموضوع قول الشاعر :

قومي ذرا الجد بانوها وقد علمت — بكنته ذلك عدنان^١ وقحطان

والشاهد في هذا البيت في قوله (بانوها) حيث لم يبرز ضمير الفاعل المستتر في الوصف لأمن اللبس . وتفسير ذلك أن (قومي) مبتدأ ، وخبر هذا المبتدأ جملة اسمية هي (ذرا الجد بانوها) والمبتدأ في هذه الجملة الاسمية التي تقع خبراً هو (ذرا) ، فـ (ذرا) إذن مبتدأ ثانٍ ، و (الجد) مضاف إليه مجرور بالكسرة و (بانوها) أصله (بانون) وهو خبر مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم والنون حذفت بالإضافة ، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هم) يعود على (قومي) و (ها) ضمير في محل جر مضاف إليه يعود على ذرا وأصله بانوذرا الجد . ومن الواضح أن الوصف هنا وهو (بانون) جرى على غير مبتدئه (ذرا) ذلك لأن النдра مبنية لا بانية ، ولأن المعنى يدل على أنه يصف (قومي) .

وكان الواجب في هذه الحالة أن يبرز الضمير المستتر في الوصف (بانوها) فنقول (بانيتها هم) على رأى البصريين . ولكن لأمن اللبس والخطأ لم يبرز هذا الضمير وقال (بانوها) . ويستشهد الكوفيون بهذا البيت على رأيهم في أن الضمير لا يبرز إلا إذا كان استناره يحدث لیساً ، وفيما عدا ذلك فلا داعي لإبرازه .

ثانياً : الخبر الجملة :

يتقسم الخبر الجملة إلى نوعين : جملة اسمية وجملة فعلية

مثل الخبر الجملة الاسمية (مصر أبناؤها مكافرون) ، فـ (مصر) مبتدأ ،

فاذا أردنا أن نعيّن الخبر وجدنا أنه لا يمكن أن يكون لفظ (أبنائوها) بمفرده كما أنه لا يمكن أن يكون لفظ (مكافحون) بمفرده ، ولا يصح المعنى في هذا المثال إلا إذا اعتبرنا أن الخبر هو (أبنائوها مكافحون) كلها . وإذا تأملنا هذا الخبر وجدنا أنه عبارة عن جملة اسمية المبتدأ فيها (أبناء) والخبر (مكافحون) .

ومثال الخبر الجملة الفعلية (الصحف أسهبت في وصف أزمة السودان) . فمن الواضح أن هذه الجملة اسمية مبتدؤها (الصحف) ، وخبره (أسهبت) ، فاذا تأملنا هذا الخبر وجدنا أنه فعل ، ومن المعلوم أن لكل فعل فاعل ، وفاعل هذا الفعل هو الضمير المستتر (هي) الذي يعود على (الصحف) . وإذن فخير المبتدأ في هذه الجملة هو الجملة الفعلية المكوّنة من الفعل (أسهبت) وفاعله الضمير المستتر .

والخبر الجملة سواء أكان جملة اسمية أو جملة فعلية إما أن يكون نفس المبتدأ في المعنى ، أو أن يكون معناه غير معنى المبتدأ .

فاذا كانت جملة الخبر هي نفس المبتدأ من حيث المعنى ، فهي لا تحتاج إلى رابط يربطها به ، نحو (هو الله أحد) ف (هو) مبتدأ ضمير شأن مبني على الفتح في محل رفع ، و (الله) مبتدأ ثانٍ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، و (أحد) خبر المبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره (الله أحد) في محل رفع خبر المبتدأ الأول . وجملة الخبر هذه ليس فيها رابط يربطها بالمبتدأ ، وذلك لأن جملة الخبر هي نفس المبتدأ في المعنى . ونحو قوله تعالى (فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا) ، ف (هي) ضمير

القصة في محل رفع مبتدأ ، و (أبصار) مبتدأ ثان مرفوع بالضمه ، (شاخصة) خبر المبتدأ الثاني مرفوع بالضمه ، و (الذين) اسم موصول في محل جر مضاف إلى (أبصار) ، و (كفروا) جملة العلة لا محل لها من الاعراب وهي مكونة من الفاعل (كفروا) والفاعل واو الجماعة . والجملة من المبتدأ الثاني (أبصار) وخبره (شاخصة) في محل رفع خبر المبتدأ الأول (هي) . ويلاحظ أن جملة الخبر لا تشمل على رابط يربطها بالمبتدأ ذلك لأن جملة الخبر هي نفس المبتدأ في المعنى .

يرى بعض النحاة أن من هذا القسم قولهم (نطقى الله حسبي) فهـ (نطقى) مبتدأ أول وياه المتكلم مضاف إليه ، و (الله) مبتدأ ثان ، و (حسب) خبر المبتدأ الثاني ، وياه المتكلم مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول . وجملة الخبر ليس فيها ما يربطها بالمبتدأ لأن (الله حسبي) هو نفس المنطوق أى المبتدأ .

أما إذا كانت جملة الخبر غير المبتدأ في المعنى فلا بد من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مسوقة له ، أو بعبارة أخرى لا بد من اشتغالها على رابط يربطها بالمبتدأ ، وهذا الرابط يكون أحد ثلاثة :

١ - اسم بمعنى المبتدأ .

٢ - اسم بلفظ المبتدأ ومعناه .

٣ - اسم أهم من المبتدأ .

الاسم الذي يعنى المبتدأ الذي تشمل عليه جملة الخبر يكون :

(أ) ضميراً ظاهراً يعود على المبتدأ ، نحو (زيدٌ قائمٌ أبوه) ، (زيد) مبتدأ ، وجملة (قائمٌ أبوه) خبر المبتدأ ، وهاء الغائب في (أبوه) ضمير ظاهر يعود على المبتدأ (زيد) ، ولا بد أن يطابق هذا الضمير المبتدأ في أفراده وتنقيته وجمعه وفي تذكيره وتأنيته نحو (البنتُ أبوها مسافراً) (الوالدان أبوهما مسافراً) (الرجال أبوهم مسافراً) .

(ب) ضميراً مقدرًا يعود على المبتدأ ، نحو (السمن منوان بدرهم) ، (السمن) مبتدأ ، وجملة (منوان بدرهم) في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة الخبر لا تشمل على ضمير ظاهر يعود على المبتدأ (السمن) ، غير أن صحة المعنى تستلزم تقدير ضمير يعود عليه ، والتقدير (السمن منوان منه بدرهم) ، وهاء الغائب في (منه) المقدرة تعود على المبتدأ . ونحو قراءة ابن عامر للآية الكريمة (وكلُّ وعد الله الحسنى) ، (كلُّ) مبتدأ وجملة الفعلية (وعد الله الحسنى) في محل رفع خبر المبتدأ ، وليس في جملة الخبر ضميراً ظاهراً يعود على المبتدأ ، غير أن صحة المعنى تقتضي أن تُقدره فتقول (وكلُّ وعد الله الحسنى) ، فهاء الغائب التي تقع مفعولاً به أولاً للفعل (وعد) يعود على المبتدأ . ويشترط في الضمير المقدر ما يشترط في الضمير الظاهر من وجوب مطابقتها للمبتدأ في الأفراد والتنقية والجمع والتذكير والتأنيث .

(ج) اسم إشارة يعود على المبتدأ ويربط الجملة به نحو قوله تعالى (ولباسُ التقوى ذلك خيرٌ) فجملة الخبر (ذلك خيرٌ) والمبتدأ (لباسٌ) واسم الإشارة (ذلك) في جملة الخبر يعود على المبتدأ ويربط جملة الخبر به .

(د) ويرى بعض النحاة ، ويتفق معهم ابن هشام أن اشتمال جملة الخبر على انطباع معنى المبتدأ ، يربط جملة الخبر بالمبتدأ كما في نحو قوله تعالى (والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة ، إنا لا ننزع أجر المصلحين) ، فالمبتدأ

في هذه الآية اسم الموصول (الذين) ، والخبر جملة (إنشأ) نضع أجر المصلحين) ، وجملة الخبر تشتمل على افظ (المصلحين) ، والمصاحون في المعنى هم الذين يسكون الكتاب ويقيمون الصلاة ، وإذن فجملة الخبر تشتمل على افظ هو نفس المبتدأ في المعنى .

٣ - والاسم الذي يلفظ المبتدأ ومعناه تشتمل عليه جملة الخبر نحو قوله تعالى (الحاقة ما الحاقة) ، فـ (الحاقة) الأولى مبتدأ ، و (ما) اسم استفهام في محل رفع مبتدأ ثان ، و (الحاقة) الثانية خبر المبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وجملة الخبر تشتمل على اسم يلفظ المبتدأ ومعناه وهو (الحاقة) . ويسكون الغرض من ذلك التعظيم أو التهويل ونحوهما .

٣ - والاسم الأهم من المبتدأ الذي تشتمل عليه جملة الخبر نحو (زيد) نعم الرجل) ، فإن (زيد) مبتدأ ، وجملة (نعم الرجل) ومن الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة الخبر في هذا المثال تشتمل على اسم (الرجل) ، وهذا الاسم أهم من المبتدأ (زيد) ، وواضح أن لفظ (الرجل) أهم من (زيد) لأن زيدا واحداً من جنس الرجل .

ومن هذا القسم قول ابن ميادة :

ألا ليت شعري هل إلى أمّ تممر

سبيل ؟ فأما الصبر عنها فلا صبرا

حيث قال (فأما الصبر عنها فلا صبرا) ذلك أن (الصبر) مبتدأ ،

خبره جملة (لا صبرا) المكونة من (لا) النافية للجنس ، و (صبرا) اسمها المبنى على الفتح ، وخبرها المذنوب الذى يقدر بـ (موجود) . والشاهد فى هذا البيت حيث جاءت جملة الخبر وفيها لفظ (صبرا) ولا شك أن الصبر بجميع أنواعه ، أعم من الصبر عن أم عمرو (المبتدأ) .

ويشترط فى جملة الخبر علاوة على اشتغالها على رابط مربوطها بالمبتدأ ، ألا تكون ندائية ، وألا تكون مصدرة بالحروف : لكن ، وبل ، وفى .

ثالثا : الخبر شبه الجملة :

المقصود بـ (شبه الجملة) أن يكون الخبر أكثر من كلمة ، ولكنه ليس جملة اسمية ، أو فعلية ، كما أنه ليس مفردا . ويحدث هذا عند ما يكون الخبر ظرفا أو جاريا ومجرورا نحو (رَوَّادُ النُّصَارَةِ فَوْقَ أَرْضِ الْقَمَرِ الْآنَ) ، و (الْأَبْطَالُ رَابِضُونَ عَلَى خُطِّ النَّارِ) ، فنحن لا يمكن أن نعتبر (فوق أرض القمر) أى الظرف والمضاف إليه ، وكذلك (على خط النار) ، أى حرف الجار والاسم المجرور به ، لا يمكن أن نعتبر أيّاسا منهما اسما مفردا ، كما أنه ليس جملة لأن الجملة تؤدى معنى مفيدا ، وهذا ما لا يحققه الظرف أو الجار والمجرور ، والواقع أن الظرف ، والجار والمجرور شيئان وسطٌ بين الجملة وبين الاسم المفرد ، لذا أطلق عليها اسم (شبه الجملة) .

ويختلف النحاة فى إعراب شبه الجملة ، فالصبريون ويتفق معهم ابن هشام يرون أن الظرف نحو (أسفل) فى (والركب أسفل منكم) ، والمجرور نحو (الله) فى

(الحمد لله) ، لا يقع خبراً بنفسه وإنما الظير في الحقيقة هو متعلقه المحذوف ،
وهم يعرفون المثالين السابقين كما يلي :

الركبُ أسفلَ منكم

(الركب) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، و (أسفل) ظرف منصوب بالفتحة
الظاهرة ، (منكم) جار ومجرور . والظرف متعلق باسم محذوف تقديره (مستقر) ،
هذا الاسم المحذوف هو الظير .

الحمد لله

(الحمدُ) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، و (لله) جار ومجرور ،
والجار والمجرور متعلق باسم محذوف تقديره (كان) . وهذا الاسم
المحذوف هو الظير .

وهذا تفسير قول البصريين أن الظرف أو المجرور لا يجيء خبراً بنفسه ، وإنما
يتعلق بمحذوف هو الظير . ويرى البصريون أن الاسم المحذوف يكون إسماء مشنقا
تقديره (كان) أو (مستقر) ، ولا يكون فعلاً (كان) أو (استقر) ، ذلك أن
الظير يقدر مفرداً ، لأن الأصل فيه أن يكون إسماء مفرداً ، فإذا قدرنا المحذوف
فعلاً مثل (كان) أو (استقر) فهذا معناه أننا قدرنا الظير جملة . كما يرون
أن الضمير المستقر في الوصف المحذوف ينتقل إلى الظرف والمجرور ، كما في نحو
قول جميل بثينة :

فان يكُ جنائي بأرض سواكم فان فؤادي عندك الدهر أجمعُ

حيث قال (أجمع) بالرفع ، مما يدل على أنه يؤكد الضمير المرفوع الواقع

فاعلا الوصف المحذوف الذي بقدر إـ (مستقر) ، وقد انتقل إلى الظرف (عندك) بعد حذف الوصف ، وتفسير ذلك أن (أجمع) بالرفع يجب أن يكون توكيدا لاسم مرفوع مثله لأن التوكيد يتبع المؤكّد .

وإذا تأملنا الجملة (إنّ فؤادى عندك الدهر أجمع) على هذا الأساس اتضح لنا أن (أجمع) لا يصح أن تكون توكيدا لـ (فؤادى) لأنه منصوب اسما لـ (إنّ) ، والمرفوع لا يكون توكيدا للمنصوب . كما لا يصح أن يكون توكيدا للظرف (عند) ، لأنه منصوب أيضا ، ونصبه على الظرفية . ولا يصح أن يكون توكيدا لـ (الدهر) لأن الدهر ظرف زمان منصوب ، فلا مناص إذن من أن يكون توكيدا للضمير المرفوع المنتقل إلى الظرف بعد حذف متعلقه ، أى الوصف (مستقر) .

وذهب الكوفيون ، ويتفق معهم كثير من المحدثين في أنه لا تقدير ، أو بعبارة أخرى هم يرون أن نفس الظرف منصوب في محل رفع ، ونفس الجار والمجرور في محل رفع ، لأنهما قاما مقام الخبر وانتقلت إليهما آثاره الانظمية والمنعوية .

ويجوز اسم المكان خبرا لكل من أسماء الذوات وأسماء المفعول ، نحو (زيدٌ خالفك) ، ف (خالفك) ظرف مكان يقع خبرا لاسم ذات هو (زيد) ، ونحو (الخيرُ أمامك) ف (أمامك) ظرف مكان يقع خبرا لاسم معنى هو (الخير) .

أما اسم الزمان فلا يجوز خبرا إلا لأسماء المفعول ، على شرط أن يكون حدثها غير مستمر ، فهو (الصومُ اليوم) ، و (السفرُ غدا) ، ف (اليوم) ، و (غدا) اسمها زمان يقع كل منهما خبرا ، الأول عن اسم معنى هو (الصوم) ، والثاني

عن اسم معنى هو (السفر) . ويلاحظ أن (الصوم) ، و (السفر) ليسا حدثين مستمرين ، لذلك جاز الاخبار باسم الزمان ههنا . أما إذا كان الحدث مستمرا فلا يجوز الاخبار باسم الزمان عن اسم المعنى ، فلا يقال (طلوع الشمس يوم الجمعة) فـ (طلوع الشمس) اسم معنى ، و (يوم الجمعة) اسم زمان ، ولكن لا يصح الاخبار به عن طلوع الشمس ، لأن طلوع الشمس حدث يتعصف بالزمان والاستمرار .

والإصحاح اسم الزمان خبرا عن مبتدأ اسم ذات ، فلا تقول (زيدُ اليوم) وإنما يصح أن يحكى اسم الزمان خبرا عن اسم ذات إذا حصلت فائدة . وتحصل الفائدة عندما يكون المبتدأ عاما والزمان خاصا ، والزمان يكون خاصا ، أى يتخصص بالاضافة والوصف والزمان الذى اكتسب التخصص بالاضافة نحو (نحن فى شهر شوال) ، فـ (نحن) مبتدأ ، وهو عام لأنه يصلح فى نفسه السكك متكلم إذ لا يختص بمتكلم دون آخر ، و (فى شوال) خبر المبتدأ ، وقد تخصص اسم الزمان (شهر) باضافة (شوال) إليه . والزمان الذى اكتسب التخصص بالوصف نحو (نحن فى زمان طيب) ، فـ (نحن) مبتدأ وهو عام كما ذكرنا و (فى زمان) جار ومجرور شبه جملة ، خبر المبتدأ ، وقد تخصص (زمان) بالذات (طيب) .

وقد جاز الاخبار بالزمان عن اسم الذات فى نحو (الورد فى أيار) ، و (اليومُ خيرُ) ، و (الليلةُ الهلال) لأن كلا من هذه الأمثلة تقول بتقدير مضاف محذوف ، فالأصل (خرج الورد فى أيار) ، و (اليومُ شرُّ من أمس) ، و (الليلةُ رؤىةُ الهلال) ، فالأخبار فى الحقيقة إنما هو عن اسم معنى لا عن اسم ذات .

مواضع تقديم الخبر على المبتدأ :

الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، وقد ذكرنا الحالات التي يجب أن يفي فيها المبتدأ قبل الخبر . وفيما عدا هذه الحالات فإنّ الخبر قد يتقدّم على المبتدأ مخالفاً في ذلك النظام الأصلي للجملة . وتتقدّم الخبر على المبتدأ في بعض المواضع ويكون واجباً ، وفيما عدا هذه المواضع يكون تقدّمه عليه جائزاً (ويمكن تحديد المواضع التي يجب أن يتقدّم فيها الخبر على المبتدأ فيما يلي :

١ - إذا أوقع تأخير الخبر في لبس ظاهر : ويحدث اللبس الظاهر في حالتين :

(أ) عندما يكون المبتدأ مذكّرة غير مخصصة والخبر جملة أو شبه جملة (ظرف أو جار ومجرور) .

المبتدأ المذكّرة مع الخبر الجملة نحو (قصدك غلامه رجلٌ) فهـ (قصدك غلامه) جملة فعلية فاعلها ماضٍ (قصد) وفاعله (غلامٌ) ، أما كاف الخطاب في (قصدك) فضمير في محل نصب مفعول به . وهاء الغائب في (غلامه) ضمير في محل جر مضاف إليه ، والجملة الفعلية في محل رفع خبر مقدّم ، و (رجلٌ) مبتدأ مؤخر .

والمبتدأ المذكّرة مع الخبر شبه الجملة نحو (عندك مال) فهـ (عندك) ظرف يربّ خبراً مقدّماً وكاف الخطاب ضمير في محل جر مضاف إليه ، و (مال) مبتدأ مؤخر .

ونحو (في الدار رجل) ، فـ (في الدار) شبه جملة في محل رفع خبر مقدم ، و (رجل) مبتدأ مؤخر .

وسبب وجود تقديم الخبر على المبتدأ في هذا الموضع : أن الجملة وشبه الجملة إذا جاءت بعد التكررة أهربت صفة . وفقا للقاعدة التي تنص على أن الجمل بعد التكررات صفات وبعد المعارف أحوال . ولما منع التباس الخبر بالصفة في هذا الموضع وجب تقديم الخبر على المبتدأ ، ذلك لأن الصفة تنجيء بعد الموصوف . ولا تتقدم عليه .

(ب) عندما يكون المبتدأ مصدرا مؤولا من (أن) واسمها وخبرها .
نحو (عندي أنك فاضل) ، فـ (عندي) ظرف في محل رفع خبر مقدم ، وياه المتكلم ضمير في محل جر مضاف إليه ، و (أنك فاضل) ، (أن) حرف توكيد ونصب ، والسكاف ضمير في محل نصب اسمها ، و (فاضل) خبر أن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وأن واسمها وخبرها مبتدأ مؤخر . وتقدم الخبر على المبتدأ وجوبا في هذا الموضع لأنه لو تأخر عن المبتدأ قلنا (أنك فاضل عندي) لا حمل ثلاثة أوجه من الاعراب :

الاحتمال الأول أن (أن) واسمها وخبرها في محل رفع مبتدأ ، والظرف خبر .

الاحتمال الثاني ، أن تكون (أن) بمعنى لعل لأنها أحد لغاتها ، والظرف متعلق بخبرها .

الاحتمال الثالث ، أن تكون (أن) مكمورة الميمزة لأنها في بد الجملة ، والظرف (عندي) متعلق بخبرها .

فإذا قدمنا الخبر على المبتدأ في هذا الموضع ، امتنع اللبس وامتنع
الاحتمالات المختلفة الاعراب ، لأن كلا من (إن) مكسورة الممزة ، و (أن)
التي بمعنى لعل ، لا يتقدم معمول خبرها عليها .

فإن أمن اللبس جاز أن يتأخر الخبر عن المبتدأ ، كافي نحو قول
الشاعر :

عندي اصطيبارٌ وأمتا أني جزعُ يوم النوى فلو جد كاد يهربني

حيث جاء الخبر شبه الجملة (لو جد) متأخراً بعد المبتدأ المكون من أن واسمها
وخبرها المصوب بـ (أمتا) . وساغ ذلك مع أن المبتدأ مصدر مؤول من (أن)
واسمها وخبرها لأن اللبس ، ذلك أن كلا من (أن) التي بمعنى (لعل) ،
و (إن) المكسورة الممزة لا تجيء بعد (أمتا) .

وقد أمن اللبس أيضاً في نحو (وأجل مسمى عنده) على الرغم من أن المبتدأ
نكرة (أجل) ، والخبر ظرف (عنده) لأن النكرة في هذا المثال تخصصت
بالصفة (مسمى) فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لصفة .

٢ - إذا اقترن المبتدأ بالاً لفظاً أو بعبارة أخرى إذا قصر المبتدأ على
الخبر . اقتران المبتدأ بـ (إلا) لفظاً نحو (مالنا إلا اتباعُ أحمد) فهذا
أسلوب استثناء مفرغ فيه (ما) نافية ، و (إلا) ملحق عملها ، وشبه الجملة
(لنا) في محل رفع خبر مقدم ، و (اتباع) مبتدأ مؤخر ، و (أحمد) مضاف
إليه مجرور وعلامة جرّ الفتح لأنه ممنوع من الصرف . وقد تقدم الخبر على
المبتدأ وجوباً في هذا الموضع لأن المبتدأ مقرون بـ (إلا) لفظاً .

واقترن المبتدأ بـ (إلا) معنى نحو (إنما عندك زيد) فـ (إنمّا) (إنّ)
 حرف توكيد ونصب ، و (ما) زائدة كُنْثت (إنّ) هن العمل ، و (عندك)
 ظرف ومضاف إليه ، في محل رفع خبر مقدم ، و (زيد) مبتدأ مؤخر
 وقد وجب تقديم الخبر على المبتدأ في هذا الموضع لأن المبتدأ مقترن بـ (إلاّ)
 معنى ، إذا أن (إنمّا) أداة قصرّت الوجود عند المخاطب على زيد .

٢ - إذا كان الخبر من الكلمات التي لها صدارة الكلام : تحذف أسماء
 الاستفهام مثل (أين ، ومنى وكيف) أو مضافا إلى ماله صدر الكلام .

الخبر لازم الصدارة مثل (أين زيد؟) ، و (منى السفر؟) و (كيف تجنب
 الممدوى؟) ، فـ (أين) في المثال الأول اسم استفهام في محل رفع خبر
 مقدم ، و (زيد) مبتدأ مؤخر . وبقية الأمثلة تقاس على هذا المثال . وقد
 وجب تقدّم الخبر على المبتدأ في هذا الموضع لأن الخبر اسمان الأسماء التي تلزم
 صدر الكلام (اسم استفهام) .

وإضافة الخبر إلى ماله صدر الكلام نحو (صبيحة أيّ يوم سفرك؟)
 فـ (صبيحة) خبر متقدّم مرفوع بالضمة الظاهرة ، و (أيّ) اسم استفهام
 مضاف إلى (صبيحة) ، و (يوم) مضاف إلى (أيّ) ، و (سفرك) مبتدأ
 مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وكف الخطاب ضمير متعلّق في محل جر مضاف
 إليه . وقد تقدّم الخبر وجوبها على المبتدأ في هذا المثال لأن الخبر أضيف إلى
 اسم من الأسماء التي تصدر الكلام (اسم استفهام) .

٣ - إذا كان في المبتدأ ضمير يعود على بعض الخبر : أو بعبارة أخرى
 إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يعود على الخبر ، نحو قوله تعالى (أمّ على قلوب

أَقْلَمًا) ، فشبّه الجملة (على قلوب) خبر مقدّم ، و (أَقْلَمُ) مبتدأ مؤخر ،
 و (ها) الدالة على الغائبة ضمير في محل جر مضاف إليه ، يعود على أَقْلَمَها .
 وقد وجب تقديم الخبر في هذه الآية على المبتدأ لأن المبتدأ يتصل به ضمير
 (ها) الغائبة ، وهذا الضمير يعود على بعض الخبر (قلوب) ومن الشواهد على
 هذا الموضع أيضا نحو قول نُصَيْب بن رباح الشاعر الأُمَوِي في زوجته :

أَعَابُكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَى وَاسِكْنِ رَمْلٍ هَيْنَ حَبِيبُهَا

حيث يقول (ماء عين حبيبها) ، قد (مِيلٌ) خبر مقدّم مرفوع ،
 و (هين) مضاف إليه مجرور بالكسرة ، و (حبيب) مبتدأ مؤخر ، و (ها)
 الغائبة ضمير متصل بالمبتدأ في محل جر ومضاف إليه . وقدّم الخبر على المبتدأ
 ، جرّوا في هذا الموضع لأن في المبتدأ ضميرا يعود على بعض الخبر
 وهو (عين) .

وتفسير وجوب تقديم الخبر على المبتدأ في هذا الموضع أننا لو قلنا مثلا
 (حبيبها ميل هين) أعاد الضمير (ها) الغائبة على اسم متأخر عنه في اللفظ
 لأننا نطلقنا به بعد الضمير ، وهو متأخر عنه أيضا في الرتبة ، لأن الخبر
 من حيث تركيب الجملة الاسمية ونظام أجزائها متأخر في الرتبة عن المبتدأ ،
 ولا يجوز عند النحاة أن يعود للضمير على متأخر عنه في اللفظ والرتبة معا .
 ولكنهم يميزون أن يعود على متأخر عنه في أحدهما . وإذن فتقديم الخبر جعل
 الضمير عائدا على اسم متقدم عليه في اللفظ متأخر عليه في الرتبة وهو أمر جائز
 عند النحاة .

المواضع التي يحذف فيها الخبر وجوباً :

الخبر أحد ركني الجملة الاسمية الاسمين ، ولا يمكن الاستغناء عنه ، وعلى هذا الأساس فعدم وجوده انطازاً ظاهراً في الجملة لا يدل على أن الجملة قائمة بركن واحد وخالية من الخبر ، إنما يدل على أنه محذوف كما سبق أن ذكرنا في حكم الموجود ، أي أنه مضمّر ، ويحذف الخبر أو يضرر جوازاً إذا دلّ عليه دليل . والعربية تيل إلى الإيجاز والاختصار ، لذلك فهي تبيّن حذف ما يمكن أن نعلم اكتشافه بدلالة القرائن .

ومن أمثلة الخبر ، أو حذفه جوازاً نحو (خرجت فإذا محمدٌ) إذا التقدير (خرجت فإذا محمدٌ موجودٌ) فالاسم بعد (إذا) التعبائية يعرب مبتدأ خبره محذوف جوازاً تقديره (موجود ، أو قريب أو بالباب) ، وقد أضر الخبر هنا للعلم به لأنه كون واستقرار مفهومه من قرائن القول ، ومن المفاجآت المدلول عليها بـ (إذا) .

ويضرر الخبر كثيراً إذا وقع جواباً للسؤال بن ، نحو (من عندك) ، فالجواب (سمعةٌ أو عليّةٌ أو غيرها) ، وتقدير الكلام كما يدل عليه السياق (سمعةٌ عندي) . وكذلك يضرر الخبر إذا كان في جملة ما طوّفه على جملة اسمية قباهما والمبتدآن يشتركان في الخبر نحو قوله تعالى (أكلها دأبهم وظأها) والتقدير (أكلها دأبهم وظأها تألك) .

ويحذف الخبر وجوباً أو بعبارة أخرى يضرر وجوباً في هذه مواضع ، نلخصها

فما يلي :

(١) أن يكون الخبر كونا مطلقا والمبتدأ بعد (لولا) أو بمساواة أخرى ،
 أن يكون الخبر عاما يدل على مجرد الوجود من غير زيادة ما ، والمبتدأ بعد (لولا)
 الامتناعية . و (لولا) الامتناعية هي حرف امتناع لوجود ، وهي تختلف عن
 (لولا) التخصيصية التي تفيد الحث على القياس بعمل من الأعمال نحو (هلا
 فقيرا ساعدته) ، ولولا الامتناعية تفيد الشرط ، ولها جملة شرط وجملة جواب ،
 فإذا قلنا (لولا الأملُ ليئسنا) ، فالشرط هنا هو الجملة الاسمية (الأمل موجود)
 والجواب هو الجملة الفعلية (ليئسنا) المكوّنة من الفعل (ليئس) والفاعل الضمير
 المنصّل (نا) . و (لولا) هنا تفيد امتناع الجواب لوجود الشرط ، فقد امتنع
 كوننا نياأس ، لوجود الأمل . وإذا تأملنا الكلمة التي بعد (لولا) لوجدناها اسمها
 مرفوعا (الأملُ) على أنه مبتدأ ، فابن الخبر ؟ إنه محذوف وجوبا . والتقدير
 (لولا الأملُ موجودُ ليئسنا) . ويحذف الظير وجوبا بعد (لولا) إذا كان
 كونا مطلقا لأنه معلوم واضح ظاهر ليس ما يدعو إلى ذكره ، إذا أن لولا تدل
 على امتناع الوجود ، والمطلوب على امتناعه هو جملة الجواب (ليئسنا) ، والمطلوب
 على وجوده هو المبتدأ (الأمل) ، ولو ذكر هذا الخبر المحذوف وجوبا في هذا
 الموضع ، لكان زيادة وتطويلا داعي لها .

أما إذا كان الخبر كونا مقيدا بمعنى زائد على الوجود فيجب ذكره إن فقد
 دليله ، نحو (لولا زيد سالم أعداءه ماسلم) جملة الشرط هنا اسمية وهي (زيد
 سالم أعداءه) ، وجملة جواب الشرط فعلية ، وهي (ماسلم) . وقد وجب ذكر
 خبر جملة الشرط بعد لولا (سالم أعداءه) ، ذلك لأننا لو قلنا (لولا زيدُ ماسلم)
 لكان التقدير (لولا زيد موجود) وفي هذا تغيير للمعنى المقصود ، لأن وجود

زيد في هذه الجملة مقيّد أو مشروط بمسألة لأعدائه ، أي أن مسألتهم لأعدائه
زياده على وجوده ، هي الشرط في امتناع الجواب ، وليس في الجملة ما يدل على
هذه الخصوصية أو يساعدنا هل فهمها وتقديرها ، لذلك وجب ذكر الخبر ، ومن
أمثلة السكون المقيّد الذي لا يدل عليه دليل قول الرسول مخاطب عائشة رضي
الله عنها : **لَوْ لَا قَوْمُكَ حَدَّثُوا عَمَّكَ بِكَفَرِ لَبْنَيْتِ الْكُفْبَةِ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ** ،
فجملة الشرط (**قَوْمُكَ حَدَّثُوا عَمَّكَ**) ، **قَوْمُكَ** مبتدأ ، والكاف ضمير في محل جر
مضاف إليه ، وحدثوا خبر المبتدأ مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم ، والنون
حذفت بالإضافة ، وعهد مضاف إليه مجرور بالكسرة ، و (**بِكَفَرِ**) جار ومجرور .
وقد وجب ذكر الخبر هنا لأنه كون مقيّد ، فوجود القوم مقيّد بمحدثه عنهم
بالكفر ، وجملة الجواب هي الجملة الفعلية (**لَبْنَيْتِ الْكُفْبَةَ**) .

ويوز ذكر الخبر وحده إذا كان كونا مقيّدا ولكن في الجملة دليل يدل عليه

نحو (**لَوْ لَا أَنْصَارُ زَيْدٍ حَمَوْهُ مَاسِلَمٌ**) ، فجملة الشرط هنا (**أَنْصَارُ زَيْدٍ حَمَوْهُ**)
مبتدؤها (**أَنْصَارُ**) وخبرها جملة (**حَمَوْهُ**) ، وجملة الجواب (**مَاسِلَمٌ**) ، ويوز في
هذا المثال أن تقول (**لَوْ لَا أَنْصَارُ زَيْدٍ مَاسِلَمٌ**) ، ذلك لأن الخبر في جملة الشرط
(**حَمَوْهُ**) كون مقيّد بالحياة ، غير أن في الجملة ما يدل عليه ، والدليل انظر
(**أَنْصَارُ**) ، لأن من شأن الناصر أن يحصى من ينصره .

ومن أمثلة الخبر السكون المقيّد الذي يدل عليه دليل ، قول أبي العلاء
المرّسي في وصف السيف :

يَذِيبُ الرَّهْبَ مِنْهُ كُلُّ هَضْبٍ فَلَوْ لَا الْعَمْدُ بِسِكِّهِ لَسَالَا

حيث ذكر خبر جملة الشرط بعد لولا وهو (**بِسِكِّهِ**) ، ذلك لأنه على الرغم

من أنه كون خاص متعبد بالامساك ، فقد دلّ عليه دليل ، هذا الدليل في انقضاء (العمد) لأن من شأن غمد السيف أن يمسكه .

ويذكر ابن هشام أن جمهور النحاة يوجبون حذف خبر جملة الشرط بعد لولا ، أما إذا كان الخبر كونا خاصا فيلزم بحملونه مبتدأ ، ففي المثال (لولا زيد سالما ماسلم) يجعلون الخبر (سالما) مبتدأ ، فيقولون (لولا مسالة زيد إيانا ماسلم) ، وفي هذه الحالة تكون جملة الشرط (مسالة زيد إيانا) ، المبتدأ (مسالة) ، و (زيد) مضاف إليه ، و (إيانا) مفعول به المصدر (مسالة) . أما الخبر فهو كون مطلق مخذوف وجوبا تقديره (موجودة) أي : لولا مسالة زيد إيانا موجودة ، ماسلم . وكذلك يقولون في (لولا أنصار زيد حموة ماسلم) لولا حمية أنصار زيد إياه ماسلم ، وهكذا . أما بيت أبي العلاء المعري فبعضهم يعرب جملة (يمسكه) بدل اشتغال من العمدة ، وآخرون يعربونها في محل رفع خبر (أن) المحذوفة على تقدير إن الجملة (قلولا أن العمدة يمسكه) . وأما الحديث الشريف فيقولون أنه مروى بالمعنى لا باللفظ ، وذكر ابن الريع ثلاث روايات مشهورة فيه : الرواية الأولى : لولا حدان قومك في الكفر لبقيت . . . والرواية الثانية (لولا حدانة قومك في الكفر لبقيت . . .) والرواية الثالثة (لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية . . .) .

والقول بأن الاسم بعد لولا يعرب مبتدأ خبره مخذوف هو رأى البصريين أما السكوفيون فيرون أنه يعرب فاعلا لفعل مخذوف . وهناك رأى آخر يقول إن (لولا) نفسها هي عامل الرفع في الاسم بعدها .

(٢) أن يكون المبتدأ صريحا في القسم :

ومعنى الصراحة في القسم أن الكلمة لا تستخدم إلا في القسم ، ويفهم منها

القسم قبل ذكر المقسم عليه . ومن الألفاظ التي لا تستخدم إلا في القسم (امسرك) بمعنى (وحياتك) وهي من (عمر الرجل) ، إذا عاش زمنا طويلا ومن هذه الألفاظ أيضا (آمين الله) بمعنى ، (وبركة الله) أو (وعين الله) فهي جمع (عين) أو (عين) بمعنى قسم .

فإذا قلنا (امسرك لأحسين المظلوم) ، و (آمين الله لقد أدت واجبي) ، فإن (امسرك) و (آمين) يعرب كل منها مبتدأ حذف خبره وجوبا ، والتقدير (امسرك قسمي) ، و (آمين الله بجمي) ، وعلى ذلك فإننا إذا أردنا أن نعرب المثال الأول وجدنا أنه يتكون من جملتين تامتين ، الأولى ، جملة القسم ، وهي جملة مبتدؤها (امسرك) وخبره محذوف وجوبا ، ويقدر به (قسمي) ، والثانية جملة جواب القسم ، وهي جملة فعلية ، فعلها (أرحمين) ، وفاعلها ضمير مستتر تقديره (أنا) .

ويحذف خبر المبتدأ وجوبا في هذا الموضع لسد جواب القسم مسددا .

ويجوز ذكر الخبر وحذفه إذا كان المبتدأ غير مريح في القسم ، كما في نحو (عهد الله لأساعدن الضعيف) ، إذ يمكن القول (عهد الله قسم لأساعدن الضعيف) ذلك لأن (عهد الله) يستخدم في القسم ، كما يستخدم في غيره ، كما في نحو (عهد الله وثيق) ، و (عهد الله يحجب الوفاء به) ولا يفهم منه القسم إلا بذكر المقسم عليه .

ويذكر ابن هشام أن ابن عصفور يميز في نحو (امسرك لأساعدن) أن يكون من باب حذف المبتدأ ، بتقدير (لقسمي امسرك) ويضغف بعض الامة بهذا الرأي ، ويرون أن الأولى في حالة الاختيار بين أن يكون المحذوف

المبتدأ أو الخبر ، أن يكون المحذوف هو الخبر لسببين أولهما ، أن المسند في محل التفسير غالباً ، وثانيهما : أن دخول اللام على شيء واحد لفظاً وتقديراً أولى من جعلها داخلة في اللفظ على شيء وفي التقدير على شيء آخر ، وأيضاً فإن وجود لام الابتداء في أول الاسم يدل أن الاسم الذي دخلت عليه هو المبتدأ لا الخبر .

٣ - لأن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسم بواو هي نعت في المعية نحو (كلُّ رجل وضعته) ، و (كلُّ صانع وما صنع) ، و (كلُّ إنسان واجتهاده) ، و (كلُّ عمل وجزاؤه) ، فكل الجمل السابقة جمل اسمية عطفت على المبتدأ في كل منها (كلُّ) اسم آخر ، بواو للعطف نفيد المصاحبة ، أو بمباراة أخرى معناها المصاحبة ، فالضيعة ، والشئ المصنوع ، والاجتهاد لا يشترك مع أصحابها ، كما أن الجزاء لا يشترك مع العمل ، ولكن كلاهما يقترن بصاحبه .

ونحن نعرب المثال الأول كما يلي : (كلُّ مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، و (رجل) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، و (الواو) عاطفة بمعنى المصاحبة ، و (ضيعته) : ضيعة ، اسم معطوف على المبتدأ (كلُّ) مرفوع مثله ، أمّا خبر المبتدأ فهو محذوف وجوبا وتقديره (مقترنان) . وهكذا بقية الأمثلة . ويحذف الخبر وجوباً في هذا الموضع لقيام الواو مقام (مع) .

ويجوز حذف الخبر وذكره إذا عطفت على المبتدأ اسم بواو ليست نعتاً في المعية نحو قولنا (عمرو وزيد) ، أو بمعنى آخر فإن الواو هنا للعطف أصلاً ، لأن عمرو يشترك مع زيد ، وإننا أردنا الاختصار بإقتراءهما . وقد حذف الخبر

في المثال السابق اهتماماً على أن السامع يفهم من الاختصار على ذكر المتماثلين
معنى الاقتران والمصاحبة . ومن الشواهد على ذلك قول الفرزدق :

تمنّوا إلى الموت الذي يشعبُ الفتي وكلُّ امرئٍ والموتُ يلتقيان

حيث قال (كلُّ امرئٍ والموتُ يلتقيان) ، فذكر المجرور وهو (يلتقيان)
بعد الواو ، لأنها اللطاف وليست نضافاً للمصاحبة ، والدليل على ذلك أننا
إذا قلنا (كلُّ امرئٍ والموتُ) لا يصبح المعنى .

ويعرض ابن هشام الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة
واختصار ، يقول إن البصريين يقدّرون في مثل (كلُّ رجلٍ وضيعته) خبراً
محدوفاً وجواباً . أما الكوفيون ويتفق معهم الأخفش فيرون أن هذه الجملة
تامة فـ (كل) مبتدأ ، (رجل) مضاف إليه ، والواو بمعنى (مع) ، و (ضيعته)
مضاف إليه مجرور بالكسرة ، وهذه الفأثب ضمير في محل جر مضاف إليه ،
وشبه الجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

٤ - أن يكون المبتدأ :

(أ) مصدراً عاملاً في اسم ، فمفسّر ضمير ذي حال لا يصبح كونها خبراً

عن المبتدأ المذكور ، نحو (ضربني زيداً قائماً) ، و (احترامى الرجلَ عالماً)
فإننا إذا أردنا إعراب المثال الأول وجدنا أن المصدر (ضرب) يقع مبتدأ ،
وياء التكلم ضمير في محل جر مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله ، إذ
الأصل (أضرب) ، و (زيداً) مفعول به المصدر منصوب بالفتحة الظاهرة ،
و (قائماً) لا بد أن تعرب حالاً منصوبة بالفتحة الظاهرة ، وهي ترفع ضميراً

مستترا تقديره (هو) ، ويفسر معمول المصدر هذا الضمير . ولا يصح أن تعرب خبرا لأنها لاتصلح من حيث المعنى لأن تكون خبرا ، ذلك أن الضرب لا يوصف بأنه قائم . والجملة بهذه الصورة ينقصها أحد ركنيها الرئيسين وهو الخبر ، الواقع أن الخبر محذوف وجوبا والتقدير (ضربى زيدا حاصلٌ إذا كان قائما) ، ويقدر فى المثال الثانى (احتراى الرجل حاصلٌ إذا كان طالما) .

(ب) أن يكون المبتدأ مضافا إلى المصدر السابق ذكره فى الحالة السابقة (أ) نحو (أكثرُ شرِبى السويقَ ملتوتا) ، و (أكثرُ حِى الطفلَ نشيطا) ، فالمبتدأ فى المثال الأول (أكثر) مضاف إلى المصدر الصريح (شرب) ، وبه المتكلم فى محل جر مضاف إليه ، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله ، و (السويق) معمول به المصدر ، لأن المصدر هنا يعمل محل الفعل ، و (ملتوتا) حال منصوبة بالفتحة الظاهرة ، وهى ترفع فاعلا ضميرا مستتر تقديره (هو) يفسره الاسم (السويق) الذى عمل فيه المصدر (شرب) المضاف إلى المبتدأ ، و (ملتوتا) لا يصح أن يكون خبرا ، لأن أكثرُ الشرب لا يخبر عنه بأنه ملتوت . وعلى ذلك فخير المبتدأ هنا محذوف وجوبا والتقدير (أكثرُ شرِبى السويقَ حاصلٌ إذا كان ملتوتا) .

(ج) أن يكون المبتدأ مضافا إلى مؤول بالمصدر السابق ذكره ، نحو (أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائما) ، و (أحسنُ ما ترىُ الأشجارُ مورقة) ، فالمبتدأ فى المثال الثانى مثلا (أحسنُ) مضاف إلى مصدر مؤول (ما ترى) بالمصدر الصريح (رؤيةُ الأشجار) ، و (مورقةً) حال لاتصلح لأن تكون خبرا لأسباب السابق ذكره ، والخبر محذوف وجوبا وتقديره (أحسنُ ما ترىُ الأشجارُ حاصلٌ إذا كانت مورقةً) .

ويرى جمهور البصريين أن الخبر في الأمثلة السابقة يقدر بـ (إذا كان)
إذا قصد الزمن الماضي ، و بـ (إذا كان) عند إرادة الزمن المستقبل . والخبر
هو الظرف (إذا - إذ) متعلقاً بمضاف هو (حاصل) ، و (كان) في هذا
الموضع نامة أي أنها ترفع طاعلاً مثلها مثل الأفعال العادية ، و طاعلها ضمير مستتر
يعود على مفعول المصدر ، أو بمادة أخرى يفسره مفعول الماصر . و (موقرة)
حال من الضمير المستتر في (كان) .

ويرى الأخفش ويتفق معه ابن مالك أن الخبر في مثل هذا الموضع يقدر
بمصدر مضاف إلى صاحب الحال ، وعلى ذلك يقدر المثال (ضربني زيداً قائماً)
بـ (ضربني زيداً ضربة قائماً) فالمصدر الثاني (ضربه) هو الخبر ، و طاعله
محذوف ، و هاء الغائب مفعوله ، و هي صاحبة الحال ، و البصريون يرفضون هذا
الرأي لأنهم يرفضون حذف مصدر مع إبقاء محذوف وهو لا يجوز عندهم .

أمّا إذا صاحبت الحال من حيث المعنى لأن تكون خبراً فلا يصح في هذه
الحالة أن تنصب على الحالية ، واعتبار خبرها محذوفاً وجوباً فهو (ضربني
زيداً شديداً) لا يجوز نصب (شديد) فيها على أنها حال ، واعتبار خبر المبتدأ
(ضرب) محذوفاً وجوباً ، بل يجب في هذه الحالة دفعه على أنه خبر المبتدأ .
وقد شذّ قول العرب (حكك مستطاً) ، على أن (حكك) مبتدأ ، و (كات
الخطاب) مضاف إليه ، و (مستطاً) حال منصوبة ، والخبر محذوف وجوباً
تقديره (لك) ، ووجه الاستدراك في هذا المثال ، نصب (مستطاً) على الحالية
مع صلاحيته لأن يكون خبراً ، وهذا المثال صحيح صاعداً ، ولكن القياس أنه
يجب فيه رفع (مستطاً) على الخبرية .

ينفق ابن هشام مع من يجيزون تعدد الخبر كما في نحو (زيدٌ شاعرٌ كاتبٌ) فـ (زيدٌ) مبتدأ ، وكل من (شاعر) و (كاتب) خبر لهذا المبتدأ ، وأساس تجويز تعدد الخبر هو أن الخبر حكمٌ على المبتدأ ، وقد يُحكم على الشئ الواحد بأكثر من حكم . أما من يمنع تعدد الخبر فهو مبتدأٌ للخبر الثاني ، فيقول في المثال السابق (زيدٌ شاعرٌ ، هو كاتبٌ) على أنهما جملتان اسميتان لكل منهما مبتدؤها وخبرها .

وحكم تعدد الخبر يتلخص فيما يلي :

١ - إذا كان المبتدأ واحداً وتعدد الخبر لفظاً ومعنى ، بأن كان كل

واحد مخالفاً للآخر في لفظه ومعناه ، ويصح الاختصار عليه في الخبرية ، جاز عطف الثاني وما بعده على الأول نحو (عباس محمود العقاد شاعر وناقد وأديب وعالم) . ويعرب كلٌّ من (ناقد) ، و (أديب) ، و (عالم) معطوفاً على الأول (شاعر) ، وإن كان في المعنى خبراً . ويجوز حذف حرف العطف فتقول (عباس محمود العقاد شاعر ناقد أديب عالم) ، وفي هذه الحالة يُعرب كل من (شاعر) ، و (ناقد) ، و (أديب) ، و (عالم) خبراً .

٢ - أما إذا تعدد الخبر في اللفظ فقط بأن كانت الألفاظ المتعددة مشتركة في تأدية معنى واحد هو المقصود والمراد ، ولا يصح الأخبار بالبعض من المبتدأ ، نحو (الرُّمَّانُ حلوةٌ حامضٌ) ، فلا يعتبر هذا من تعدد الخبر ، لأن المقصود : (حلوةٌ وحامضٌ) أنه من ، فهما في الواقع خبر واحد في المعنى . وفي هذه الحالة لا يجوز :

(أ) العطف لأن الخبرين في معنى خبر واحد ، والعطف يقتضي العبارة

في الغالب ، لأن المعطوف غير المعطوف عليه ، ويعرب كل منهما خبراً .

(ب) لا يصح أن يفصل بين الخبرين بأجنبي ، ولا أن يتأخر المبتدأ أو يتوسط بينهما فلا يصح أن تقول (شأُعر نأُقد أدُيب عالم عباس محمود العقاد) ، ولا أن يقال (شأُهر نأُقد عباس محمود العقاد أدُيب عالم) .

٣ - إذا كان المبتدأ متعدداً حقيقة بأن كان مثنى أو جمعا وتمدد الخبر لفظاً ومعنى نحو (الأخوات طيبٌ ومدرسٌ ومهندسٌ) ، وجب عطف الخبر الثاني وما بعده على الأول بواو العطف لا غير ، ويعرب كلٌّ منهما معطوفاً ، وإن كان خبراً في المعنى .

ومن هذا القسم المبتدأ المتعدد في الحكم نحو (جسمُ الانسان رأسٌ وأرجعٌ وأطرافٌ الخ . . .) . والواقع أن ابن هشام لا يعتبر هذا القسم من باب تعدد الخبر لأن المبتدأ في هذه الحالة في قوة مبتدئين لكل منهما خبره

ومن هذا القسم قول الشاعر :

يداك يدُ خبرها يرتجى وأخرى لأهدأها غائظة

لأن المبتدأ (يداك) في قوة مبتدئين لكم منهما خبر ، ومن هذا القسم أيضاً قوله تعالى (والذين كذبوا بآياتنا همُ وبكمُ) ذلك لأن (بكم) معطوفة على (هم) .

النسخ والنسخ

عرفنا أن المبتدأ والخبر حكما إعرابيا . هو رفع كل منهما ذلك أن الرفع علامة الاسناد (المسند والمسند إليه) . غير أن هذا الحكم يُنسخ ويحل محله حكم آخر يدخل بعض الكلمات على الجملة الاسمية ، فيتغير حكم كل من المبتدأ والخبر .

ونذكر هنا أن ننبه إلى أن هذه النواسخ لا تدخل على المبتدأ في الحالات التالية :

١ - إذا كان المبتدأ اسما من الأسماء التي لها صدارة الكلام كأسماء الشرط واسماء الاستفهام ، وكـ الخبرية ، والمبتدأ المفروق بلام الابتداء .

٢ - إذا كان المبتدأ (ما) التعجبية .

٣ - إذا كان المبتدأ اسما يجب أن يتصدر الكلام سبقة بأداة من الأدوات التي لا تدخل إلا على المبتدأ كـ (لولا) و (إذا) الفجائية .

٤ - إذا كان المبتدأ في أسلوب من الأساليب التي التزمت صيغة واحدة لا تنويع حتى جرت مجرى الأمثال نحو (ويل للكاذبين) ، و (لله دره فارسا) (طوبى للمالحين)

والكلمات التي تؤثر في المبتدأ والخبر تنقسم من حيث نوعها إلى قسمين : أفعال وحروف . وتنقسم من حيث أثرها أو بعبارة أخرى من حيث عملها إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ويشمل الأفعال الدامغة وما شبه بها من الحروف التي تدخل على جملة المبتدأ والخبر فتلغي حكمها الإعرابي وتعمل عمل حكمياتا خاص في أمرين :

١ - رفع المسند إليه (المبتدأ) تشبيها له بالفعل ، ذلك أن الفعل التام يرفع اسما فاعلا له ، والفعل الناقص يرفع اسما تشبيها له بالفعل وهو مرفوع الفعل التام ، ويسمى اسمه .

٢ - نصب المسند (الخبر) تشبيها له بفعول الفعل التام ، ويسمى خبره .

وإذا كان الخبر جملة كانت في محل نصب ، أما إذا كان اسما مفردا فإنه ينصب بعلامه ظاهرة أو مقدرة أو على المحل .

ويشترط لعمل الأفعال الناقصة ثلاثة شروط :

(أ) أن يتأخر خبرها عنها فلا يصح نحو (مجتهداً كان محمد) .

(ب) ألا يكون خبرها فعلا طلبيا أو انشائيا ، فلا يصح نحو (كان محمد اعطى عليه) لأن الخبر (اعطى عليه) فعل طائي ، ولا نحو (كان محمد يرجه الله) لأن الخبر (يرجه الله) جملة انشائية (دعاء) .

(ج) ألا يكون خبرها جملة فعالية فعلها ماض فيها عدا (كان) فإنها يصح الاخبار عنها بالجملة ذات الفعل الماضي ، فلا يصح نحو (أصبح محمد نام) ويصح (كان محمد قد نام) .

ويشمل هذا القسم الأول سبع مجموعات من الأدوات ، ست منها أفعال ومجموعة واحدة فقط حروف وهي :

المجموعة الأولى : ترفع المبتدأ وتنصب الخبر مطلقا بدون شرط ، أي بمباراة أي فهي تعمل هذا العمل سواء كانت مثبتة أم منفية ، وسواء كانت

علة - (ما) الطرفية أولاً ، كما سيوضح لنا فيما بعد . وهذا القسم يشمل ثمانية أفعال هي : كان وأخواتها (أصبح - أضحى - ظل - أمسى - بات - صار - ليس) .

المجموعة الثانية : ويشترط لعمها الشروط التالية .

١ - أن يتقدمها أحد الأشياء التالية :

(أ) نفى ، سواء كان بالحرف مثل (لا) النافية ، أو بفعل يدل على النفي مثل (ليس) أو باسم مثل (غير) .

(ب) نهى ، مثل (لا) الناهية .

(ج) دعاء ، والدعاء يكون بـ (لا) في الماضي ، وبـ (إن) في المستقبل واشترط في أفعال هذه الطائفة أن تسبق بنفى أو نهى أو دعاء ، ذلك لأن معناها النفي واستمرار ملازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه المقام ، فإذا دخل عليها النفي انقلبت اثباتاً .

٢ - أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها ماضٍ ، فلا يصح أن تقول (مازال الطفلُ نائم) .

وهذا القسم يشمل أربعة أفعال هي : (زال) ، (برح) ، (فسق) ، (انك) .

وقد اشترط أن يكون (زال) ماضٍ (يزال) لأن (زال) ماضٍ (يزال) فعل تام يمتد إلى مفعول به ومعناه مَّيَّزَ وفضل ، ومثاله (زل ضأنك عن معرك) ، أي (مَّيَّزَ وافصل بين ضأنك ومعرك) ، ومصدر زال يزيل

(الزَّيْل) ، ولأن (زال) ماضى (يزول) فعل تام وهو فعل لازم أى لا يتعدى إلى منقول به ، ومعناه (الانتقال) ، وأحيانا يكون بمعنى (الفناء والانهيار) وذلك مثل قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ يَمَسُّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا) ونحو (زال حكم الطُّغَاة) ، ومصدره (الزوال) .

المجموعة الثالثة : تعمل بشرط تقدم (ما) المصدرية الظرفية عليها ، وتشمل فعلا واحدا هو (دام) .

وتميّزت (ما) التى تسبق (دام) بـ (ما) المصدرية الظرفية ذلك أنها تقدّر بالظرف مضافا إلى المصدر ، ففى المثال (لا أكلّسه مادّمت حيا) يمكن أن يُحل محل (مادمت) مدّة دواى .

المجموعة الرابعة : وهى ما وضعت لتدل على قرب زمن وقوع الخبر وتسمى أفعال المتأثرة وهى ثلاثة : كاد - أوشك - كرب .

المجموعة الخامسة : وهى ما وضعت لتدل على رجاء المتكلم فى وقوع الخبر ، وتسمى أفعال الرجاء ، وهى ثلاثة أيضا : عسى - حرى - اخلواق .

المجموعة السادسة : وهى ما وضعت للدلالة على بدء دخول الاسم فى الخبر وتسمى أفعال الشروع ، ذكر منها ابن هشام خمسة أفعال هى (أنشأ - طفق - جعل - علق - أخذ) ، ومنها (شرع - أقبل - جعل - وهب - قام) .

ويشترط فى خبر هاء المجموعات الثلاثة الأخيرة أن يكون خبر من جملة لأزّ الحكم إنما يتوجه لمضون الجملة .

المجموعة السابعة : وتتكون من أربعة أحرف شبيهت بـ (ليس) في المعنى وفي العمل فعلمت عملها ، وهي (ما - لا - لات - إن) .

وما يجدر بنا ذكره أن ابن هشام قسم الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول ، يشمل (كان) وإخواتها ، وما زال وإخواتها) .

والقسم الثاني ، يشمل الأحرف المشبهة بـ (ليس) .

والقسم الثالث ، تكلم عنه تحت عنوان (أفعال المقاربة) فخصها به (أفعال المقاربة وأفعال الشروع ، وأفعال الرجاء) معللاً ذلك بأنه من باب تسمية الكل باسم الجزء .

وسأنتكلم عن كل فئة من الفئات السابقة بالتفصيل وفق تقسيم ابن هشام لها ، مبرزة رأي ابن هشام فيها .

الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

تكلم ابن هشام تحت هذا العنوان عن ثلاثة أقسام هي : (كان) وأخواتها ، و (مازال) وأخوتها ، و (مادام) .

١ - كان وأخواتها : يذكر ابن هشام أن كان هي أم الباب ، وأنها اشتهرت كذلك لأنها تنفرد عن أخواتها بأمور تشييز بها عنها .

وكل أخوات (كان) يعملن نفس عملها ، وهن يرفعن المبتدأ وينصبن الخبر دون شرط أو قيد ، غير أنهن يختلفن من حيث المعنى .

فـ (كان) معناها مطلق الماضي ، و (أصبح) معناها انصاف اسمها بمعنى خبرها في وقت الصباح ، و (أضحى) تعنى انصاف اسمها بمعنى خبرها في وقت الضحى ، و (ظل) تعنى انصاف اسمها بمعنى خبرها طول النهار ، و (أمسى) تعنى انصاف اسمها بمعنى خبرها وقت المساء . وكثيرا ما تستخدم (أصبح وأضحى وظل وأمسى) بمعنى صار ، كفاى نحو (أصبحت الصنعة من دهائم تقدم الأمم) و (أضحى الاستشهاد شرفا) و (ظل الجوخاقا من الدخان) و (أمسى غزو الفضاء أمرا معلوما)

٢ - (مازال) وأخواتها (برح - فنى - افك)

ومثال هذا القسم بعد النفي الظاهر ، قوله تعالى (ولا يزالون مختلفين) حيث سبقت (يزالون) بـ (لا) النافية للظاهرة ، ومثال هذا القسم بعد النفي المقدّر ، قوله تعالى (تالله تفتأ) أى (لا تفتأ) حيث تقدم (تفتأ) النفي المقدّر ، وقول امرئ القيس :

فقلت بين الله أبرحُ قاعداً ولو قطعوا رأسي لهديك وأوصالي

حيث عمل (أبرح) عمل (كان) ، وقد تقدمه النفي المقدّر ، لأن معناه (لا أبرح) ومثال هذه الأفعال بعد النفي قول الشاعر :

صاحُ صمّر ولا تزل ذاكر المـ ورت فسيافه ضلال ميين

حيث تقدم النفي وهو (لا) على مضارع زال .

ومثالها بعد الدعاء قول ذى الرمة :

ألا يا سلمى يادازمى على البلى ولا زال منتهلاً بجرهائك القطر

حيث تقدمت (لا) الدعائية على (زال) .

٣ - (مادام) ، وجعلها ابن هشام قسمًا قائمًا برأسه ، ذلك أنها تسبق

(بما) المصدرية الظرفية ، على حين أن (زال) وأخواتها تسبق (ما) النافية .

تصرف هذه الأفعال :

يقسم ابن هشام هذه الأفعال من حيث تصرفها إلى ثلاثة أقسام :

١ - الجامد الذي لا يتصرف ، وهو :

(أ) (ليس) باتفاق من النحاة .

(ب) (دام) هند الفراء وكثير من النحاة المتأخرين ، أما فعل الأمر

(دُم) والمضارع (يدوم) ، واسم الفاعل (دائم) ، وصيغة المبالغة (دوّام)

فمن تصرفات الفعل (دام) التام لا الناقص .

ويرى بعض النحاة أنه قد يجيء المضارع من (دام) النسخة ناسخاً مثل الماضي ولكنه قليل الاستعمال .

ويرجع الصبيان في حاشيته أن - (دام) النسخة ، مصدر ، بدليل تقدير النسخة (مدة دوامى) فى (مادمت) .

٢ - ما يتصرف تصرفاً ناقصاً :

أ - (زال - فنى - برح) ذلك أنها لا يستعمل منها فعل الامر ولا المصدر .

ب - (دام) عند النحاة القدماء ، ذلك أنهم استعملوا مضارعها .

٣ - ما يتصرف تصرفاً تاماً أو بعبارة أخرى ما يجي منه الماضى والمضارع والامر والمصدر على قوة واسم الفاعل دون اسم المفعول وباقي المشتقات ويشمل هذا القسم : كان - أصبح - أضحي - أمس بات - ظل - صار .

وغير الماضى من هذه التصاريف يعمل عمل الفعل الماضى فإذا أخذنا الفعل (كان) مثلاً وجدنا تصاريفه تعمل عمله كما يلى :

فمضارع (كان) نحو قوله تعالى (ولم أَلِكْ بغيّاً) حيث أن (أَلِكْ) أصلها (أكون) فحذفت الضمة لدخول حرف الجزم على الفعل ثم حذفت الواو لالتقاء حرفين ساكنين هما النون والواو ، فصارت (أَلِكْ) ، ثم حذفت النون للتخفيف ، فصارت (أَلِكْ) ، واسم (كان) ضمير مستتر تقديره (أنا) ونحوها (بغيّاً) منصوب بالفتحة الظاهرة .

خريستوييه (ت / ٢٤١ هـ) توسط خبر (ليس) بينه وبين اسمه . ويمنع ابن معط (ت / ٢٢٨ هـ) توسط خبر (دام) بينه وبين اسمه .

ومن أمثلة توسط خبر الفعل الناقص بينه وبين اسمه ما يلي :

- قوله تعالى (وكان حقاً علينا نصر المؤمنين) حيث جاء (حقاً) وهو خبر (كان) مقدّماً على خبرها وهو (نصر) ، ومتوسطاً بين (كان) واسمها .

- قراءة حمزة (ت / ١٥٦ هـ) وحنص (ت / ١٨٠ هـ) قوله تعالى (ليس البر أن تولوا وجوهكم) ينصب (البر) على أنه خبر (ليس) ، والمصدر المؤول من (أن) والفعل (أن تولوا) اسمها ، وقد جاء الخبر متوسطاً بين ليس واسمها .

قول الشاعر :

لا طيب للعيش مادامت منغصة لذاته بادّكار الموتِ والمهرم

حيث تقدّم خبر (دام) وهو (منغصة) بينه وبين اسمه (لذاته) .

المواضع التي يجب أن يتوسط فيها الخبر بين الفعل الناقص واسمه :

١ - إذا كان اسم مضافاً لضمير يعود على شيء متصل بالخبر مثل (جزاؤه) في نحو (يسرّفه أن يكون للعمل جزاؤه) حيث اتصل ضمير الغائب (الهاء) باسم (يكون) ، وضمير الغائب يعود على الخبر (لعمل) ، ويجب هنا أن يتوسط الخبر بين الفعل الناقص واسمه ، حتى لا يعود الضمير على متأخر في اللفظ وفي الرتبة .

٢ - إذا كان الخبر محصوراً في الاسم بـ (إلاّ) المسبوقة بالنفي مثل
(المكافح) في نحو (أيس منصوراً إلاّ المكافح) ، فالخبر وهو (منصوراً)
محصور في الاسم وهو (المكافح) (إلاّ) المسبوقة بالنفي وهو (أيس).

المواضع التي يجب فيها تأخير الخبر بعد الفعل الناقص واسمه :

١ - إذا ترتب على التوسط أيس لا يمكن معه تمييز الاسم من الخبر لخفاء
إعرابها ، كأن يكون كل من الاسم والخبر متصلين ، المتكلم نحو (صار
هذوي صديقي) .

٢ - إذا حصر الاسم في الخبر ، بقرنه بـ (إلاّ) المسبوقة بالنفي
أو إنشأ . ومثال اقتران خبر الفعل الناقص بـ (إلاّ) المسبوقة بالنفي قوله
تعالى (وما كان صلاتهم عند البيت إلاّ مكافاً) ، و (مكافاً) معناه
صغيراً ، وهو من (مكا) من باب (ههـ) ، خبر لـ (كان) ويجب أن
يتأخر عن الفعل الناقص ، وهن اسمـه (صلاتهم) في هذا الموضع لأنه
مقصود بـ (إلاّ) .

ومثال حصر الاسم في الخبر بـ (إنما) في نحو (إنما كان محمدٌ رسولاً) (فـ) رسولاً
خبر (كان) ويجب تأخيره في هذا الموضع لأن اسم كان (محمد) محصور
فيه بـ (إنما) .

هل يجوز تقديم خبر الفعل الناقص عليه ؟

١ - يجوز أن يتقدم خبر الفعل الناقص عليه إذا لم يكن الموضع مما يجب
فيه تقديم الخبر ، كأن يكون الخبر اسمها واجب الصدارة كأسماء الاستفهام

نحو (أين كان أخوك) ، أو يكون كم الخبرية نحو (كم كان اصدقاؤك الخاصون) .

و يستعمل النحاة الذين يجيزون تقدم خبر الفعل الناقص عليه بقوله تعالى (أهلاء إيتا كم كانوا يعبدون) وقوله تعالى (وأنفسهم كانوا يظلمون) ، حيث جاء (إيتا كم) و (وأنفسهم) معمران لخبر (كن) الأول معمول للفعل (يعبد) إذا أنه مفعول به ، والثاني معمول للفعل (يظلم) إذ يعرب مفعولا به أيضا ، وقد تقدم معمولا خبرى الفعلين الناقصين ، على الفعلين الناقصين في الآيتين السكر يمتين ، وتقدم معمول يعنى هند كثير من النحاة جواز تقدم عامله (يعبد ، ويظلم) أى خبر الفعل الناقص ، عليه .

٢ - يتفق النحاة على عدم جواز تقديم خبر (دام) عليها ، فلا يجوز تقديمها عليها وعلى (ما) ، فلا تقول (حيتا لا أكلك ما دمت) ، ذلك لأن (ما) حرف مصدرى ، و (حيتا) معمول لصفة الحرف المصدرى وهو (دمت) ، ومعمول صلة الحرف المصدرى لا يتقدم عليه . ويجوز أن يتقدم الخبر على (دام) وحدها ، فيتوسط بينها وبين (ما) ، كما فى نحو (سأزيم البيت ما ممطرا دام الجو) حيث تقدم خبر دام وهو (ممطرا) عليها مع توسطه بينها وبين (ما) .

و (كان فى المسجد زيد متكئا) حيث فصل معمول الخبر وهو الجار والخبر (فى المسجد) بين الفعل الناقص (كان) واسمه (زيد) .
ويصح أن تقول (كان متكئا فى المسجد زيد) حيث فصل الجار والخبر ، والخبر متقدما عليه بين الفعل الناقص واسمه .

ويصح أن نقول (كان عندك معنسكفاً زيدٌ) حيث فصل الظرف والخبر متأخراً عنه بين الفعل الناقص واسمه.

(٢) في غير الظرف والجار والمجرور يختلف النعارة :

(أ) فالبصريون يذهبون مطلقاً أن يفصل بين الفعل الناقص واسمه غير الظرف والجار والمجرور ذلك لأن الجار والمجرور والظرف يعتبران غير أجنبيين عن الفعل ، أما غيرهما كمعمول الخبر مثلاً (فيعتبر أجنبياً عنه .

(ب) أما الكوفيون فيجوزون مطلقاً أن يفصل أى فاصل بين الفعل الناقص واسمه ، ويدل الكوفيون على رأيهم بقول الفرزدق :
جريراً وقومه :

قنافذ هذاجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عوداً

حيث تقدم معمول خبر كان وهو (إياهم) على اسمها وهو (عطية) على حين أنه ليس بظرف ولا جار ومجرور .

(ج) وهناك رأى ثالث فصل في الكلام : فأجاز أن يفصل بين الفعل الناقص واسمه إذا كان الخبر مع الفاصل نحو (كان طعامك آكلاً زيدٌ)

ف (آكلاً) خبر (كان) وهو اسم فاعل . واسم الفاعل يعمل عمل الفعل ، فيرفع فاعلاً ، وفاعله في هذه الجملة ضمير مستتر تقديره هو وينصب مفعولاً به ، و (طعام) في الجملة هو مفعوله أى معموله وقد جاز الفصل بين الفعل الناقص واسمه (زيدٌ) بمعمول الخبر في هذا الموضع لأن الخبر فصل عنه بينهما .

وأصحاب هذا الرأي يمنعون فصل معمول الخبر بين الناقص واسمه إن تقدم
الممول وحده بدون الخبر فلا يحيزون نحو (كان طعامك زيدا آ كلا) ذلك
لأن معمول الخبر (طعامك) جاء بين الفعل الناقص واسمه دون الخبر
(آ كلا) .

والواضح من كلام ابن هشام أنه لا يفتق مع الكوفيين ، ويميل إلى رأى
البصريين لأنه يخرج البيت الذى استدلل الكوفيون به على جواز الفصل بين
الفعل الناقص واسمه بممول الخبر ، على وجوه عدة يجعله غير شاهد على رأيهم ،
فهو يقول أن :

(أ) (كان) زائدة في البيت ، وعلى ذلك تصبح الجملة مكونة من
مبتدأ وخبر .

(ب) أن اسم (كان) ضمير الشأن ، اسما مضمرا يرجع إلى (ما) .

وعلى هذا الأساس فإن جملة (عطية عودا) تكون في الحالتين جملة اسمية
مكونة من مبتدأ وخبر ، وموقعها من الاعراب خبر كان في محل نصب ،
ويكون (إياهم) معمول الخبر (عودا) متقدما على المبتدأ (عطية) وهو أمر
جائز ، وهكذا يبطل الاستشهاد بالبيت في هذا الموضع .

٣ - يتفق جمهور البصريين على عدم جواز تقديم خبر (ليس) عليها

محتجيين في ذلك بعدم ورود نصوص عن العرب فيها ، وبأنها ضعيفة لأنها
فعل جامد غير متصرف . وهناك رأى يقول أن السبب في ذلك يرجع إلى أن
العرب نجوى التفى بجرى الاستفهام ، أى أنه من الكلمات التى لها صدارة
الكلام ، فلا يصح أن يتقدم معموله عليه .

وأجاز بعض النجاة تقدم خبر (ليس) عليها

ويرد من يمنعون تقدم خبر (ليس) عليها بثلاثة اعتراضات :

الأول أن (يوم) ظرف ، والظرف يباح له ما لا يباح لغيره إذ يتوسع فيه

والرد أن الباقيان يقومان على أساس أن (يوم) ليس معمولاً خبر

(ليس) وهما :

١ - أن (يوم) معمول لفعل محذوف تقديره (يعرفون) ، وجهلة (ليس مصروفاً عنهم) في محل نصب حل .

٢ - أن (يوم) في محل رفع مبتدأ ، وبني على الفتح لضافته إلى جملة (يأتيهم) ، وجهلة (ليس مصروفاً) خبر المبتدأ في محل رفع .

(٤) إذا بني الفعل الناقص بـ (ما) النافية ، فإنه يجوز أن توسط الخبر بين (ما) والفعل المنفي مطلقاً ، أو بعبارة أخرى سواء كان المنفي شرطاً من شروط عمل الفعل الناقص كافٍ (زال) وأخواتها . أو لم يكن المنفي شرطاً لعمل الفعل الناقص كافٍ (كان) وأخواتها فتول (ما قلنا كان زيداً)

ويجتمع البصريون والفراء من الكوفيين تقديم الخبر على الفعل الناقص المنفي على حين يجيزه بقية الكوفيين . وسبب البصريين لذلك أنهم يحرون المنفي بحرى ماله الصدارة من الأسماء ، كأسماء الشرط والاستفهام ، فلا يصح أن يتقدم معمولها عليها . ويضيف الرضي الاستر باذى همزة الاستفهام و (إن) النافية إلى ما لا يجوز تقديم خبره عليه .

ويخرج ابن كيسان (ت / ٣٢٠ هـ) زال وأخواتها من هذه القاعدة ، أى أنه لا يمنع تقديم خبر (زال) وأخواتها من هذه القاعدة ، فهو لا يمنع تقديم خبر زال وأخواتها عليهن ، قائلا أن (زال) معناها النفي و (ما) نافية ، ونفى النفي إيجاب ، فكان (ما) النافية المستحقة للتصدير ليست موجودة وبذلك زال مانع تقديم الخبر على الفعل الناقص .

وظاهر كلام ابن هشام أنه يتفق مع ابن كيسان لأنه يقول إن الفراء محم المنع في حروف النفي ، وأن كلامه مردود بما ورد من النصوص كقول المعلوط القريني :

ورجّ النفي لاخبر ما إن رأيت على السن خيرا لا يزال يزيد

حيث تقدم معمول خبر (لا يزال) وهو (خيرا) على (لا) النافعة ، وتقدم المفعول يقبه ، جواز تقدم العامل عند جمـور النعارة ، كما سبق أن وضعنا .

هل يجوز الفصل بين الفعل الناقص واسمه بمفعول خبره :

(١) يتفق النحاة على أنه يجوز أن يفصل الظرف والجار والجرور بين الفعل الناقص واسمه سواء تقدم المفعول وحده بدون الخبر ، أو تقدم معه الخبر متقدما عليه أو متأخرا عنه ، فيجوز أن نقول : (كان عنك زيدٌ معتكفا) حيث فصل معمول الخبر وهو الظرف (عندك) بين الفعل الناقص (كان) واسمه (زيدٌ) .

ج - ويعرض ابن هشام رأياً آخر كثيراً ما يلجأ إليه ، وهو أن فصل معمول الخبر بين الفعل الناقص واسمه جاء هنا ضرورة الشعر ، والضرورة أسوأ لا يقاس عليه ، ولا يصح أن نجعلها قاعدة في الترويسة الكلام . ويستدل ابن هشام على كلامه بالبيت التالي :

باتت فـؤادى ذات الخلال سائلة
فالعيش - إن حمى لى - عيش من العجب

فيقول ابن هشام إن الضرورة واجبة فيه ، إذ تقدم معمول خبر (بات) وهو (فؤادى) ، على الخبر وهو (سائلة) للضرورة .
هل يجوز أن تستخدم هذه الأفعال تامة :

الأفعال السابقة إذا دخلت على الجملة الاسمية رفعت المبتدأ ونصب الخبر ، سميت الأفعال الناقصة ، ومعنى (أفعال ناقصة) أنها وهى في هذه الحالة لا تبدل على الحدث بل تقتصر دلالتها على الزمن ، كما أنها لا تعمل عمل الفعل فترفع فاعلاً وت نصب مفعولاً ، بل ترفع اسمها لها هو في الأصل مبتدأ ، وخبراً هو في الأصل خبر المبتدأ .

مثال (كان) الناقصة (كان الله عزوراً) ، والتامة قوله تعالى (سرنا فكان الأذرى) أى حدث القدر ، وقوله تعالى (إن كان ذو عسرة) ، أى وإن حصل ذو عسرة .

ومثال (أصبح) الناقصة (أصبح العدو حبيباً) ، والتامة قوله تعالى (فسبحان الله حين تصبحون) ، أى حين تدخلون في الصباح .

ومثال (أضحي) الناقصة (أضحي الناجح مسرورا) ، والتامة (اجتهدوا فقد أضحيينا) ، أى فقد دخلنا فى الضحي .

ومثال (ظل) الناقصة (ظل المطرُ منهرا) ، والتامة (ظل الليلُ ، وظل اليوم) أى (دام الليل) أو (دام اليوم) .

ومثال (أمسى) الناقصة (أمسى الجوُّ بارداً) ، والتامة (اذكروا الله حين تمسون) ، أى حين تدخلون فى المساء .

ومثال (بات) الناقصة (بات الجنديُّ ساهراً) ، والتامة (بات الجنودُ بالمسكر) أى نزلوا به ليلاً ، ونحو قول الشاعر :

وبات وبانت له ليلةٌ كليلة ذى العائر الأرمد

حيث جاءت (بات) مرتين ، الأولى تامة بمعنى دخل فى المبيت ، والثانية تامة أيضاً ، وفاعلها ليلة ، وكذلك (بات بالقوم) .

ومثال (صار) الناقصة (صار الماءُ ملجأً) ، والتامة نحو (صار محمدُ العلام) ، أى ، ضم إليه الغلام .

ومثال (مادام) الناقصة (لا أزوره مادمت حياً) ، والتامة (سنبجأ إليه مادامت شهامته) أى ، سنبجأ إليه طول دوام شهامته .

ومثال (ما برح) الناقصة (ما برح السلام بعيداً) ، والتامة نحو (ما برح القائد مكانه) ، أى ، لم يترك مكانه .

ومثال (ما انفك) الناقصة (ما انفك السلام مهبطاً) ، والتامة نحو (ما انفك عقدة الجبل) ، أى ، لم تنفك العقدة .

أَمَّا (قَيء وزال وايس) فهي أفعال ناقصة دائماً .

ما تنفرد به كان عن بقية أخواتها :

تختص (كان) ببدء أمور هي :

١ - أنها يجوز أن تجيء زائدة : بشرطين :

(أ) أن تكون بلفظ الماضي .

(ب) أن تكون بين شيئين متلازمين لا يوجد أحدهما بدون الآخر ولا يستقل بنفسه واحد منهما ، على أن لا يكونا جاراً ومجروراً ، وذلك كـ (ما) التعجيبة وفعل التعجب ، والمبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل وعلم جرّاً .

مثال (كان) الزائدة بين (ما) التعجيبة وفعل التعجب نحو (ما كان أحسن زبداً) .

ومثال (كان) الزائدة بين المبتدأ والخبر فهو (محمدٌ كان ناجحاً) .

ومثال (كان) الزائدة بين الفعل والفاعل نحو (لم يوجد كتاب مثلاً لهم) .

وعلى هذا الأساس يشذّ البيت التالي :

مرأةٌ بنى أبي بكر تسمى على كان المسوومة العرب

ذلك لأن (كان) جاءت زائدة بين حرف الجر (على) ومجرورها (المسوومة) ، وهذا شاذ ، لأن الجار والمجرور كالمثنى الواحد .

ويرى ابن هشام أنه لا يعتبر من زيادة (كان) قول الفرزدق من قصيدة في مدح أحد ملوك بني أمية :

فكيف إذا مررت بدار قوم ؟ وجيران لنا كانوا كراما

ذلك لأن (كان) رفعت الضمير (واو الجماعة) في البيت ، وهي إذا كانت زائدة لاتعمل شيئا عند جمهور النحاة .

٢ - أنها تحذف ، ويكون ذلك على أربعة أوجه :

(أ) تحذف (كان) مع اسمها ويتبقى خبرها ، ويكثر ذلك بعد (إن) و (لو) الشرطيتين .

مثال حذف كان واسمها بعد (إن) نحو قولك (سر مسرعا إن راكبا وإن ماشيا) ، إذ التقدير (سر مسرعا إن كنت راكبا ، وإن كنت ماشيا) . ونحو قول ليلي الأخيلية في وصف منعة قومها :

لا تفر بن الدهر آل مطرّف إن ظالما أبدا وإن كنت مظلوما

حيث حذفت (كان) مع اسمها في الموضعين ، والتقدير و (إن كنت ظالما أبدا ، وإن كنت مظلوما) ونحو قول العرب ، الناس يحجزون بأعمالهم إن خيرا بخيرا وإن شرا شرا فشر . وهذا المثال يحوز فيه أربعة أوجه : أولها : نصب (خيرا) الأولى ، ورفع (خيرا) الثانية ، على تقدير حذف كان واسمها في الأولى أي (إن كان عملهم خيرا) ، وحذف المبتدأ في الثانية بتقدير فجزأوهم خيرا وهكذا النصف الثاني يكون تقديره : وإن كان عملهم شرا ، فجزأوهم شرا .

والوجه الثاني : أن ترفع الأولى وتنصب الثانية فيقال (إن خير فخر) ، بتقدير حذف كان وخبرها في الأولى (إن كان في عملهم خيرا) ، وحذف الفعل والفاعل في الثانية (فيجزون خيرا) .

والوجه الثالث : أن ينصب كلاهما فنقول (إن خيراً فخبيراً) بتقدير حذف
كان واسمها في الأولى والفعل والفاعل في الثانية (إن كان معلوم خيراً
فيجوزون خيراً) .

والوجه الرابع : أن يُرفع الاثنان فنقول (إن خيراً فخبيراً) بتقدير
حذف كان وخبرها في الأولى والمبتدأ والخبر في الثانية (إن كان في علمها
خبيراً فجزاؤها خيراً) .

ويذكر ابن هشام أن أرواح هذه الوجوه الأربعة ، الوجه الأول ، أي
الذي ينصب فيه الأولى وترفع في الثانية .

وأضعف الأوجه الأربعة الوجه الثاني ، أي الذي تُرفع فيه الأولى
وتنصب الثانية . أما نصبهما معاً ورفعهما معاً فوسط بين الأمرين .

ومثال حذف كان واسمها بعد (لو) نحو قوله ﷺ من حديث شريف
(التمس ولو خائفاً من حديث) ، أي ، التمس ولو كان خائفاً من حديث .
ونحو قول الشاعر :

لا يأمن الدهر ذوبتي ولو ملكتك جنوده ضاق عنها السمل الجبل

حيث حذف (كان) مع اسمها وبقي خبرها بعد (لو) الشرطية بتقدير
(ولو كان ملكتك) .

ونحو قولك (ألا طعاماً ولو تمراً) حيث حذف (كان) مع اسمها بعد (لو)
وبقي خبرها وهو (تمراً) بتقدير (ولو كان تمراً) .

وقد أجاز سيبويه رفع (تم) على تقدير حذف كان وخبرها وبقاء اسمها بتقدير (ولو يكون عندنا تم) .

ويقل حذف كان واسمها بعد غير (إن) و (لو) ، كافي نحو قولهم (من لدَّ شَرِّ لَأْ فإلى إنلام) على تقدير من (لدَّ أن كانت شولا) حيث حذفت كان مع اسمها بعد (لد) أي (لدن) وذلك قليل .

(ب) أن تحذف كان مع خبرها ، ويبقى الاسم ، وذلك بعد (إن) و (لو) الشرطيتين كذلك كما وضحنا ذلك ، أما حذف الخبر وحده فلا يجوز ، ويقر ابن هشام أن هذا الوجه ضعيف .

(ج) أن تحذف كان وحدها ، ويكثر ذلك بعد (أن) المصدرية في مثل (أمّا أنت منطلقاً انطلقت) ، إذ أصله (انطلقت لأن كنت منطلقاً) ثم قُصِدَت اللام يوماً بعدها على (انطلقت) للاختصاص ، وكذلك الاهتمام بالتعليل ، فصار التركيب (لأن كنت منطلقاً انطلقت) ، ثم حذفت (كان) فانفصل الضمير بعد أن كان متصلاً ، فصار التركيب (لأن أنت منطلقاً انطلقت) ثم زيدت (ما) للمبريض من (كان) التي حذفت ، فصار التركيب (أن ما أنت منطلقاً انطلقت) ، ثم أدغمت النون في الميم للتقارب بين مخرجيهما ، فصار التركيب (أمّا أنت منطلقاً انطلقت) . ومنه قول الشاعر :

أباخرشة أمّا أنت ذا نفرٍ فانَّ قومي لم تأكلهم الضميرُ

حيث حذفت (كان) العاملة وحدها بعد (أن) المصدرية ، وجيء بـ (ما) الزائدة عوضاً عنها .

ويقل حذف (كان) وحدها بدون أن تتقدمها (أن) المصدرية ، وذلك نحو قول الراعي التميمي يخاطب عبد الملك بن مروان .

أزمان قومي والجماعة كالتنزي لزم الرحلة أن تبيلا مبيلا

حيث حذف (كان) وحدها بدون أن يتقدمها (أن) المصدرية ، ولم يعروض عنها (ما) واسمها (أزمان) .

(هـ) أن تحذف كان مع معموليها (اسمها وخبرها) ، وذلك بعد (إن) في قولهم (أفعل هذا إمّا لا) وأصل هذا التركيب (أفعل هذا إن كنت لا تفعل غيره) ، حيث وقعت (كان) واسمها بعد (إن) الشرطية فملا للشرط . وخبر الشرط (لا تفعل غيره) جملة فعلية منفية بـ (لا) ، فحذفت كان مع معموليها (كنت تفعل غيره) بدون حرف النفي ، فصار التركيب (أفعل هذا إن لا) ، ثم جرى بـ (ما) عوضاً عن (كان) وحدها ، فصار التركيب (أفعل هذا إن ما لا) ثم أدمجت نون (إن) الشرطية في (ما) فصارت (إمّا) وأصبح التركيب (أفعل هذا التركيب إمّا لا) .

ويعرب هذا التركيب كما يلي :

أفعل هذا (أفعل) فعل أمر مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر .

و (هذا) اسم إشارة مبني في محل نصب مفعول به

إمّا لا : (إمّا) إن الشرطية مدغمة في ما .

ما عوض عن (كان) واسمها المحذوفين بتقدير (إن كنت) .

(لا) حرف نفي ، وخبر كان محذوف تقديره (لا تفعل غيره) .

وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه .

وحذف كان واجب في مثل هذا المثال لوجود عوض عنه ، ذلك أن

وجود العوض والمعوّض معاً لا يجوز .

ملحوظة : يعنهم ما سبق أن حذف (كان) يكون واجباً في موضعين ،
في الموضع السابق ، وبعد (أن) المصدرية .

٣ - وثالث ما تنفرد به (كان) أن لام مضارعها يجوز حـذفها
بثلاثة شروط :

أولها : أن يكون المضارع مجزوماً بالسكون ، وبعبارة أخرى ألا يكون
متصلاً بألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة . فـ (يكونُ) مضارع
كان ، وعند جزمه نقول (لم أكن) إذ حذفت الضمة بسبب حرف الجزم
(لم) وسكنت النون ، ثم حذفت (الواو) التي قبل النون لأنها ساكنة والنون
ساكنة وكان العرب يحذفون مثلها عند التقائها بحرف ساكن مثلاً .
ويجوز بعد ذلك حذف لام الفعل وهو (النون) تخفيفاً في حالة الوصل لافي
حالة الوقف فنقول (لم أك) نحو قوله تعالى في سورة مريم (لم أك نبياً) .

وعلى هذا الأساس فإن مضارع (كان) في الأمثلة التالية لا يصح
حذف لامة :-

- قوله تعالى (من تكون له عاقبة الدار) ، و (تكون لكذا الكبيراه)
ذلك لأن مضارع (كان) ليس مجزوماً في هاتين الآيتين .

- قوله تعالى (وتكونوا من بعده قوماً صالحين) ذلك لأن المضارع في هذا
الموضع وإن كان مجزوماً غير أنه مجزوم بغير السكون إذ أنه من الأمثال
الحسنة ، وعلامة جزمه حذف النون .

قوله تعالى (إن يكنه فإن تساط عليه) ذلك لأن مضارع (كان) في هذا الوضع وإن كان مجزوما بالسكون ، فإنه متصل بضمه نصب (هاء الغائب)

قوله تعالى (لم يكن الله ليفقر لهم) حيث جاء بعد مضارع (كان) المجزوم بالسكون حرف ساكن (همزة الوصل) . وخالف يونس بن حبيب هذه القاعدة فأباح حذف لام الفعل المضارع لـ (كان) إذا اتصل بحرف ساكن بعده ، مستثلا على ذلك بما ورد في كلام العرب منها ، نحو قول الشاعر :

فإن لم تكُ المرأةُ أبدتُ وسامةً فقد أبدتُ المرأةُ جبهةً ضيعةً

حيث حذف الشاعر نون المضارع من (كان) ، المجزوم بالسكون مع أنه قد جاء بعدها حرف ساكن هو همزة الوصل في المرأة . ويلجأ ابن هشام إلى تخريج هذا البيت على الضرورة مستشهدا على رأيه بقول الشاعر :

فلمت بآتيه ولا أستطيعه ولاك استقى إن كان ماؤك ذا فضل

حيث حذف الشاعر النون من (لسن) ، ولو ذكرت النون اكسرت للتخلص من الساكنين وهما (نون لسن) ، وهمزة الوصل في (استقى) ، ولسكن الشاعر حذفها للضرورة كما حذف النون من (يكن) في البيت السابق . ملحوظة : إذا كان خبر الناسخ منفيا جاز دخول حرف الجر الزائد عليه ، فيصح أن يقول (ما كان محمد بمتهم) فـ (متهم) خبر (كان) مجرور انظما بالباء الزائدة ، في محل نصب لأنه خبر كان . وهذه القاعدة عامة في جميع أخبار النواسخ المنفية ما عدا (زال) وأخواتها لأن أخبارها غير منفية .

أفعال المقاربة وأفعال الرجاء وأفعال الشروع

يسمى ابن هشام هذه المجموعات الثلاثة (أفعال المقاربة) ممللاً ذلك بأنه من باب تسمية الكل باسم الجزء ، كتسمية الكلام كلمة ، والواقع أنه من باب التثنيب ، لأن تسمية الكل باسم الجزء إنما يكون بإطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره ، والأنواع الثلاثة من الأفعال المذكورة هنا مجتمعة دون أن تكون بينها صفة غير اشتراكها في أنها تعمل عمل (كان) .

١ - أفعال المقاربة : وتدل على مجرد قرب وقوع الظاهر لا على وقوعه ، بل قد يستحيل وقوعه كما في نحو قوله تعالى (يكاد زيتها يضيء) ، وهي ثلاثة كاد - أو شك - كرب .

٢ - أفعال الرجاء : وتدل على رجاء التكلم وأمله وطامعه في وقوع الخير ، ترقب حصوله إذا كان شيئاً محبوباً مرغوباً فيه ، والخوف منه إذا كان أمراً مكروهاً . وهي ثلاثة أيضاً : هب - هرب - اخولق .

٣ - أفعال الشروع أو الانشاء : وتدل على الشروع في الحدث والاستمرار فيه ، وهي كثيرة ، ذكر ابن هشام خمسة منها هي : أنشأ - طفق - جعل - علق - أخذ . وأضاف إليها ابن عقيل : هب - قام - ومنها كذلك شرع وأقبل .

شروط عمل هذه المجموعات الثلاثة عمل (كان) :

تعمل هذه الأفعال عمل (كن) بالشروط التالية

١ - أن يكون خبرها جملة : مثل (كاد محمد يحضر) ، و (كرب محمد يحضر) ، و (أوشك محمد يحضر) ، و مثل (عسى محمد أن يحضر) ، و (حرى محمد أن يحضر) ، و (اخلاق محمد أن يحضر) ، و (أنشأ محمد يتكلم) ، و (طفق محمد يتكلم) ، و (جعل محمد يتكلم) .

وقد شذ بحجى خبرها مفردا بمعد (كاد) و (عسى) ، كقول
تأبط شرًا .

فأبئتُ إلى فهمهم وما كدتُ آيبا وكُم مثلها فارقتها وهي تتصفرُ

حيث عمل الفعل الناقص (كاد) عمل (كان) مع بحجى خبره اسما مفردا (آيبا) وهو أمر شاذُّ والقاعدة أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع .

ونحو قول العرب (عسى النوير أبؤسا) ، أى (لعل الشر يأتىكم من قبل النوير) حيث جاء خبر (عسى) مفردا ، وليس جملة (أبؤسام) وهو أمر شاذ .

أما قولهم (فطلق مسحا) ، فليس من هذا الباب ، إذ أن الفعل (طلق) خبره فى هذا المثال محذوف ، والتقدير (فطلق مسحا) .

٢ - أن تكون جملة الخبر جملة فعلية ، كما يتضح فى الأمثلة السابقة ، ويشذ بحجى الجملة الاسمية خبرا للفعل الناقص (جعل) فى قول الشاعر :

وقد جمعت قلوصى بنى سهيل من الأكوار مرتبها قريب

حيث جاءت الجملة الاسمية (مرتبها قريب) خبرا للفعل (جعل) وذلك شاذ .

٣ - أن يكون الفعل في هذه الجملة الفعلية مستوفيا لشروط ثلاثة هي :

أولاً - واقعا لضمير اسم الفعل الذى يعمل هل (كان) ، ذلك أن أفعال هذا الباب تدل على ارتباط الفعل في جملة الظاهر بالاسم (اسم الفعل الذى يعمل عمل كان) ، نحو (جعل الخطيب يتكلم) فاعله ضمير مستتر يعود على (الخطيب) أى اسم (جعل) أما قول الشاعر :

وقد جمعت إذا ما قتيت يثقلنى ثوبى فأنهض فنهض الشارب الفل

حيث يدل ظاهر قوله (جمعت يثقلنى ثوبى) على أن المضارع الواقع خبرا لجعل (يثقلنى) قد رفع اسما ظاهرا وهو (ثوبى) مضافا إلى ضمير (جاء المتكلم) يعود إلى اسم (جعل) ، وهو (تاء الفاعل) ، وهذا أمر لا يرضى عنه النحاة وقد خرج به ابن هشام على أن فاعل (يثقل) ضمير مستتر يعود على (ثوبى) وهو متقدم رتبة ، وإن تأخّر في اللفظ . أما (ثوبى) فيعرب به بدل اشتغال من (تاء الناهل) في (جمعت) . وقد أغنى رجوع الضمير إليه في (يثقلنى) عن رجوعه إلى المبدل منه ، لأن المبدل هو المقصود بالحكم .

وهكذا يخرج ابن هشام البيت على وجهه ييممه من دائرة الاستشهاد به على شذوذ القاعدة كما هي عادته .

وتحو قول ذي الرمة :

وأسميه حتى كاد مما أبته تكلمني أحجاره وملاعبه

حيث وقع ما ظاهره أن خبر (كاد) وهو (تكلمني) قد رفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير اسم (كاد) وهو (أحجاره) ، فيكون الفعل الواقع خبراً لكاد رفع اسماً ظاهراً لا ضميراً يعود على اسم كاد ، وهو أمر شاذ .

ويخرج ابن هشام هذا البيت كالبيت السابق على أن تكلمني فعل ، وياه المنكلم مفعول به ، وفعل (تكلم) ضمير مستتر يعود إلى (أحجاره) الواقع بدلاً من الضمير المستتر في (كاد) المائد إلى (الرفع) ، على تقدير أن الأصل (كاد هو . أحجاره وملاعبه تكلمني) .

وهكذا يخرج ابن هشام هذا البيت أيضاً من دائرة الاستشهاد به على الشذوذ على القاعدة .

ويستثنى ابن هشام (عسى) من هذه القاعدة ، فيجيز فيها أن ترفع السببي . ويقصد ابن هشام بلفظ (السببي) ، الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود إلى اسمها ، كقول الشاعر :

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده إذا نحن جاوزنا حفير زياد

حيث رفع الفعل المضارع الواقع خبراً لعسى (يبلغ) اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود على اسم عسى (جهده) إذ أن (هاء الغائب) تعود على (الحجاج) وهو اسم (عسى) .

ويسوغ جمهور النحاة هذا في (عسى) دون أخواتها ، غير أن بعض النحاة يخالفون ذلك ويسودون بين عسى وغيرها ، وقد روى (جهده)

بالنصب على أنه مفعول (بلاغ) والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على الخجاج ، ولا شاهد في بيت الشعر إذا خرج على هذا الوجه الأخير .

ثانيا : أن يكون فعل الجملة التي تقع خبرا ، مضارعا افظا وإعرابا : وما جاء فيه الفعل ماضيا فهو شاذ ، مثل قول ابن عباس رضي الله عنهما : (فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج - أرسل رسولا) ، حيث جاء خبر الفعل الناقص (جعل) جملة فعلية فعلها ماض (أرسل) وهو أمر شاذ .

ثالثا : حكم دخول أن على الخبر : أو بعبارة أخرى حكم دخول أن على الفعل المضارع الذي يقع خبرا للفعل الناقص .

قد يكون الخبر متضمنا لـ (أن) المصدرية التي تسبق الفعل المضارع ، وقد يكون بدونها ، ولوجود (أن) أو عدم وجودها مع الفعل الواقع خبرا للفعل الناقص قاعدة تتأخص فيها إلى :

(أ) امتناع وجود (أن) مع أفعال الشروع (أنشأ - طفق - جعل - جعل - الخ) نحو قوله تعالى (وطفقا ينصفان) حيث جاءت الجملة الفعلية (ينصفان) خبرا للفعل الناقص (طفق) دون أن يقرن الفعل (ينصف) بـ (أن) .

(ب) وجوب وجود (أن) مع خبر (حرى - اخلاوق) ، أو بعبارة أخرى يجب أن تدخل (أن) على فعل الجملة الفعلية التي تقع خبرا لهذين الفعلين نحو (حرى زيد أن يأتي) ، (اخلاوقت السماء أن تمطر) .

(ج) وجود (أن) كثيرا مع خبر (أوشك وعسى) ، أو بعبارة

أخرى أنه يغلب على خبر هذين الفعلين أن يقترن بـ (أن) نحو قوله تعالى
(عسى ربكم أن يرحمكم) حيث اقترن خبر عسى بأن ، وقول الشاعر :

ولو سئل الناسُ الترابَ لأوشكوا إذا قيل هاتوا - أن يملأوا وعذوا

حيث وقع خبر (أوشك) وهو (يملأوا) جملة فعلية مقرونة بـ (أن)
كعسى ، وذلك كثير .

ويقل أن يتجرد خبر (عسى) و (أوشك) من (أن) . ومن الأمثلة
القائلة على ذلك قول هدية بن خشرم العذري :

عسى الكربُ الذي أمسيتُ فيه يكون وراءه فرجٌ قريبٌ

حيث وقع خبر (عسى) مضارعاً مجرداً من (أن يكون) وهو أمر ورد
في النصوص العربية على قلة .

ونحو قول أمية بن أبي الصات :

يوشك من فرٍّ من منيته في بعض غرّاته يوافقها

حيث ورد خبر (يوشك) (يوشك) جملة فعلية مجردة من أن (يوافقها)
وهذا قليل .

(د) وجود (أن) قليلاً أو نادراً مع خبر (كاد وكرب) فن الغالب
قوله تعالى (وما كادوا يفعلون) ، إذ جاء خبر كاد (يفعلون) على ما هو
الأكثر ، وهو تجرده من (أن) ونحو قول الشاعر :

كربُ القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هذَّ غضوب

حيث جاء خبر (كرب) وهو (يذوب) مجرداً من (أن) وذلك كثير .

ويقل أو يندر أن يقتن خبر هذين الفعلين بـ (أن) . ومن الأمثلة
على ذلك قول محمد بن منذر في الرثاء :

كادت النفس أن تفيض عليه إذ غدا حشو ربيعة وبرود

حيث اقتن خبر (كاد) بأن وذلك نادر .

وهو هشام بن زيد الأسدي في المهجاء :

صماها ذرو الأعلام سجلا على الطام وقد كربت أعضاها أن تتطاما

حيث اقتن خبر (كرب) بأن ، وهذا نادر ، حتى أن أن سيويوه لم
يحك فيه غير التجرّد ، ولذلك فهنا البيت يعتبر حجة على سيويوه ، ودليل
على أن خبر كاد يجوز أن يقتن بـ (أن) .

الجود والتصرف في أفعال المقاربة والرجاء والشروع :

ذكر ابن هشام أن جميع هذه الأفعال جامدة ملازمة لصيغة الماضي إلا أربعة
منها هي : كاد - أو شك - طلق - جعل ، فاتها التصرف إلى صيغ الماضي
والمضارع ، مثال مضارع (كاد) نحو قوله تعالى (يكاد زيتها يضيء) ،
ومثال مضارع (أو شك) نحو قول الشاعر (يوشك من فرّ من منيته) ،
ومضارع (أو شك) أكثر استعمالا من ماضيها ، أما مضارع (طلق) فقد حكي
على وجهين : بكسر عينه (يطلق) إذا كان الماضي مفتوحا (طَلَّقَ) ،
وبفتح عينه (يَطْلُقُ) إذا كان الماضي بكسرها (طَلَّقَ) . ومثال مضارع
(جعل) نحو قولهم (إن البعير أيسرُ حتى يحمل إذا شرب الماء حجة) .

ويذكر ابن هشام أنه استعمل اسم الفاعل الثلاثة من هذه الأفعال هي

(كاد - كرب - أوشك) . مثال اسم الفاعل من الفعل (كاد) نحو قول كثير
عزّة في الرثاء :

أموت أُمّي يوم الرّجام وإنيّ يقيناً لو هنّ بالذي أنا كائد

حيث ورد في النصوص العربية اسم الفاعل (كائد) من الفعل (كاد) على
هذه الرواية أمّا إذا كانت السكامة (كابد) على الرواية الأخرى فلا شاهد
في البيت .

ومثال اسم الفاعل من الفعل (كرب) قول عبد قيس بن خفاف البرجي
في الوعط :

أُبْنِيّ إنَّ أباك كاربُ يومئذٍ فاذا ذهبت إلى السكارم طاهجلى

حيث استعمال اسم الفاعل من الفعل الناقص (كرب) على أحد الأقوال .

ومثال اسم الفاعل من الفعل (أوشك) قول كثير عزّة في التشبيب :

فانك موشكٌ ألاّ تراها وتعد ودون غاضرة العوادي

حيث جاء اسم الفاعل من الفعل الناقص (أوشك) وعمل عملها ، وقد
اقترن الخبر به (أن) المصدرية كذلك .

وظاهر كلام ابن هشام إنه لا يتفق مع الآية التي تبيّن استعمال اسم الفاعل
من كاد وكرب ، إذ يقول أن الصواب في البيت الأول هو روايته بـ (كابد)
بالباء الموحدة ، من المكابدة في العمل بدلا من (كائد) بالهمزة . وهو بهذا
يخرج البيت من دائرة الاستشهاد به في هذا الموضع . كما أنه يقول أن (كارباً)
في البيت الثاني اسم فاعل من الفعل (كارب) التام : بمعنى (قرب) وعلى

ذلك فهو لا يحتاج إلى اسم وخبر بل إلى فاعل فقط . وقايل كارب في البيت (يومه) برفع يوم نحو قولهم (كـرُبَ الشتاء) إذا قرب .

ويذكر ابن هشام إنه استعمل مصدر فاعلين من هذه الأفعال هما (طفق - كاد) حكى مصدر (طفق) على وجهين : (طُفِقُوا) بضم عين المصدر لمن ففتح عين الفعل الماضي ، (طَفِقًا) بفتح عين المصدر لمن كسر عين الفعل الماضي (طَفِقَ) ، أمّا كاد فقد حكى مصدره على ثلاثة أوجه : كَوْدًا ، وَمَكَادًا ، وَمَكَادَةً .

حكم هذه الأفعال من حيث التام والنقصان :

نختص الأفعال (عسى - أوشك - اخلوق) بأنها يجوز أن تستعمل ناقصة أو تامة . المقصود بناقصة أنها تحتاج إلى اسم وخبر كما وضحت قبل ذلك ، وتامة أي أنها تحتاج الفاعل فقط . وهي عندما تستعمل تامة يكون فاعلها دائماً مصدراً مؤولاً من (أن) والفعل ، مثل (عسى أن ينجح) و (عسى أن يوشك أن ينام) ، و (عسى أن يخلوق أن يقوم) ، فإلى في الأمثلة السابقة يعرب مبتدأ ، خبره الجملة الفعلية التي فاعلها (عسى أو أوشك أو اخلوق) هذا الفعل الماضي فاعله المصدر المؤول من أن والفعل بعدها ، أي (أن ينجح ، أن ينام ، أن يقوم) .

ويذكر ابن هشام ذلك بمعنى آخر ، إذ يقول إن عسى وحري واخلوق إذا أصبحت إلى (أن) المصدرية والفعل فاعله يستغنى بها عن الخبر أي الاسم المنصوب أو بعبارة أخرى فاعلها تكون تامة لا تحتاج إلى خبر ، والمصدر المؤول من (أن) والفعل ، فاعلها ، خبر أنه يشترط في هذه الحالة أن يكون فاعل

أو مرفوع المضارع ضميراً يعود على اسم سابق ، ويختلف بعض النحاة مع ابن هشام في هذا ، إذ يرون أن هذه الأفعال تكون ناقصة أيضاً ، وأن المصدر المؤول من (أن والفعل) يستمسك المتعولين ، وليس فاعلها باعتبارها أفعالا تامة .

وينقسم ابن هشام هذا التركيب إلى حالتين :

الحالة الأولى : التي يتقدم فيها على أحد هذه الأفعال الثلاثة اسم هو المستند إليه في المعنى ، ويتأخر عنه (أن والفعل) ، نحو (زيد عسى أن يقوم) .
والحالة الثانية التي يحى فيها هذا الاسم بعد الفعل و (أن والفعل) بعده نحو (عسى أن يقوم زيد) .

إعراب الحالة الأولى : إذا تقدم على الفعل اسم هو المستند إليه في المعنى ، وتأخر عنه (أن) والفعل ، نحو (زيد عسى أن يقوم) ، جاز فيه وجهان من الاعراب :

الوجه الأول : يبنى على أن (عسى) فعل تام :
زيد مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة .

عسى : فعل ماض تام ، مبنى على الفتح المقدّر على الألف ،
أن : حرف مصدرى ونصب .

يقوم : فعل مضارع منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو .

والمصدر المؤول من أن والفعل (أن يقوم) في محل رفع فاعل (عسى) .
والجمله من (عسى) وفاعلها (أن يقوم) في محل رفع خبر المبتدأ (زيد) .

الوجه الثانى : ينبى على أن عسى فعل ناقص :

زيدُ : مبتدأ مرفوع بالضمه الظاهرة

عسى : فعل ماض ناقص مبنى على النتح المقدر على الألف

واسمها ضمير مستتر تقديره هو فى محل رفع

أن : حرف مصدرى ونصب

يقوم : فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة

وفاعله ضمير مستتر تقديره هو ، والجملة فى محل نصب خبر (عسى)

والجملة المكوّنة من (عسى) واسمها وخبرها فى محل رفع خبر (زيد)

ويظهر الفرق بين وجهى الازراب السابقين عند ابن هشام فى حالات

التأنيث والتنثية والجمع ، فهو فى حالة اعتبار (عسى) تامه يرى أن

الأفصح أن يقال (عسى) فى جميع الحالات ، أما فى حالة

نقصها فيجب أن تسند إلى علامة التأنيث فى حالة المفردة المؤنثة ، وتسند الى

ضمائر التنثية والجمع فى حالتى التنثية والجمع كما يتضح فيما يلى :

عسى ناقصة	عسى تامة	المفردة لمؤنثه
عند <u>عست</u> أن تنجح	عند <u>عسى</u> أن تنجح	منى المؤنث
عند <u>عستا</u> أن تنجها	عند <u>عسى</u> أن تنجها	منى المذكر
عمران <u>عسيا</u> أن يقسوما	عمران <u>عسى</u> أن يقسوما	جمع المؤنث السالم
فاطمت <u>عسيتين</u> أن يسمين	فاطمت <u>عسى</u> أن يقسن	جمع المذكر السالم
محمدون <u>عسوا</u> أن يفوزوا	محمدون <u>عسى</u> أن يفوزوا	

وعمل ابن هشام لقوله أن الأفصح في (عسى) عندما تكون تامة أن نلزم الأفراد ولا تسند إلى الضمائر الختلافه بقوله تعالى (لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم) ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن)

إعراب الحالة الثانية : إذا جاء اسم هو المسند إليه في المعنى بعد (عسى أو أخلاق أو أوشك) ، و (أن) والفعل ، نحو (عسى أن يقوم زيد) ، يجوز فيه ثلاثة أوجه من الأعراب ، وجهان منهما مبنيان على أن (عسى) فعل ماض تام ، والوجه الثالث على أنها فعل ماض ناقص .

الوجه الأول

عسى : فعل ماض تام مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر

أن : حرف مصدري ونصب

يقوم : فعل مضارع منصوب بأن

زيد : فاعل (يقوم) مرفوع بالضمه الظاهرة

والمصدر المؤول من أن والفعل (أن يقوم) في محل رفع فاعل
(عسى) النامه .

الوجه الثاني

عسى : فعل ماض تام مبني على الفتح المقدر على الألف للمعذر

أن : حرف مصدري ونصب

يقوم : فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة والفاعل ضمير مستتر
تقديره هو

والمصدر المؤول من أن والفعل (أن يقوم) في محل رفع فاعل (عسى)

والجمله الفعلية المكونة من (عسى) وفعالها في محل رفع خبر مقدم

زيد : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمه الظاهرة .

الوجه الثالث

عسى : فعل ماض ناقص مبني على الفتح المقدر

أن : حرف مصدري ونصب

يقوم : فعل مضارع منصوب بالفتحه الظاهرة

والمصدر المؤول من أن والفعل في محل نصب خبر (عسى) مقدم

زيد : اسم (عسى) مؤخر مرفوع بالضمه

ويرى بعض النحاة أن هذا الوجه الأخير من الاعراب غير جائز لأن هذه الأفعال ضميّة فلا تعمل إذا توسطت أخبارها بينها وبين اسمها .

ويظهر أثر اعتبار (عسى) تامة أو ناقصة أيضا في حالات التانيث والتنثية والجمع ، اذ يلزم الفعل بعد (أن) الأفراد في حالة التثنية لأنه مسند إلى الظاهر فيكون الألفصح فيه الأفراد والتذكير مطلقا ، وتسند اليه الضمائر في حالة النقص .

عسى ناقصة	عسى تامة	
عسى أن تطالع الشمس	عسى أن تطالع أو يطالع الشمس	مؤنث مجازى
عسى أن تقوم أختك	عسى أن تقوم أختك	مفرد مؤنث
عسى أن يقوم أخوك	عسى أن يقوم أخوك	مفرد مذكر
عسى أن تقوموا أختك	عسى أن تقوم أختك	مثنى مؤنث
عسى أن تقوموا أخوك	عسى أن يقوم أخوك	مثنى مذكر
عسى أن يقمن نسوتك	عسى أن تقوم نسوتك	جمع مؤنث
عسى أن يقوموا اخوتك	عسى أن يقوم اخوتك	جمع مذكر

ويلاحظ أن عسى عندما تكون فعلا ناقصا يجب أن يؤنث الفعل مع المؤنث المجازى التانيث لأن الفعل إذا أسند لضمير المؤنث ولو كان هذا المؤنث مجازى التانيث وجب تانيثه . أما إذا اعتبرنا (عسى) تامة فيجوز فيه الوجهان التانيث والتذكير ذلك لأن الفعل في هذه الحالة يكون مسندا إلى اسم ظاهر مجازى التانيث (شمس) .

و يجب أن تكون (عسى) في مثل (عسى أن يكرم محمد الضيف) ، تامّة ، و (محمد) فاعلا لها . ولا يجوز أن يعرب (محمد) مبتدأ مؤخرا ولا اسما معسّى على أنها ناقصة ، و (أن يكرم) خبرها مقدما ، حتى لا يلزم الفصل بين أجزاء صلة (أن) بأجنبي وهو (محمد) . ومثل هذا يقال في إعراب كلمة (ربك) في قوله تعالى (عسى أن يملك ربك مقاما محمدا) ، فـ (ربك) فاعل (يبعث) و (كاف الخطاب) في محل نصب مفعول به ، و (مقاما) منصوب على الظرفية .

ولا يفوتنا ونحن نتكلم عن (عسى) أن نشير إلى اختلاف النحاة في الضمائر التي تتصل بعسى أو بهيابة أخرى الضمائر التي تسند إليها (عسى) ، وهي (كاف الخطاب وهاء الغائب وياء المتكلم) . والاختلاف يرجع إلى أن هذه أن هذه الضمائر ضمائر نصب ، وعسى تدخل على المبتدأ والخبر ، وترفع المبتدأ على أنه اسمها وتنصب الخبر على أنه خبرها ، فكان لا واجب أن تكون الضمائر التي تقع اسما لـ (عسى) ضمائر رفع . أما وقد جاءت ضمائر نصب فقد انقسم النحاة إزاءها ثلاثة أقسام :

القسم الأول يقول إن (عسى) عندما تتصل بهذه الضمائر تفيد الترجي مثل اعمل ، وتعمل محل لعل ، أي أنها تنصب المبتدأ وترفع الخبر ، وعلى هذا الأساس فإن ضميرا النصب الذي اسندت إليه عسى يكون في محل نصب اسمها ، وما بعده خبرها . وفي هذه الحالة لا تقع بعدها (ما) الزائدة .

والقسم الثاني يرى أن (عسى) تظل كما هي تعمل (كان) أي أنها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر وتكون هذه الضمائر في محل نصب خبر (عسى) وما بعدها

اعنيها . ولكن هذا الاعراب يعكس الاسناد من جهة ، ويجعل خبر (عسى) انما صريحا ، وهو أمر نادر .

أما القسم الثالث فيرى أن هذه الضمائر اسماء لـ (عسى) غير أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع في هذا الموضع ، وهو جائز لأن نيابة بعض الضمائر عن بعض أمر جائز .

لغات عسى :

يذكر ابن هشام أن في (عسى) لغتين :

الأولى : فتح سينها (عَسَى) .

والثانية : كسر ها .

ويرى ابن هشام أن سين عسى تكسر بشرط أن تسند إلى تاء الفاعل أو نون النسوة أو (نا) الدالة على الفاعلين . واستشهد على ذلك بقراءة نافع الآيتين الكريميتين (هل عسى إن كُتِبَ) ، و (هل عسى إن توليتم) بكسر السين ، على أن غيره من القراء يفتحها ، وفتح سين (عسى) هو المختار .

الأفعال التي تعمل عمل الأفعال الناسخة

ذكرنا أن الأفعال الناسخة التي تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ على أنه اسمها ، وتنصب الخبر على أنه خبرها ستة أقسام هي :

- | | |
|------------------|--------------------|
| ١ - كان وأخواتها | ٤ - أفعال المقاربة |
| ٢ - زال وأخواتها | ٥ - أفعال الرجاء |
| ٣ - ما دام | ٦ - أفعال الشروع |

ويبقى من النواسخ التي تعمل عمل (كان) أربعة أحرف هي (ما - لا - إن - لات) . والواقع أن الكلام عن هذه الأحرف الأربعة النافية يرتبط بموضوع أوسع ، هو (النفي في الجملة الاسمية) والنفي في الجملة الاسمية يختلف عن النفي في الجملة الفعلية ، ذلك الارتباط النفي بأمرين : الدلالة على الزمن والحالة الإعرابية . فنحن عندما نقول (لم يأكل محمد - إن ينام الطفل) نجد أن دلالة النفي على الزمن متعلقة بصيغة الفعل (يأكل وينام) فالفعل في صيغة المضارع ثم إنه يدل على الزمن بذاته . وهذا فضلاً عن أن النفي يرتبط بالحالة الإعرابية إذ أن أداة النفي تنصب أو تجزم الفعل ، كما هو واضح من المثالين السابقين .

أما الجملة الاسمية فيرتبط النفي فيها بالدلالة الزمنية عن طريق الأفعال الناسخة . فإذا أردنا نفي الجملة الاسمية في الزمن الماضي ، أدخلنا أداة النفي (لم) على مضارع (كان) ، نحو (لم يكن الأب سعيداً) ، أو (ما) على الماضي نحو (ما كان الولد ناجحاً) .

وإذا أردنا أن ننفينا في الزمن المستقبل ، كان ذلك باستعمال أداة النفي (لن) مع مضارع (كان) نحو (لن يكون الضيف موجوداً) .

وإذا أردنا أن تنفيها في الزمن الحالي ، أمكننا أن نمبرهن ذلك بمدة
طرق تلخص في :

(ا) إدخال (ليس) على الجملة الاسمية ، و (ليس) مختصة بنفي الجملة
الاسمية في الزمن الحالي نحو (ليس على حاضر) .

(ب) نفي مضارع (كان) بـ (لا) أو (ما) النافيتين نحو (لا يكون
الأب غاضباً) ، و (ما يكون التلغيز مجتهداً) .

(ج) إدخال (ما) النافية على الجملة الاسمية نحو (ما هذا بشراً) .

(د) إدخال (لا) النافية على الجملة الاسمية نحو (لا طفل نائم) .

(هـ) إدخال (إن) النافية على الجملة الاسمية نحو (إن عمرو ناجح) .

(و) استعمال (لات) النافية نحو (لات حين مناص) .

ويتضح لنا مما سبق أن الأداة الأصلية في نفي الجملة الاسمية هي الفعل
الناقص (ليس) . وقد شبه النحاة الأحرف الأربعة الأخرى (ما - لا - إن - لات)
بـ (ليس) في المعنى أى النفي ، وكذلك شبهوها بها في العمل ، أى أنهم
أعملوها عمل ليس ، أو بعبارة أخرى أصبحت هذه الأحرف ترفع المبتدأ
وتنصب الخبر ، وصفتكم على كل منها على حدة .

١ - (ما) النافية :

أعمل الحجازيون (ما) النافية ، وأعمالها التيسيون . وقد جاءت عاملة على
لغة الحجازيين في قوله تعالى (ما هذا بشراً) حيث نصب (بشراً) خبراً لها ،
وكذلك في قوله تعالى (ما هن أمهاتهم) حيث جاء خبرها (أمهاتهم)
منصوباً بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم .

ويشترط المجازيون لاهمال (ما) النافية أربعة شروط :

١ - ألا يقترن اسمها بـ (إن) الزائدة ، فإن اقترن الاسم بها بطل عملها ، لأنها تعمل بالحل على (ليس) ، و (ليس) لا يقترن اسمها بـ (إن) . مثال اقتران اسم (ما) بـ (إن) الزائدة قول الشاعر :

بني غداة ما (إن) أنتم ذهبٌ ولا حسرة فيكم ولكن أنتم الخريف

حيث أهملت (ما) أي لم تعمل لوقوع (إن) الزائدة بعدها (أنتم) وعلى هذا الأساس يعرب (أنتم) ضميراً مبنياً في محل رفع مبتدأ ، و (ذهب) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

وقد روى بعض النحاة البيت مع نصب ذهب ، يقول (بني غداة ما إن أنتم ذهباً) هل أنت (ما) النافية عاملة ، على الرغم من دخول (إن) الزائدة على اسمها (أنتم) . غير أن ابن هشام يخرج البيت كما هي عادته على الوجه الذي لا يجعل البيت شاذاً عن القاعدة ، يقول إن (إن) في هذه الحالة لا تكون زائدة بل إنها نافية جاءت لتأكيد نفي (ما النافية) لذلك لم يبطل عمل (ما) .

٢ - ألا تدخل (إلا) على خبرها أو بعبارة أخرى ألا ينتقض النفي بالـ ، مثال ذلك قوله تعالى (ما أمرنا إلا واحدة) و (محمدٌ إلا رسول) فـ (أمر) في الآية الأولى مبتدأ ، و (واحدة) خبر المبتدأ لأن (ما) لا تعمل وسبب إهمالها انتقاض خبرها بـ (إلا) ، و محمد في الآية النافية مبتدأ ، و (رسول) خبر المبتدأ لأن (ما) غير عاملة لنفس السبب الذي أهملت من أجله في الآية السابقة .

أما قول الشاعر :

وما الدهرُ إلا منجفوننا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا

فقد اختلف فيه ، فبعض النحاة إسقشهمدا بهذا البيت على أن انتقاض نفى خبر (ما) بـ (إلا) لا يمنع أعمالها ، نفى الشطر الأول (ما) عاملة ، و (الدهر) اسمها ، وهو مرفوع (ومنجنونا) خبرها وهو منصوب على الرغم من أن الظاهر المنفى بـ (ما) ، انتقض بأن نفى مرة أخرى بـ (إلا) ، ذلك أن نفى النفى إثبات ، وإذا فـ (ما) أصبحت غير نافية ففقدت وجد شبهها بـ (ليس) الذي من أجله حملت عمل (ليس) ، وفي شطر البيت الثاني (ما) أيضاً عاملة ، و (صاحب) اسمها مرفوع بالضمه و (معدّبا) خبرها وهو منصوب بالفتحة الظاهرة . و (ما) هنا أيضاً حملت على الرغم من انتقاض نفى خبرها بـ (إلا) كما في شطر البيت الأول .

غير أن جمهور النحاة ويتفق معهم ابن هشام بخرجة على وجه لا يجعله شاذاً عن القاعدة ، يقولون إن هذا البيت ليس من باب (ما) العاملة عمل (ليس) ، بل هو من باب المنعول المطلق فـ (منجنونا) منعول مطابق عامله محذوف ، يعرب خبراً لاسم الذات الذي يقع مبتدأ وهو (الدهر) ، والتقدير (ما الدهر إلا يدور دوران منجنونا) .

اعراب المثال :

ما : نافية غير عاملة .

الدهر : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة .

إلا : أداة إسقشناء ملغاة .

يدور : فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو . والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ .

دوران . مفعول مطلق مبين للنوع .

منجئون : مضاف إليه مجرور بالكسرة .

وقد قدر لفظ (دوران) قبل (منجئون) لأن المفعول المطلق يجب أن يكون مصدرا أو اسم مصدر أو آلة للفعل أو عداله ، و (منجئون) ليس واحدا منها ، إنما هو اسم ذات ، ومعناه (الدولاب) وقد حذف العامل أي الفعل (يدور) ومع المصدر (دوران) وأقيم المضاف إليه (منجئون) مقام المضاف وأخذ حكمه الاعرابي .

وما قيل في شطر البيت الأول يقال في الشطر الثاني فـ (معذبا) مفعول مطلق منصوب بالفتحة وناصبه فعل محذوف والتقدير (ما صاحب الحاجات إلا يعذب تعذيبا) وقدّر (تعذيبا) لأن (معذبا) اسم مفعول ، واسم المفعول ليس من الكلمات التي يصح أن تكون مفعولا مطلقا .

ويجب الرفع بعد حرفي العطف (بل) و (لكن) لأن ما بعدهما موجب غير منفي كما ستوضح فيما بعد .

٣ - ألا يتقدم خبر (ما) على اسمها ، وإلا فإنها تكون غير عاملة إلا إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا نحو (ما في الدار طفل) و (وما عندك محمد) . ومثال إهمالها قولنا (ما مسىء من أعقب) فهذا المثال يجوز فيه وجهان من الاعراب هما :

الوجه الأول : مبني على أن (ما) غير عاملة :

ما : نافية مفعلة غير عاملة :

مسمى : خبر المبتدأ مقدم ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

من : اسم موصول في محل رفع مبتدأ .

أعجب : فعل ماض مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر تقديره هو .

والجمله لامحل لها من الاعراب صلة الموصول .

الوجه الثاني : مبني على أن (ما) عاملة :

ما : نافية عاملة عمل ليس .

مسمى : اسم (ما) مرفوع بالضمة الظاهرة .

من : اسم موصول مبني في محل رفع فاعل (مسمى) لأن مسمى اسم

فاعل وهو يعمل عمل الفعل .

أعجب : جمله الصلة لا محل لها من الاعراب

وقد أغنى فاعل (مسمى) عن خبر (ما)

ونحو قول الشاعر :

وما أخذ قومى فأخضع للمدا . ولكن إذا أدعوم فهمم

حيث أمهات (ما) انقدم خبرها (خذل) على اسمها (قومى) على رأى

جمهور النحاة .

أما قول الفرزدق في مدح عمر بن عبد العزيز :

فَأَمَّا جُورًا فَلَيْسَ إِلَّا جَهَنَّمُ ۚ وَإِذْ مَا مُنَّاكُمْ بِشَرٍّ

مع نصب (مثل) على اعتبار أن (ما) عاملة وقد تقدم خبرها على (مثل) مع نصبه ، وهو أمر شاذ ، فجمهور النحاة يرفضونه ، ويؤولونه تأويلات مختلفة تتلخص فيما يلي :

أ - أنه غلط وأن الفرزدق الشاعر الأموي العربي الأصم لم يعرف شرطها عند الحجازيين .

ب - أن (منالهم) مبتدأ ، ولكنه بنى على الفتح لابهامه مع إضافته للضمير (م) المبني . ويستدل أصحاب هذا الرأي على كلامهم بأن لذلك نظيرا في العربية في قوله تعالى (إِنَّهُ لَقَوْلُكَ مِثْلُ مَا أَنُكُم تَقُولُونَ) حيث بنى (مثل) على الفتح لإضافته إلى (ما) ، مع أن (مثل) هنا صفة له (حق) ، والناصب إعرابه كالمتبوع ، فكان يجب رفعها . ونظيره أيضا في قوله تعالى (لَقَدْ قَطَعُ بَيْنَكُمْ) فـ (بين) فاعل الفعل (قطعت) وكان حقه أن يرفع غير أنه مبني على الفتح لإضافته إلى الضمير المبني (كم) .

ج - أن (منالهم) حال ، وخبر المبتدأ محذوف على تقدير (ما في الوجود بشر منالهم) فيكون (بشر) مبتدأ ، خبره شبه الجملة (في الوجود) و (منالهم) حال منصوب .

د - ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها : فإن تقدم أصبحت معلقة لإضافة ولا يستثنى من ذلك إلا الحالة التي يكون فيها معمول الخبر ظرفا أو جار ومجرورا

نحو (ما في الدار محمدٌ مقيمٌ) و (ما عندك طفلٌ فائقٌ) ومثال الحالة التي لا تعمل فيها (ما) قول مزاحم بن الحارث العقبلي :

وقالوا تعرفونها المنازل من منى وما كل من وافي منى أنا عارف

حيث أهملت (ما) لتقدم (كلٌّ) وهو مفعول به لاسم الفاعل (عارف) أو بعبارة أخرى حيث تقدم (كلٌّ) مفعول (عارف) الذي هو خبر المبتدأ ، على حين أن مفعول الخبر ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً ، على المبتدأ (أنا) .
أما إذا أعربنا (كل) اسم (ما) ، وجملة (أنا عارف) خبرها ، فلا شاهد في البيت .

وكذلك إذا اعتبرنا (ما) مفعلة ، و (كلٌّ) مبتدأ ، و (أنا عارف) جملة الخبر ، فلا شاهد في البيت .

ويضيف بعض النحاة إلى الشروط الأربعة السابقة شرطين هما :

١- ألا تنكر (ما) ، مثل (ما ما زيدٌ منطلقٌ) فإهنا أهملت إنكارها ، وما بعدها جملة اسمية المبتدأ فيها (زيد) والخبر (منطلق) .

٢- ألا يبدل من خبرها اسم موجب أي غير منفي ، نحو (ما الذبابة بشيء إلا شيءٌ يحترس منه) فـ (شيءٌ) الثانية بدل من (شيءٌ) الأولى ، ولما لم تكن الثانية منفية ، امتنع عمل ما ، فأهملت .

العطف على خبر (ما) العاملة :

(ما) العاملة ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، فإذا عطف على خبرها اسم آخر ، أخذ حكمه أو بعبارة أخرى فإنه ينصب مثله ، لأن العطف إشتراك المعطوف مع المعطوف عليه في المعنى والحكم الاعرابي . ويمكن إذا كانت أداة العطف (بل) أو (لكن) فلا يجوز أن تأخذ الاسم الثاني حكم خبر (ما) وينصب مثله ذلك لأن ما بعدهما لا يشترك مع الخبر في معنى النفي ، حيث أن (بل) و (لكن) تثبت المعطوف عكس حكم المعطوف عليه فيكون خبر (ما) منفيًا ، والاسم المعطوف عليه بـ (بل) أو (لكن) موجب ، أو بمعنى آخر فإن نفي (ما) لما بعدها ينتقض بـ (بل) و (لكن) ، ولذلك يجب رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو ، وعلى أساس هذه القاعدة نقول :

(ما زيد قائما أو قاعدا) فيكون (قاعدا) معطوفا على (قائما) منصوبا مثله .

ولا كنا نقول : (ما زيد قائما بل قاعدا) ، فيكون (قاعدا) خبر المبتدأ محذوف تقديره هو لا معطوفا على (قائما) منصوبا مثله .

ونقول : (ما زيد قائما لكن جالس) ، على أن (جالس) خبرا لمبتدأ محذوف تقديره هو لأنه لا يصح أن يكون معطوفا على (قائما) لأن (قائما) منفي ، أما (جالس) فلم يس منفيًا مثله .

ب - (لا) النافية :

يذكر ابن هشام أن إعمال (لا) عمل ليس قليل ، وتسمى (لا) التي تعمل عمل ليس بـ (لا) النافية للواحد ، لأنها تدل على نفى الظاهر عن فرد واحد إن كان اسمها مفرداً ، نحو (لا طالبةٌ حاضرةٌ) ، ولهذا يجوز أن نقول (لا طالبة حاضرةٌ بل عشرون طالبة)

ونفهم مما سبق أن النحاة طائفتان بإزاء عمل (لا) ، وأن الأكثر إعمالها ، ومن يعملها يراعى في أعمالها أربعة شروط :

(١) أن يكون معمولها (اسمها وخبرها) تكرتين ، نحو (لا طالبةٌ راسيةٌ)
نحو قول الشاعر :

تعدّ فلا تضيء على الأرض باقياً ولا وزر مما قضى الله وأقياً

فإن كان أحدهما أو كلاهما معرفة لم تعمل ، ويجوز أن يكون خبرها جملة فعلية أو شبه جملة لأنها في حكم المكرة .

(٢) ألا يتقدم خبرها على اسمها نحو (لا قائمٌ رجلٌ) فإن حدث ذلك أهملت وأصبحت غير عاملة وما بعدها مبتدأ وخبر

(٣) ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها والا أهملت (لا) وكانت الجملة بعدها مكوفة من المبتدأ والخبر والمعمول المتقدم .

(٤) ألا تدخل (إلا) على خبرها أو بمعنى آخر ألا ينتقض النفي ، (إلا)

(مثل لا رجلٌ إلا أفضلٌ من زيد) ، فـ (لا) في هذا المثال مبهمة وما بعدها

جملة اسمية مكونة من مبتدأ (رجلٌ) وخبر (أفضل) وسبب إعمال (لا) هنا
التفاضل خبرها به (إلا)

ونلاحظ أن الشروط الثلاثة الأخيرة هي نفس شرط أعمال (ما) النافية
ولم تختلف عنها إلا في الشرط الأول الذي ينص على ألا يقترن الاسم به (أن)
الرائدة ، لأن (إن) الزائدة لا تقع بعد (لا)

والغالب الشائع أن يكون خبر (لا) محذوفاً ، كما في نحو قول سعد بن مالك
القيسي جد طرفة بن العبد في الفخر :

من حدثت عن نيرانها فأناب قيس لا براح

فـ (لا) هنا نافية الواحد و (براح) اسمها مرفوع بالضم ، والخبر محذوف
تقديره (لا براح لي) فحذف خبر لا النافية هو الشاهد في هذا البيت .

ويذكر ابن هشام أن بعض النحاة يرون وجوب حذف خبر (لا) النافية
لواحد ، وهو لا يتفق مع هذا الرأي ، ويستدل على جواز ذكر خبر (لا)
النافية العامة عمل (ليس) بقول الشاعر :

توّر فلا شيء على الأرض باقياً ولا وزر مما قضى الله وأقياً

ج - (لات)

يذكر ابن هشام أن (لات) أصلها (لا) النافية التي تعمل عمل ليس ،
و (الثناء) التي تدل على التأييد اللفظي كالثناء في (دُبَّت) و (سُمِّت) وهي
تفيد تأكيد النفي وتقرينه .

ويرى بعض النحاة أنها كلمة واحدة معناها أي الزمان الحالي على وجه الإطلاق .

ويرى بعض المحدثين أن (لات) مركبة من (لا) النافية ، و(ت) اسم الإشارة المفردة ، ولات بوضفها الحالى لاتزال تتضمن معنى اسم الإشارة المؤنث .

ويجمع النحاة على أن (لات) تعمل عمل (ليس) وشروط عملها هي نفس الشروط الخاصة بعمل (ما) النافية ما عدا الشرط الخاص بوقوع (إن) الزائدة بعدها ، لأنها لا تقع بعد (لات) ويزيد على هـ ذم الشروط بشرطان آخران هما :

٤ - أن يكون معمولها (اسمها وخبرها) اسمي زمان مثل (حين) و (ساعة) الخ . ويوضح بعض النحاة هذا بقولهم أنه يشترط أن يكون معمول (لات) المذكور معها كلمة تدل على الزمان نحو (لات ساعة مندم) .

أما إذا لم يكن معمولها المذكور معها كلمة تدل على الزمان فإن (لات) تهمل وما بعدها يعرب مبتدأ وخبراً نحو قول الشاعر دل اللبث يرفى منصورين زياد :

لمنى عليك للهفة من خائف يعني جوارك حين لات مجير

حيث أهملت (لات) لعدم دخولها على اسم زمان ، أما مجير فيعرب مبتدأ على تقدير (حين لات له مجير) أو فعلا على تقدير (يحصل له مجير) .

وكذلك قول الأعشى ميمون بن قيس :

لات هنا ذكرى جيرة أو من جاء منها بطائف الأهوال

حيث أهملت (لات) لأن اسمها (ذكرى جيرة) ليس اسم زمان ، وذعب بعض النحاة إلى أن (هنا) التي تقع بعد (لات) في هذا البيت - غارف زمان متعلق بمحذوف خبر لما ، وقد أضيفت إلى ذكرى جيرة ، . اسم لات محذوف (أى ليس الوقت وقت ذكرى جيرة)

هـ - أن يكون أحد معبواها محذوفاً ويذكر ابن هشام أن أنساب حذف اسم (لات) نحو (ولات حين مناص) على تقدير (ليس الوقت حين مناص) وإعرابها يكون (لات) علامة عمل ليس ، واسمها اسم زمان محذوف تقديره : (الوقت) وهو مرفوع باضمة ، وخبرها (حين) منصوب بالفتحة الظاهرة . (مناص) مضارع إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

وقرأ بعضهم (حين) مرفوعة على قلة ، على أنه اسمها والخبر محذوف على تقدير (ليس حين فرايد حيناً لهم) .

والواقع أن الرأي الذي يقول أن (لات) مركبة من (لا) واسم الإشارة (تي) يفسر شرط غلبة حذف اسمها تفسيراً معقولاً ، ذلك أنه يقول أن لات لا تنزل تتضمن معنى اسم الإشارة المؤنث ، وأنه يشترط هدم ذكر اسمها لأن هذا الاسم في الواقع هو مدلول جزء الكلمة الذي كان في الأصل اسم إشارة مؤنث وهو التاء .

(د) (إن) النافية :

تعمل (إن) النافية عمل ليس عند الكوفيين بلا شرط مثل (إن بنتاً فاجعةً) و (إن ولدٌ مجتهداً) و (إن محمدٌ مجتهدٌ) .

ويذكر ابن هشام أن أعمال إن نادر ، وهي لنفي الزمن الحاضر على الإطلاق ، ويشترط فيها عند الاعمال ما يشترط في (ما) إلا أن (إن) لا تقع بعدها . وأعماله لغة أهل العمالية وهي ما فوق نجد إلى تهامة وإلى مكة وما والاها .

ومن أمثلة أعمالها قولهم (إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ) حيث جاء (أَحَدٌ) اسم ر (إِنْ) و (خَيْرًا) خبر لها .

ومثل قراءة سعيد بن جبير بن هشام لأسدي الكوفي (ت / ٩٥ هـ) قوله تعالى (إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ) بِتَوْنِ نُونِ (إِنْ) ونصب (عِبَادًا) ، فتكون (إِنْ) نافية بمعنى ليس ، ولذين اسمها مبنى على الياء في محل رفع ، و (تَدْعُونَ) جملة الصلة لا محل من الاعراب ، وعبادا ، خبر (إِنْ) .

ومثل قول الشاعر :

إِنْ هُوَ مَوْلَايَا عَلَى أَحَدٍ
إِلَّا عَلَى أَضْعَافِ الْجَائِينَ

حيث أعلت (إِنْ) عمل (ليس) على رأى الكوفيين ومن تبعهم ويخرجه مَنْ يَنْسَعِ عمل (إِنْ) على أَنْ (إِنْ) مخففة ناصبة لـ (هُوَ) ، و (مَوْلَايَا) أى للجزأين معا ويفهم من البيت السابق أن انتقاض النفي بـ (إِلَّا) بالنسبة إلى معمول خبر (إِنْ) لا يبطل عملها .

زيادة الباء في خبر النواسخ .

١ - تجيء الباء زائدة بكثرة في خبر :

(أ) ليس بشرط ألا تكون أداة استثناء وألا يفتضح النفي بإلا . ويكون الظاهر مع زيادة الباء مجرورا لفظا منصوبا تقديرا نحو قوله تعالى (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) . وقد تزايد الباء في الاسم إذا جاء في موضع الخبر أو بمعنى آخر إذا تأخر إلى موضع الخبر كقول الشاعر :

أليس عجيبا بأن القى يصاب بيمض الذي في يديه

حيث زيدت الباء في اسم ليس هو المصدر المؤول من أن والفعل (أن يُصاب القى) ذلك لأن خبرها (عجيبا) تقدم ، وتأخر اسمها إلى موضع الخبر .

وزيادة الباء في خبر ليس أو اسمها تقوى الحكم المستفاد من الجملة وتؤكد .

(ب) ما : سواء كانت عاملة أو مهيمة ، ويكون ما بعد الباء في محل نصب خبرها إن كانت عاملة ، وفي محل رفع خبر المبتدأ إن كانت مهيمة ، نحو قوله تعالى (وما الله بغافل) ، فـ (غافل) اسم مجرور بالباء الزائدة لفظا ، في محل نصب خبر (ما) العاملة عمل ليس .

٢ - تزداد الباء بقلّة في خبر :

(أ) لا : سواء كانت عاملة عمل (ليس) أو عمل (إن) نحو قول سواد بن قارب الأزدي يخاطب النبي عليه الصلاة والسلام

فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بغن فتيلنا عن سواد بن قارب

حيث زيدت الباء على خبر (لا) النافية وهو (مغن) وذلك قابل .

(ب) كل ناسخ منفي نحو قول ثابت بن أوس الأزدي المعروف بالشنقري :

وإن مُدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذا أجعُ القرم أعجلُ

حيث زيدت الباء في خبر مضارع (كان) المنفى إلى (لم) وهو (أعجب لم) ،
وهو أمر قليل .

ولانزاد الباء في خبر (لا يكون) إذا كانت الاستثناء .

ونحو قول دريد بن الصُّمَّة القشيري في رثاء أخيه :

دهاني أخى والحيلُ بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعد

حيث زيدت الباء في المفعول الثاني ليجد المنفى بلم (قعد) وهو من
أخوات (ظن) وأصله الخبر ويمرب (قعد) مفعولاً ثانياً لـ (يجد) على
زيادة الباء .

٣ - نازد الباء بندرة في خبر غم ذلك من التواسخ كإنّ - ولكن
وليت . مثال زيادتها في خبر (إنّ) نحو قول امرئ القيس :-

فإنّ دأبها حقبة لا تلاقها فإنّك مما أحدثت بالحرب

حيث زيدت الباء في خبر (إنّ) وهو (الحرب) وهذا نادر .

ومثال زيادتها في خبر (لكن) نحو قول الشاعر :

ولكنّ أجراً لو فعلت بهنّ وهل يتكرّ المعروفُ في الناس والأجر ؟

حيث زيدت الباء في خبر (لكن) وهو (بهنّ) وذلك نادر .

ومثال زيادتها في خبر (ليت) نحو قول الفرزدق في المعجم :

يقول إذا أقولى عابها وأقردت ألا ليت ذا العيش اللذيذ يدائم

حيث زيدت الباء في خبر (أيت) وهو نادر .

ويبرر ابن هشام زيادة الباء في خبر (أن) في قوله تعالى (أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يمتدحهم بقادر) بقوله أن (أولم يروا أن الله) في معنى (أوليس الله) يقصد ابن هشام أن (بقادر) خبر (أن الله) على زيادة الباء ، وأن معمولاً لها سداً مسدداً مفعول (يروا) العلية ، وليس هذا نادراً ، لأن القرآن منزّه عن وقوع النادر ، وذلك أن المعنى (أوليس بقادر فخير) (أن) في حكم خبر (ليس) في المعنى وزيادة الباء في خبر (ليس) كثرة .

وقد يجري المعطوف على الخبر الصالح لزيادة الباء مع سقوطها كما في نحو (ليس الجندي مهلاً وقاهن من الكفاح) ويسمى هذا التحويين بالمعطف على التوهم ، أي أن المتكلم توهم وجود الباء الزائدة فعطف بالجر ويندر هذا في غير خبر (ليس) و (ما) وينبغي أن يقتصر على الجمع ويجوز كذلك النصب عطفاً على محل المعطوف عليه .

القسم الثاني من النواسخ

تكملا في القسم الأول عن الأفعال الناسخة التي تدخل على الجملة الاسمية فننسخ حكمها الاعرابي ، إذ ترفع المبتدأ ويسمى اسمها ، وتنصب الخبر ويسمى خبرها ، وقسم الأفعال الناسخة إلى ستة أقسام متميزة ، ثم أضفنا لها قسما سابعا يشمل أربعة حروف مشبهة بـ (ليس) في المعنى والعمل .

ويشمل القسم الثاني من النواسخ الأحرف التي تدخل على جملة المبتدأ والخبر فننسخ حكمها الاعرابي أيضا ، فيكون المبتدأ منصوبا والخبر مرفوعا . ويسمى المبتدأ اسما وناسخ والخبر خبرا له .

الفرق بين نواسخ القسم الأول ونواسخ القسم الثاني :

١ - من حيث نوع الكلمة ، نواسخ القسم الأول أفعال ، ونواسخ القسم الثاني أحرف .

٢ - من حيث العمل الحروف الناسخة عملها عكس عمل الأفعال الناسخة .

٣ - الأحرف الناسخة يجب أن تكون في صدر الجملة ما عدا (أن) المفتوحة بخلاف كان وأخواتها .

الأحرف الناسخة ومعانيها :

تؤدي الأحرف الناسخة معاني في الجملة الاسمية ، هذه المعاني تؤدي عادة بصيغة الفعل ، وهي :

١ - إن : وهو حرف يؤدي معنى التأكيد في الجملة الاسمية مثل (إنك ناجح) فهو يؤكد نسبة الخبر المبتدأ إن كان المخاطب طالما بالنسبة ، وينفي الشك في النسبة إن كان المخاطب مرفودا فيها ، وينفي الانكار إن كان منكرا لها .

والتوكيد لنفى الشك مستحسن ، والنفي الانكار لازم ، ولا تستعمل (إن) إلا في تأكيد الاثبات ، والتأكيد معنى يؤدي في الفعل بنون التوكيد .

٢ - أن : وهو حرف يؤدي معنى التأكيد مثل (إن) وبوارعته يمكن أن تقول الجملة الاسمية بمصدر مثل (يعجبني أنك مجتهد) أى (يعجبني اجتهادك) ومن المعروف أن الحرف المصدري مثل (أن) يدخل على صيغة الفعل فتؤول بمصدر مثل (يعجبني أن تجتهد) أى (يعجبني اجتهادك) .

٣ - لكن : وهو حرف الاستدراك ، والتوكيد . والاستدراك هو تعقيب الكلام بنفى ما يتوهم السامع ثبوته ، أو إثبات ما يتوهم السامع نفيه ، وهذا يستلزم أن يسبقها كلام له صلة بمعولها ، وأن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها في المعنى . وتقع (لكن) بعد النفي والاثبات . وتستعمل (لكن) في الاستدراك غالبا ، نحو (زيد شجاع لكنه بخيل) وقد تستعمل لتأكيد النسبة وتقويتها في ذهن السامع سواء كانت هذه النسبة إيجابية أو سلبية ، مثال استعمال (لكن) لتأكيد النسبة وتقويتها نحو (لوجاءني أكرمته لكنه لم يجيء) فهى هنا لتأكيد هدم الجنى ، وهو مفهوم بدونها من (لو) لأن (لو) تفيد نفي معنى ما بعدها والاستدراك معنى يمكن أن يؤدي في العربية بفعل .

٤ - كأن : وهو حرف يفيد التشبيه المؤكد ، أى تشبيه اسمها بخبرها فيما يشتهر به الخبر ، تشبيها أقوى من التشبيه بالكاف لأنه مركب من (الكاف) و (أن) ولا بلى (كأن) في الغالب إلا المشبه ، أما الكاف ، ومثل ، وغيرهما من الكلمات التى تفيد التشبيه ، فيأىها المشبه به فى الأكثر ، واستعمال (كأن) فى التوكيد مطرد عند جمهور النحاة نحو (كأنّ الطفل ملك) .

٥ - أيت : حرف إنفي والمقصود بالتمني طلب ما لا طمع فيه ، أو ما فيه

عسر نحو (ليت الشباب عائد) ، وقول منقطع الرجاء (ليت لي مالا فأجيب
منه) ، والتثنية يؤدي بالفعل (آتني) .

٦ - لعل : ذكر النحاة لهذا الحرف عدة معان فيما يلي :

(أ) التوقع أو بعبارة ترجى الشيء المحبوب وانتظار حصول الشيء
المرغوب فيه ، نحو قوله تعالى (لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا) .

(ب) الاشتفاق أو شدة الخوف في المأكروه : نحو قوله تعالى (فلعلك
بائع نفسك) .

(ج) التعليل : نحو (أفرغ هالك لعلنا نتغذى) ، وقد جات (لعل)
للتعليل في قوله تعالى (لعله يتذكر) .

(د) الاستفهام : نحو (وما يدريك لعله يزكى) .

وهقيل تجبز جر الاسم الذي تدخل عليه (لعل) وهي في هذه الحالة
لا تعمل عمل (إن) بل تكون حرف جر زائد ، غير متعلق بشيء ،
والاسم المحرور بها انظماً يكون في محل رفع مبتدأ ، وما بعده خبره . نحو قول
الشاعر :

فـ (أي) اسم مجرور انظماً بـ لعل ، وعلامة جرّه الياء لأنه من الأسماء
المنجمة وهو في موضع رفع بالابتداء (والمغوار) مضاف إليه مجرور بالكسرة ،
(قريب) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

٧ - عسى : اعتبر ابن هشام (عسى) عند إفادتها الرجاء حرفاً بمعنى (لعل)
في الترجى والاشتقاق وقد أجزيت مجراها في نصب الاسم ورفع الخبر .
ويشترط لعمل (عسى) عمل (إن) أن يكون اسمها ضميراً ، كما أشرنا
إليه سابقاً . ومن الأمثلة على ذلك قول الشاعر :

فقلت عساها نازكأس وعليها تشكى فآتى نحوها فأعودها

حيث جاء اسم عسى ضمير نصب (ها) وخبرها (ناز) اسم مرفوع بالضمة
عسا بدل على أنها تعمل عمل (إن) عند اتصالها بضمائر النصب .

ومن الأمثلة على ذلك أيضا قول مهران بن حطان الخارجي :

ولى نفسٌ تَنازَعنى إذا ما أقول لها لعلى أو عسانى

حيث جاء اسم عسى فى المراتين ضميراً هو ياء المتكلم ، وخبر (عسى) فى
المرتين محذوف ، والتقدير (عسانى أن أنال منها ما أريد) مثلاً .

والواقع أن النحاة اختلفوا فى (عسى) فذهبوا إلى أنها أطلاق القول بفعايته سواء
كان بمعنى (لعل) أو لا . وبعض النحاة أطلقوا القول بحرفيته . أما سيديويه
ومن تبعه ومنهم ابن هشام فهم يرون أنه فعل دائماً إلا فى الحالة التى يكون
فيها بمعنى (عسى) فيكون حرفاً .

٨ - (لا) النافية للجنس . وسنتكلم عنها بمفردها بعد ذلك ، والحروف
الناسخة لها حكان يتاخصان فيما بلى :

١ - لا يتقدم خبرها عليها مطلقاً ، ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وذلك
لعدم تصرفها ، وهى ملازمة للمصدر ما عدا (أن) .

٢ - لا يتوسط خبرها عليها إلا فى حرفين فقط هما (عسى) و (لا) إذ
لا يصح أن يتوسط خبرها بينهما وبين اسميهما ذلك أن شرط اتصال
اسميهما بهما ، فلو قدم خبر إحداهما على الاسم ، انفصل بينهما وبين الاسم ،
ففقدت شرط إعمالها .

ويستلزم أن يتوسط خبر بينهما وبين اسميهما أن يكون الظرف ظرفاً أو مجروراً

نحو قوله تعالى : (إِنْ لَدَيْنَا أَنْكَالٌ) حيث توسط خبر (إِنْ) بينها وبين اسمها (أَنْكَالٌ) والخبر هنا ظرف (لَدَيْنَا) .

ونحو قوله تعالى : (إِنْ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ) حيث توسط الخبر (فِي ذَلِكَ) وهو جار ومجرور بين (إِنْ) واسمها (عِبْرَةٌ) .

همزة إِنْ :

يجب أن تكسر همزة (إِنْ) في المواضع التي لا يجوز أن يسد المصدر مسدّها ومسدّ معموليها ، أو عبارة أخرى في المواضع التي لا يمكن أن تؤول فيها هي واسمها وخبرها بمصدر صريح ، نحو (إِنْ مَحْدًا مَجْتَهِدٌ) .

يجب أن تفتح همزة (أَنْ) حينما يجب أن تؤول هي واسمها وخبرها بمصدر صريح ، وهذا يحدث إذا وقعت أَنْ مع معموليها في جملة تحتاج إلى اسم مرفوع أو منصوب أو مجرور ، ولا سبيل لذلك إلا عن طريق مصدر مؤول من أَنْ مع معموليها .

يجوز كسر همزة إِنْ أو فتحها إِنْ صح الاختياران .

مواضع كسر همزة إِنْ :

تكسر همزة (إِنْ) في عشرة مواضع هي :

١ - أَنْ تَقُمْ فِي الْإِبْدَاءِ ، أي في أول الكلام ، نحو قوله تعالى (إِفَّا أَنْزَلْنَاهُ)

٢ - أَنْ تَقُمْ بَعْدَ (أَلَا) الاستفاحية ، نحو قوله تعالى : (أَلَا إِنْ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ)

لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) ذلك أَنْ (أَلَا) حرف استفتاح يستعمل في أول الجملة وليس من أجزائها

٢ - أن تقع بعد (حيث) أى تالية لها نحو (ذهبت حيث إن الأستاذ يحاضر)

٤ - أن تقع تالية لـ (إذ) نحو (جئت إليك إذ إن والدك عمي) .

وينبغي أن نشهر إلى أن همزة (إن) تنكسر بعد (حيث) و (إذ) ذلك لأنها يضافان إلى ما بعدها ، غير أنهما لا يضافان إلى الأسماء المفردة ، بل يضافان إلى الجمل ، فإذا فتحت همزة إن بعدها كانا مضافين إلى اسم مفرد هو المصدر المؤول من أن واسمها وخبرها ، أما إذا كسرت همزة إن فهذا دليل على أن ما بعدها جملة مستقلة وهما مضافان إلى هذه الجملة ، وفي هذه الحالة تكون الجملة المكونة من إن ومعمولها في محل جر مضاف إلى حيث أو اذا .

٥ - أن تقع تالية لاسم موصول ، أو بعبارة أخرى في أول جملة الصلة ، نحو قوله تعالى (ما أنّ مفاتيحه لتنوء) ونحو (جاء الذي إنه ناجح) - ولا يفوتنا أن نذكر أن (إن) الواقعة في حشو الصلة نحو : (جاء الذي عندي أنه فاضل) وكذلك لا تنكسر في نحو قولهم (لا أقوله ما أنّ حرّاء مكانه) ذلك أن تقدير هذه الجملة (ما أقوله ما ثبت أن حرّاء مكانه) وعلى هذا الأساس لا تكون (أن) في أول جملة الصلة تالية لاسم الموصول (ما) بل إن الجملة الاسمية (حرّاء مكانه) المنسوخة بـ (أن) في محل رفع فاعل للفعل المحذوف الذي قدّر بـ (ثبت) وتكون الجملة الفعلية المكونة من الفعل (ثبت) وفاعله لا محل لها من الاعراب صلة الموصول .

٥ - أن تقع في أول الجملة الواقعة جواباً لقسم في خبرها اللام : نحو (لعمرك إنّ الحبيطة الواجبة) فجملة القسم تقديرها (لعمرك قسم) والجملة الواقعة جواباً للقسم (إنّ الحبيطة الواجبة) فالحبيطة اسم (لإنّ) و (واجبة) خبرها . ونلاحظ أن لام التوكيد داخلة على الخبر .

ونحو (أقسم إن الطالبة الناجحة) فجملة القسم مكونة من الفعل (أقسم) وفاعله ضمير المتكلم المستتر (أنا) وجملة الجواب مكونة من إن وأسمها (الطالبة) وخبرها (الناجحة) وقد لحقت به لام التوكيد أو الابتداء .

فإن لم تقع لام الابتداء في خبر جملة جواب القسم المصدرة بـ (إن) لم يجب كسر همزة (إن) ، أو بعبارة أخرى فإنه يصح جانزاً ، إلا إن كانت جملة القسم فعلية فعلها محذوف نحو قوله تعالى (حم ، والكتاب المبين ، إنا أنزلناك) فجملة القسم في هذا المثال فعلية فعلها محذوف وجملة جواب القسم (إنا أنزلنا) وعلى الرغم من أن لام الابتداء لم تدخل على خبر جملة جواب القسم المصدرة بـ (إن) فإن همزة (إن) تسكس وجوباً في هذا الموضع ، وسبب ذلك أن جملة جواب القسم فعلية وفاعلها محذوف .

٦ - أن تقع في أول الجملة المحكية بأقول بشرط أن لا يكون القول بمعنى الظن نحو قوله تعالى (قال : إني عبد الله) .

٧ - أن تقع في أول جملة الحال نحو قوله تعالى (كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لسكرهون) فجملة (وإن فريقا من المؤمنين لسكرهون) تبين هيئة فريق من المؤمنين عند خروج النبي ﷺ من بيته مهاجراً . فهي جملة في محل نصب حال وجملة الحال إذ صددت بـ (أن) وجب كسر همزتها .

ونحو قوله تعالى (وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم أيا كانوا أطعام) و (إلا) في هذا المثال مائة ، وأعراب الجملة كما يلي : (ما) نافية و (أرسلنا) فعل وفاعل ، و (قبلك) ظرف والضمير مضاف إليه و (من المرسلين) جار ومجرور ، وجملة (إنهم أيا كانوا أطعام) في محل نصب حال من (المرسلين)

والعائد هنا الضمير (هم) وقد جاءت (ان) في أولى جملة الحال ، لذلك وجب كسر همزتها .

أمّا إذا لم تقع (إن) في أول الجملة الواقعة حالاً فإن همزتها تنفتح وذلك نحو (غضب محمدٌ وعندي أنه على حق) .

٨ - أنه تقع في أول جملة الصفة نحو (مررت برجل لأنه فاضل) فجملة (أنه فاضل) فيه ضمير يعود على الاسم النكرة (رجل) والجل بعد النكرات صفات ، فهذه الجملة في محل جرّ صفة ، وقد صدّرت جملة الصفة بـ (ان) لذلك وجب كسر همزتها .

٩ - أن تقع في أول الجملة الواقعة بعد عامل متعلق عن العمل المجيء ماله صدر الكلام بعده ، أو بعبارة أخرى أن تقع (ان) بعد فعل من الأفعال التي يبطل عملها انطفاً لا محلاً للمجيء لام الابتداء بعدهم نحو قوله تعالى (والله يعلم أنك لرسوله) فالفعل (علم) ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، ولعلّكن هذا الفعل عسّاق عن العمل المجيء لام الابتداء بعده في (الرسول) وجملة (إنك لرسوله) وقعت بعد هذا العامل المتعلق عن العمل بسبب مجيء لام الابتداء بعده ، ومحل هذه الجملة النصب لأنها صدّت مسدّد مفعولى (علم) ونكسر همزة (إن) وجوباً بعد مثل هذا الفعل لأن فتحها يستلزم تساريط الفاعل عليها ، ولأن الابتداء لها الصدارة فلا يتخطاها العامل أى أن ما قبلها لا يعمل فيها بعدها وإلا فقدت صدارتها .

١٠ - إذا وقعت في أول الجملة التي تعرب خبراً عن اسم ذات نحو (زيدٌ إنه فاضل) و (محمدٌ إنه قائم)

فتفتح همزة (ان) :

فتفتح همزة (ان) في المواضع التي يختم فيها أن تكون هي وما بعدها مؤولة

بمصدر ذي محل إعرابي . وقد يكون المحل الاعرابي رفعاً أو نصباً أو جرّاً
وتحصّر المواضع التي تفتح فيها همزة (ان) وجوبا في الحالات التالية .

أولاً : الحالات التي تكون فيها (ان) مع معموليها في محل رفع :

١ - أن تقع فاعلة : نحو قوله تعالى (أو لم يكن لهم أنبا أنزلنا) ، فالمصدر
المؤول من أنّ واسمها وخبرها (إنا أنزلنا) وهو (أنزلنا) يقع في محل رفع فاعلا
للفعل (يكف) .

٢ - أن تقع نائبة عن الفاعل نحو قوله تعالى (قل أوحى إلى أنه استمع
نفرٌ) فالمصدر المؤول من (أنّ) واسمها وخبرها (أنه استمع نفر) هو (استمع)
يقع نائب فاعل للفعل المبني للمفعول (أوحى) أي (أوحى إلى استماع نفر) .

٣ - أن تقع مبتدأ : نحو قوله تعالى (ومن آياته أنك ترى الأرض) ،
فالمصدر المؤول من (أنك ترى الأرض) هو (رؤية الأرض) والجملة هي
(رؤية الأرض من آياته) فالمصدر المؤول هنا يقع مبتدأ .

٤ - أن تقع خبراً عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها وبمعنى
آخر يشترط في المبتدأ الذي تقع (أنّ) المؤولة خبراً عنه أن يكون اسم معنى ،
وغير قول ، وألا يكون معنى الخبر صادقا على المبتدأ . نحو (اعتقادي أنه
فاضل) فالمصدر المؤول من (أنّ) مع معموليها يقع خبراً عن (اعتقادي)
وهو اسم معنى ، ليس بقول ، ولا يصدق خبرها عليه ، لأن (فاضل)
لا يصدق على الاعتقاد . ولا يجوز أن يعرب المصدر المؤول من (أنّ) واسمها
وخبرها مبتدأ مع كسر همزة (إن) خبره (اعتقادي) لأن الخبر في هذه الحالة
لا يكون فيه رابط يعود على المبتدأ .

أما نحو (قولى إنه فاضل) فهو مما يجب فيه كسر همزة (إنّ) لافتتاحها لأن المبتدأ قول .

ونحو (اعتقاد زيد إنه حق) فيجب فيه كسر همزة (إنّ) أيضا لأن خبرها وهو (حق) صادق على المبتدأ وهو (اعتقاد) والرابط اسمها . ولا يصح أن تفتح همزة (ان) في هذا المثال لأن المعنى يصير (اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا) وهو كلام غير مفيد .

ثانياً : الحالات التي تكون فيها (ان) مع معموليها في محل نصب :
٥ - أن تكون مفعولاً به غير محكية بالقول نحو (عرفت أنك ناجحة) إذ التقدير (عرفت نجاحك) ونحو قوله تعالى (ولا تخافون أنكم أثمركم) فالقدير (لا تخافون إثمركم) .

ثالثاً : الحالات التي تكون (ان) مع معموليها في محل جر :
٦ - أن تكون مجرورة بحرف الجر : نحو (ذلك بأن الله هو الحق) ، لأن الجرور بالحرف لا يكون إلا مفرداً والتقدير (ذلك بحق الله) ونحو (علمت بأنك قائم) إذ التقدير (علمت بت قيامك) .

٧ - أن تكون مجرورة بالإضافة نحو : (إنه لحقّ مثل ما أنكم تنطقون) فـ (ما) زائدة ، وجملة (أنكم تنطقون) المسكونة من (أن) واسمها وخبرها في تأويل مصدر في محل جر مضاف إلى (مثل) والتقدير (مثل نطقكم) .

رابعاً : الحالات التي تقع فيها تابعة (معطوفة أو مبدلة) على شيء مما سبق :
٨ - المعطوفة نحو قوله تعالى (اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وإنّي فضلكم) فالمصدر المؤول وهو (تفضيلي) معطوف على المفعول به وهو (نعمتي) والتقدير (اذكروا نعمتي وتفضيلي) .

٩ - والمبدلة نحو قوله تعالى (وإذ يمدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم) ،
فالمصدر المؤول من (أنها لكم) بدل اشتمال من (إحدى الطائفتين) .

الحالات التي يجوز فيها أن تفتح همزة (أن) وأن تشكر :

يكون ذلك في الحالات التي يجوز فيها أن تزول (أن) والجملة التي تدخل
عليها بمصدر ، كما يجوز أن تعتبر هي ومحوها في أول الكلام ، ويحدث ذلك
في الحالات التسع التالية :

١ - أن تقع بعدفاء الجزاء وهي الفاء التي تأتي في أول جملة جواب الشرط ،
مثل (من يأتيني فاني أكرمه) ونحو قوله تعالى (من عمل منكم سوءاً يجهالة ثم تاب
من بعده وأصلح فانه غفور رحيم) يجوز في هذه الآية أن تشكر همزة (أن)
باعتبار أن (إن) مؤكدة للجملة (هو غفور رحيم) ويجوز فتحها على أن المعنى
(فغفرانه حاصل) أو بعبارة أخرى باعتبار أنها هي واحدها وخبرها في تأويل
مصدر (غفرانه) له محل إعرابي ، إذ يرب المصدر في هذه الحالة ببدأ تاجر
مخذوف تقديره حاصل .

٢ - أن تقع بعد (إذ) الفجائية أي المذلة على المفاجأة أي الهجوم والمباغة
لأن ما بعدها يحدث بعد وجود ما قبلها بغتة فجأة ، نحو (خرجت فإذا إن زيدا
قائم) فإذا كسرنا همزة (أن) فذلك على أساس أن (أن) واقعة في أول الجملة
التالية لـ (إذا) وهذا الموقع خاص بلن المسكورة ، لأن (إذا) تضاف الى الجمل
وهي في هذه الحالة الجملة الاسمية (زيد قائم) المسكونة من (زيد) مبتدأ
و (قائم) خبر ، المؤكدة بـ (إن) .

وان فتحنا همزة (أن) فعلى أساس أن (أن) واحدها وخبرها مؤولة بمصدر

(قيام) فتكون الجملة (خرجت فإذا قيام زيد) ويمرّب المصدر المؤول في هذه الحالة : حذف خبره محذوف ، وتقدير الجملة خرجت فإذا قيام زيد موجود .
ومن الأمثلة على ذلك قول الشاعر :

وكنّت أرى زيدا كما قيل سيّدا إذا أنه عبيد القفا والهمزم
فكسر همزة (ان) على معنى (فإذا هو عبد القفا) فجملة (هو عبد القفا)
جملة اسمية مكونة من مبتدأ (هو) وخبر (عبد القفا) والجملة من المبتدأ والخبر
في محل جر مضافة الى (إذا) ثم أكمّلت الجملة بـ (إن) فصارت (فإذا أنه
عبد القفا) .

وفتح همزة (ان) على معنى (فإذا العبودية) أي أنّ المصدر المؤول من (ان)
واسمها وخبرها) في محل رفع مبتدأ وخبره محذوف تقديره : (حاصلة) أي
(فإذا العبودية حاصلة) .

٣- أن تقع في موضع التعليل : نحو قوله تعالى (إنّا كنّا من قبل ندعوه
إنه هو البرّ الرحيم) فقد قرأها بعض القراء بالفتح على تقدير لام العلة أي (إنّا
كنّا من قبل ندعوه لأنه هو البرّ الرحيم) وذلك لأن حرف الجر اذا دخل على
(ان) انقلب ، أو تقديرا كما في هذا المثال فان همزها فتفتح .

ويقرؤها آخرون بالكسر على أنه تعليل مستأنف ، أي كأنه قيل : لم
ندعوه ؟ فيكون الجواب : إنه هو البرّ الرحيم وفي هذه الحالة تكون جملة
(إنه هو البرّ الرحيم) مستقلة عن الجملة السابقة وهي اسمية مكونة من مبتدأ
(هو) وخبر (البرّ) ، والجملة مؤكدة بـ (أنّ) رمن أمثلة هذا القسم :

قوله تعالى (وصلّ عليهم إنّ صلّاتك سكن لهم) ، تكسر همزة على أنّ
الجملة تعليل مستأنف ، فتجها على تقدير لام العلة .

ونحو (لَبَّيْكَ إِنْ الْحَمْدُ وَالْمُعْصَاةُ لَكَ) ، بفتح الهمزة على تقدير لام العلة ،
وتكسر على أنه تعليل مستأنف ، وهناك رأى يرجح كسر همزة (إِنْ) في
هذا المثال لأن الكلام يصير حينئذ جملتين لا جملة واحدة ، وتكثير الجمل
في مقام التعظيم مطلوب .

٤ - أن تقع في صدر جملة تكون جواباً لقسم ، وليس في خبر (إِنْ) لام
التوكيد ، أو بعبارة أخرى أن تقع (إِنْ) بعد فعل قسم ولا (لام) بعده . نحو
(حلفت أن هادلاً ناجح) ، وتأدية القسم بصيغة الفعل شرط أصح من أن يجوز
في همزة (إِنْ) الوجهان : الكسر والفتح .
ومن هذا القسم قول رؤبة بن العجاج :

أوتحافني بربك العلىّ أنى أبو ذئباً لك الصبى

حيث رُويَت (أنى) بكسر الهمزة وفتحها . فمن كسرها اعتبر (إِنْ)
ومعمولها جملة لا محل لها في جواب القسم أو بعبارة أخرى هي جملة محكية
من حقها أن توضع بين قوسين حسب العرف التقرىبي الحديث هكذا (أوتحافني
بربك العلىّ : إني أبو ذئباً لك الصبى) .

أما في حالة الفتح فتكون إِنْ مع معمولها في تأويل مصدر مجرور بحرف
جر محذوف متعلق بتحافني وقد سُدَّتْ مسدّ الجواب ، أى (أوتحافني على
أبو ذئب لهذا الصبى) .

ولو أضمر فعل القسم ولم يظهر ، سواء ذكرت اللام كما في نحو (والعصرُ
إن الإنسان لفي خسر) أم لم تذكر كما في نحو (هم والكتاب المبين أنسا

أنزلناه) ، أم ذرت اللام بشرط أن يذكر فعل الشرط كما في نحو (ويحلفون بالله إنهم لمنكم) وجب كسر همزة إن عند جميع النحاة ، كما في نحو (والله إن زيدا قائم) و (حلفت إن زيدا قائم) .

د - أن تقع خبرا عن قول أو مذهب في معنى القول مثل كلام وسيدتي ونطق ، وخبرها عنها بقول أو ما في معناه أيضا ، والقائل واحد ، نحو أو بعبارة أخرى إذا كانت (إن) وما دخلت عليه خبرا لمبتدأ بمعنى القول وكان خبر (إن) بمعنى القول أيضا وكان القائل لكل منهما واحدا . نحو (قولي إني أحمد الله) ، ف (قولي) في هذا المثال مبتدأ ، وجملة (إني أحمد الله) الخبر ، و (قولي) مسائر في مدلوله لخبر (إن) وهو (أحمد الله) ، والقائل لها واحد وهو المتكلم . ويجوز في هذا المثال أن تكسر همزة (إن) وأن تفتح . أما الكسر فعلى أن جملة (إني أحمد) أصلها (أنا أحمد) ثم أكذبت ب (إن) وتغرب الجملة كما بلى : (قولي) مبتدأ وياء المتكلم مضاف إليه ، (إني أحمد الله) إن ، حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسمها في محل نصب ، و (أحمد) فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنا) و (الله) مفعول به منصوب ، وجملة (أحمد الله) في محل رفع خبر إن .

والجملة من (إن) واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ (قولي) .

وأما فتح همزة (إن) فعلى تأويل مصدر والتقدير (قولي حمد الله) ، (قولي) مبتدأ ، و (حمد) خبر مرفوع ، (الله) مضاف إليه .

والفرق بين الحالتين أن الخبر في حالة كسر همزة (إن) جملة اسمية مؤكدة ب (إن) . أما الخبر في حالة فتح همزة (إن) فهو واسم مفرد عبارة عن المصدر المذلول من أن واسمها وخبرها وهو (حمد) .

(٦) أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو قوله تعالى (إنَّ لك أن لا تجوعَ فيها ولا تمرى ، وإنَّك لا تظأُ فيها ولا تضحى) ، فقد انقسم القراء إزاء هذه الآية قسماً ، قسم قرأها بكسر همزة (إنَّ) فى (وإنَّك لا تظأُ فيها ولا تضحى) . والقسم الآخر قرأها بفتح همزتها . أما القسم الأول الذى كسر الهمزة فله فيها وجهان من الاعراب ، الأول على أن جملة (وإنَّك لا تظأُ فيها ولا تضحى) جملة مستأنفة مستقلة عن الجملة السابقة لها ، وعلى ذلك تكون (إنَّ فى أول كلام فتكسر الهمزة ، والجملة لا محل لها من الاعراب لأنها جملة ابتدائية . والوجه الثانى على أن هذه الجملة معطوفة على الجملة الاولى (إنَّ لك أن لا تجوعَ فيها ولا تمرى) ، وهو من عطف جملة على جملة لا محل لها من الاعراب فهى أيضاً لا محل لها من الاعراب .

وأما القسم الثانى الذى فتح الهمزة فعلى أن جملة (وإنَّك لا تظأُ فيها ولا تضحى) معطوفة على (أنَّ لا تجوعَ فيها) وهو من عطف المفرد على المفرد ، والتقدير (إنَّك عدم الجوع وعدم الظأ) .

(٧) أن تقع بعد حتى : فإذا وقعت (إنَّ) بعد (حتى) الابتدائية كسرت همزتها ، ذلك لأن حتى الابتدائية مثل (ألا) الاستفهامية ، أو بعبارة أخرى فانها فى الصدر والجملة تبدأ بها ، ومثال كسر همزة (إنَّ) بعد حتى الابتدائية (مرضَ زيدٌ حتى إنَّهم لا يرجونه) .

وإذا وقعت (إنَّ) بعد حتى الجارة أو العاطفة فتحت همزتها ، نحو (عرفتُ

أمورك حتى أنك فاضلٌ) ، ولذا في إعراب إن ومعمولها في المثال السابق وجهان من الأعراب . الوجه الأول أن نعتبر (حتى) حرف جرّ ، وفي هذه الحالة نعرّب المصدر المؤول من (أن) واسمها وخبرها في محل جر بحرف الجر ، والتقدير عرفت أمورك إلى فضلك) .

والوجه الثاني أن نعتبر (حتى) حرف عطف وفي هذه الحالة نعرّب المصدر الأول من أن واسمها وخبرها في محل نصب معطوف على المفعول به (أسود) .

(٨) أن تقع بعد (أمّا) ، نحو (أمّا أنك فاضل) ، فإذا كررت همزة (إن) فلي أن (أمّا) حرف استفتاح يستزلة (ألا) . أمّا إذا فتحت همزتها ، فعلى أن (أمّا) بمعنى (أحقاً) ، فتكون الهمزة للاستفهام و (ما) في موضع نصب على الظرفية متعلقة بمحذوف خبر مقدم ، أي (أي حق) ، والمصدر المكوّن من إن واسمها وخبرها مبتدأ مؤخر .

(٩) أن تقع بعد (لا جرم) ، والغالب أن تنتج همزة (أن) بعد (لا جرم) وإن كان يجوز فيها العكس ، فتحو (لا جرم أن الله يعلم) تنتج فيه همزة (أن) على أساس أن (جرم) فعل ماض ، وأن المصدر المؤول من أن واسمها وخبرها في محل رفع فاعل بتقدير (وجب علم الله) .

وهناك رأى آخر يرى أن (لا جرم) بمنزلة (لا) النافية للجنس ، فلا جرم بمنزلة (لا رجل) ومنها (لا بد) فالجمله في تقدير (لا بد من أن الله يعلم) مع تقدير حرف الجر (من) بعد (لا بد) ويكون المصدر المؤول من (أن) واسمها وخبرها (يعلم) في محل جر بحرف الجر .

أما كسر همزة (إن) في النحال السابق فعلى أن (لاجرم) بمنزلة اليمين ، وعلى هذا الأساس ؛ تكون الجملة بعدها بمنزلة جملة جواب القسم المصدرة باللام الابتداء لذلك تكسر همزة (إن) .

دخول لام الابتداء بعد (إن) المكسورة :

محييت هذه اللام بـ (لام الابتداء) لأنها تدخل على المبتدأ كنهها ، وهي لام مفتوحة ، وتفيد توكيد مضمون الجملة المنبئة وإزالة الشك عن معناها أو إنكارها ، ولام الابتداء حين تدخل على خبر (إن) تسمى (اللام المرحقة) وذلك لأن مكانها الأصلي هو صدارة الجملة الاسمية ، فإذا أكدت الجملة الاسمية بـ (إن) و (باللام) أيضا ، دخلت اللام إلى الخبر لأن العرب يكرهون الجمع بين حرفين لمعنى واحد متتالين ، ولذلك يقدم أحد حرفي التوكيد وهو (إن) في أول الجملة ، ويُزحاق حرف التوكيد الثاني (اللام) من مكانه في الصدارة ، مثال هذا الجملة الاسمية (محمدٌ مجتهدٌ) ، فإذا أكدنا الجملة بـ (إن) فقط ، قلنا (إن محمدًا مجتهدٌ) وإذا أكدناها باللام فقط قلنا (لحمدٌ مجتهدٌ) أما إذا أكدناها بالاثنتين معا قلنا (إن محمدًا مجتهدٌ) وتدخل لام الابتداء بعد إن المكسورة على أربعة أشياء :

١ - الخبر : ويشترط في خبر (إن) الذي تدخل عليه لام الابتداء ثلاثة شروط :

أولها : أن يكون مؤخرًا ، وثانيها : أن يكون غير منفى (مثبتًا) . وثالثها : أن يكون غير ماضٍ ، نحو قوله تعالى (إن ربى لسميع الدعاء) حيث جاء خبر (إن) صفة زمنها الوقت الحاضر ، و (إن ربك ليعلم) حيث جاء خبر (إن)

فملا مضارعا : و (إنك لعلی خلق عظیم) ، و (إنا لنحن نحي ونميت) حيث جاء الخبر شبه جملة في الآية الأولى ، وجملة اسمية في الآية الثانية ، وزمنه في الحالتين غير الزمن الماضي .

ولا يصح أن تدخل لام الابتداء على خبر (إن) في نحو قوله تعالى (إن لدينا أنسكالا) وذلك لأن الخبر وهو شبه الجملة (لدينا) متقدم على اسم (إن) وهو (أنسكالا) .

ولا يصح أن تدخل اللام أيضا على خبر (إن) في نحو قوله تعالى (إن الله لا يظلم الناس شيئا) لأن الخبر منفي ، ولام الابتداء يجب حذفها قبل أدوات النفي .

وشذ دخولها على الخبر في قول غالب بن الجارث العكلى :

وأعلم أن تسليما وتركيا
الامتشاهان ولا سواء

وسبب شذوذ دخول لام الابتداء على خبر (إن) في هذا الشاهد أن الخبر منفي بـ (لا) .

وكذلك لا يصح أن تدخل لام الابتداء على خبر (إن) في قوله تعالى :
(إن الله اصطفى) ذلك لأن الخبر فعل زمنه الماضي .

وقد أجاز بعض النحاة دخول اللام على خبر (إن) إذا كان فعلا جامدا ، كأفعال المدح والذم ، فأجازوا نحو (إن زيدا لنعم الرجل) ونحو (إن المريض لمسي أن يقوم) معنيين ذلك بأن الفعل الجامد كالاسم .

كما أجاز جمهور النحاة دخول اللام على الفعل الماضي المقرون بقدر كما في

نحو (إنَّ زيدا أقدم قام) ، ملأين ذلك بأن الفعل الماضي المقرون بقدم يشبه الفعل المضارع لقرب زمانه من الحال .

ونجيز ابن هشام نحو (إنَّ زيدا أقام) على الضمار (قد) ، والتقدير (إنَّ زيدا أقدم قام) .

٢ - معمول الخبر : وتدخل لام الابتداء على معمول خبر (إنَّ) بثلاثة شروط أيضا هذه الشروط الثلاثة هي : أن يتقدم هذا المفعول على الخبر ، وأن لا يعرب حالا ولا تميزا ، وأن يكون الخبر صالحا للام ، نحو (إنَّ زيدا أعمراً ضارباً) ، فالخبر في هذا المثال (ضارب) صالح لدخول اللام ، كما أن له معمولاً مستوفياً لشروط دخول اللام عليه ، وهذا بخلاف نحو (إنَّ زيدا جالساً في الدار) إذ لا يصح دخول لام الابتداء على معمول الخبر في هذا المثال ، لأن معمول الخبر (في الدار) متأخر على الخبر (جالس) ، ولأن الابتداء تطلب المصدر .

وأيضاً بخلاف نحو (إنَّ زيدا راكباً ، متطيقاً) لأن معمول الخبر (راكباً) حال ، ولم يسمع دخول اللام عليه . ونحو (إنَّ زيدا همرأً ضارباً) لأن الخبر جملة فعلية معلميها ماض متصرف غير مقرون بقدم ، فالخبر نفسه غير مستوف لشروط دخول اللام عليه ، لذلك لا يصح أن تدخل اللام على معمول خبر غير مستوف للشروط .

٣ - (اسم إنَّ) بشرط واحد وهو أن يتأخر عن الخبر أو عن معمول الخبر ، مثال اسم (إنَّ) المتأخر عن الخبر قوله تعالى (إنَّ في ذلك لعبرة) ، فاسم إنَّ هو (عبرة) ، وخبرها هو (في ذلك) ، وصوب تأخر اسم (إنَّ) عن خبرها (الجار والجرور) في هذا المثال أن الاسم نكرة والخبر شبه جملة

وهذا موضع من مواضع وجوب تقدم الخبر على المبتدأ . وتأخر اسم (إن) عن خبرها في هذا المثال سوَّغ أن تدخل اللام على المبتدأ .

ومثال تأخر الاسم عن معمول الخبر إذا كان المعمول : ظرفاً نحو (إنَّ عندك زيداً مقيماً) فاسم (إنَّ) في هذا المثال (زيداً) ، وخبرها (مقيماً) ، و (عندك) ظرف متعلق بـ (مقيم) حيث أنَّ (مقيم) اسم فاعل ، واسم الفاعل يعمل عمل الفعل ، فهو يرفع فاعلاً ضميراً مستتراً تقديره (هو) ، ويتعلق به الظرف . وسبب دخول لام الابتداء على اسم (إنَّ) في هذا المثال تأخر الاسم عن معمول الخبر الظرف . وكذلك إذا كان معمول الخبر جاراً ومجروراً نحو (إنَّ في الدار كيداً جالساً) فاسم (إنَّ) في هذا المثال (زيداً) ، وخبرها (جالساً) ، و (و جالساً) اسم فاعل ، وهو يعمل عمل الفعل (يجالس) فيرفع فاعلاً مستتراً تقديره (هو) ، ويتعلق به الجار والمجرور (في الدار) فهو معمول الخبر ، وقد تقدم معمول الخبر (الجار والمجرور) على المبتدأ فسوَّغ ذلك أن تدخل اللام على اسم (إنَّ) .

٢ - ضمير الفصل : وقد سمَّاه البصريون ضمير الفصل لأنه يَفُصِّلُ به بين الخبر والذمت ويسميه السكوفيون (حماد) لأنه يعتمد عليه في تأدية المعنى . وتدخل اللام على ضمير الفصل لأنه مُقَوِّمٌ للخبر ، فكأنه الجزء الأول منه . وذلك نحو (إنَّ هذا هو القصصُ الحقُّ) فاسم (إنَّ) في هذا المثال هو اسم الإشارة (هذا) ، وخبرها (القصص) ، و (الحق) صفة لـ (القصص) . أما (هو) فاللام فيه هي لام الابتداء ، و (هو) ضمير فصل لا محل له من الأعراب . ولنا في أعراب هذا المثال وجه آخر هو أنَّ (إنَّ) حرف توكيد ونصب ، و (هذا) اسم إنَّ في محل نصب ، و (هو) ، اللام لام الابتداء ، وهو ضمير مبني على التثنية في محل رفع مبتدأ ، (القصص) خبر المبتدأ .

مرفوع بالضمة ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر (إن) ، و (الحق)
صفة لـ (القصص) مرفوعة بالضمة الظاهرة .

اتصال (إن) وأخواتها بـ (ما) الزائدة :

تتصل (ما) وهي حرف زائد بـ (إن) وأخواتها (أن ، وكأن ، ولكن)
وليت ، ولعل ، ما عدا (عسى) و (لا) النافية للجنس .

وإنما اتصلت (ما) الزائدة بـ (إن) وأخواتها ، فإنها تكفيها عن العمل ،
أو بعبارة أخرى تبطل عملها ، وتبنيها للدخول على الجمل الفعلية والاسمية ،
أو بمعنى آخر الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر ، أي أنها تزيل اختصاصها بالدخول
على الأسماء . وتطبق هذه القاعدة على كل أخوات (إن) المذكورات ما عدا
(ليت) فإنها مع اتصال (ما) الزائدة بها يجوز إعمالها وإغناؤها ، ولا يزول
اختصاصها بالدخول على الأسماء .

والأمثلة على كنف (ما) الزائدة لأن وأخواتها عن العمل نحو :

قوله تعالى (قل إنما يوحى إلى أنا الحكم إله واحد ، فـ (إن) الأول
مكسورة ، وقد زال اختصاصها بالدخول على الأسماء عند ما اتصلت بها (ما)
الزائدة ، فدخلت على الجملة الفعلية المكونة من الفعل (يوحى) ونائب الفاعل
المستغنى وتقديره (هو) و (أن) الثانية مفتوحة المعرزة وقد زال اختصاصها
بالدخول على الأسماء عند ما اتصلت بها (ما) الزائدة ، فدخلت على الجملة
الاسمية المكونة من المبتدأ (الحكم) والخبر (إله) ولا يجوز في هذا المثال نصب
(إله) الأولى لأن (ما) كفت (إن) عن العمل .

وقوله تعالى (كأنهم يساقون إلى الموت) فقد كفت (ما) الزائدة (كأن)

عن العمل وأزالت اختصاصها بالدخول على الأسماء فدخلت على الجملة الفعلية
المسكونة من الفعل المبني للمفعول (يساق) وفائب الفاعل وهو (واو الجماعة) .

وقول الشاعر :

... .. أضاءت لك النار الحار المقيدا

حيث كفت (ما) الزائدة (لعل) أى منعته عن العمل ، وأزالت اختصاصها
بالدخول على الأسماء ، فدخلت على الجملة الفعلية .

وقول امرئ القيس :

ولكنما أصمى لجدي مؤنل وقد يدرك الجدة المؤنل أمثالى

والشاهد فى (لكنما) حيث كفت (ما) الزائدة (لكن) عن العمل
وأزالت اختصاصها بالأسماء فدخلت على الجملة الفعلية .

وليس من كف أو إبطال عمل (لكن) قول الشاعر :

فوالله ما فارقكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون

ذلك لأن (ما) فى هذا الشاهد اسم موصول ، وجلة (يقضى) صلة الموصول
واسم الموصول فى محل نصب اسم (لكن) وخبرها جملة (سوف يكون) وإذن
فهذا الشاهد ليس من الشواهد الخاصة بكف (إن) وأخواتها عن العمل .

أما (ليت) فإنه يجوز إعمالها استصحاباً للأصل ، ويجوز إعمالها حملاً على
أخواتها . وقد روى بيت النابغة الذبياني بأعمال (ليت) وبإعمالها ، قال :

قالت ألا إيتا هذا الحمام لنا إلى حمامنا أو نصفه فتسد

والشاهد فى قواه (الحمام) حيث تنطق بالرفع فتكون إيت سهلة لأن (الحمام)

بدل من هذا ، و (هذا) على إعمال (ليت) تكون مبتدأ مرفوع بالضم ، وتنطق بالنصب فتكون (ليت) عاملة ، إذ أن (هذا) اسمها في محل نصب ، و (الحمام) بدل من اسمها منصوب مثله .

ويذكر ابن هشام أنه يندر إعمال إن مع اتصال (ما) الزائدة بها ، كما يذكر أن النحاة اختلفوا في قياس إعمال أخواتها عليها ، كما اختلفوا في قياس (لعل) و (كأن) على (ليت) لقريبتها منها : لأن الكلام معهما صار غير خبر .

إعراب نماذج لحالة إبطال عمل إن وأخواتها عن العمل :

إنما الحياة كفاح : (إن) حرف توكيد ونصب ، وهو غير عامل لدخول (ما) الزائدة عليه فكفته عن العمل ، و (الحياة) ، مبتدأ مرفوع بالضم الظاهرة ، و (كفاح) خبر المبتدأ مرفوع بالضم الظاهرة (كأنما يساقون إلى الموت) : (كأن) حرف تشبيه ونصب غير عامل لدخول (ما) الزائدة عليه فكفته عن العمل ، و (يساقون) فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ثبوت النون ، وواو الجماعة ضمير في محل رفع نائب فاعل ، و (إلى) الموت : (إلى) حرف جر ، و (الموت) اسم مجرور بـ (إلى) والجار والمجرور متعلقان بالفعل .

أيما الشاب راجع : (ليت) حرف تمن ونصب ، و (ما) زائدة غير كامة ، و (الشباب) اسم ليت منصوب بالفتحة الظاهرة ، و (راجع) خبر ليت مرفوع بالضم الظاهرة .

أيما هذا الحمام لنا : (ليت) حرف تمن ونصب غير عامل ، و (ما) زائدة كامة ، و (هذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ، (الحمام) بدل من هذا مرفوع مثله ، و (لنا) جار ومجرور في محل رفع خبر المبتدأ .

إنَّ ما عندك حسنٌ : (إنَّ) حرف توكيد ونصب هامل لأنَّ (ما) بعده ليست زائدة كافة ، وإنما هي اسم موصول في محل نصب اسم (إنَّ) ، والظرف (عند) مع المضاف إليه (كاف الخطاب) شبه جملة لا عمل لها من الاعراب لأنها صلة الموصول ، و (حسنٌ) خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة .
وإنهم من هذا المثال الأخير أنَّ (ما) يشترط فيها أن تكون بعد موصولة حتى تكفَّ إن وأخواتها عن العمل عند اتصالها بهن .

المطف على أسماء إن وأخواتها قبل مجيء الخبر :

بمطف على أسماء هذه الحروف بالنصب قبل مجيء الخبر كما في نحو قوله
رؤية بن العجاج الزنجار الأموي .

إنَّ الربيعَ الجسودَ والخريفَ يبدأ أبي العباس والصيوقا

حيث جاء (الربيع) خبر (إنَّ) منصوباً بالفتحة ، وعطف عليه (الخريف) بالنصب قبل مجيء خبر (إنَّ) وهو (يبدأ) ، كما عطف (الصيوقا) جمع (صيف) على الربيع بالنصب أيضاً بعد مجيء الخبر .
والواقع أنه يجوز العطف على اسم (إنَّ) وأخواتها وعلى أخبارها . والعطف على الخبر لا إشكال فيه ، إذ يجب أن يكون المعطوف مرفوعاً كاللمعطوف عليه .

أما العطف على الاسم فبإلزام أن يكون المعطوف منصوباً سواء تقدّم على الخبر أو تأخر في حالة ما إذا كان الناسخ (ليت) أو (لعل) أو (كأن) .

والعطف بالرفع على محل أسماء هذه الأحرف ، إذ من المعروف أنَّ اسم (إنَّ) أصله مبتدأ ، والمبتدأ محله الرفع ، ويشترط لذلك شرطان : أولهما

استكمال الخبر ، أو بعبارة أخرى أن يكون العطف بعد استيفاء النسخ اسمه وخبره ، وثانيهما ، أن يكون العامل أو الناسخ (إن) ، أو (أن) أو (لكن) ، مما لا يفهم معنى الجملة نحو قوله تعالى (إن الله يرى من المشركين ورسوله) . يرفع (رسول) عطف على محل (الله) إذ أن أصله مبتدأ قبل أن يدخل الناسخ على الجملة . وقد عطف (رسول) بعد استكمال الخبر وهو (يرى) . ولنا في إعراب (رسول) أوجه ثلاثة :

١ - يرفع على العطف على محل الاسم وهو لفظ الجلالة ، باختيار أصله قبل الناسخ ، ويكون من عطف مفرد على مفرد .

٢ - يرفع على أنه مبتدأ حذف خبره ، ويكون من عطف الجمل .

٣ - يرفع على العطف على الضمير المستتر في الخبر لأن الخبر اسم فاعل (صفة) وهو يرفع فاعلا مستترا في هذا المثال .

ومن الأمثلة على هذا الموضع قول الشاعر :

فلم يترك لم ينبج أبوه وأمه
فإن لما الأم النجبة والاب

حيث عطف (الاب) على محل اسم (الأم) بعد استكمال الخبر . وهو (لما) . فـ (الاب) في هذا البيت له ثلاثة أوجه من الإعراب فإما أنه معطوف بالرفع بعد استكمال الخبر على محل الاسم . أو أنه معطوف على ضمير الخبر . أو مبتدأ حذف خبره أو بعبارة أخرى جملة جديدة مستأنفة مستقلة عن الجملة السابقة لها .

وقول الشاعر :

وما فـ سرت بي في القسامي خنولة
والكن معنى الطاب الأصيل والخل

حيث قال (الخال) فعطف بعد استكمال الخبر على الأوجه الثلاثة السابقة
التي وضعناها في الشاهدين السابقين .

ويذكر ابن هشام أن الحققين من النحاة يرفعون مثل هذا الاسم على أنه
مبتدأ حذف خبره ، أو بالعطف على ضمير الخبر أي الضمير المستتر في خبر
(إن) وذلك إذا كان بينهما فاصل ، لأنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع
المتصل إلا إذا كان هناك فاصل بين المرفوع والمرفوف عليه ، وهو الضمير ،
والفاصل في الآية الكريمة (إن الله يرى من المشركين ورسولاه) موجود ،
وهو الجار والمجرور (من المشركين) وفي البيت الأول (الأم النجبية) وفي البيت
الآخر المضاف إليه (الأصل) ويستبعد ابن هشام الرفع على محل اسم (إن)
لأن محل الاسم هو الابتداء ، ذلك أنه يرى أن الرفع أي الابتداء عامل قد زال
بدخول الناسخ (إن) على الجملة .

ولم يشترط السكتي والفراء من السكوفيين الشرط الأول وهو استكمال
الخبر ، فأجازا الرفع قبل الاستكمال وبعده ، مستبدلين على صحة رأيهما بما ورد
في النصوص العربية من عطف بالرفع قبل استكمال الخبر ، كما في قوله تعالى :
(إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون) حيث عطف (الصابئون) بالرفع
على محل (الذين آمنوا) قبل استكمال الخبر ، وهو (من آمن بالله واليوم الآخر)
كما استدلا بقراءة بعضهم (إن الله وملائكته يصلون على النبي) حيث رفعوا
(وملائكته) بالعطف على محل لفظ الجلالة قبل استكمال خبر (إن) وهو
يصلون ، استدلا كذلك بقول ضايف بن الحارث البرجمي :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقبار بها لغريب

حيث عطفاً (فيستار) بالرفع على محل ياء المتكلم الواقع اسماء (إن) قبل
بجى الخبر وهو (لغريب) وكذا فعل من تبعهما .

ومن ذلك قول بشر بن أبي خازم :

وإلا فاعلموا أننا وأنتم بفاة ما بقينا في شقاق

حيث عطفت (أنتم) الضمير المرفوع على محل اسم (أن) وهو (نا) الدالة
على الفاعلين قبل بجى الخبر وهو (بفاة) على رأى السكاسى والفراء .

وقد اشترط الفراء في حالة عدم تقدم الخبر أن يخفى إعراب الاسم المعطوف
وذلك بأن يكون مبنياً أو مقصوراً أو مضافاً لياء المتكلم ، نحو قوله تعالى :
(إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون) حيث جاء المعطوف عليه اسماً مبنياً
(اسم موصول) . وكذلك نحو (إن محمداً وموسى نبيان) حيث جاء المعطوف
اسماً مقصوراً (موسى) والمقصود يعرب بحركات مقدرة على الألف . ونحو (إن
أخى وعمس فدائيان) حيث جاء المعطوف (عمى) مضافاً لياء المتكلم ، والمضاف
لياء المتكلم يعرب أيضاً بحركات مقدرة ، والمقصود من أن يكون المعطوف
أو المعطوف عليه من الأسماء التى يخفى إعرابها ، الاحتراز من تنافر الألفاظ
في النطق .

ويذكر ابن هشام أن الذين يمنعون العطف بالرفع قبل بجى الخبر خرجوا
النصوص التى وردت فيها على أحد وجهين :

الوجه الأول : تقديم المعطوف وتأخير الخبر ، فيكون (من آمن) خبر (إن)
وخبر (الصابئون) محذوف تقديره (والصابئون كذلك) .

والوجه الثاني : حذف الخبر من الاول لدلالة الثاني عليه ، فيكون (من آمن)
خبراً عن (الصابئون) وخبر (إن) محذوف لدلالة خبر الصابئون عليه .

ومن ذلك قول الشاعر :

خيلِي هل طِبُّ قَاتِيٍّ وَأَنْتَمَا وإن لم تبوحا بالهوى دَفَنَانِ

حيث قال (قَاتِيٍّ وَأَنْتَمَا دَفَنَانِ) فانه يجب أن يسكن الضمير (أَنْتَمَا) مبتدأ
خبره (دَفَنَانِ) ويكون خبر (إن) محذوفاً لدلالة خبر المبتدأ (أَنْتَمَا) عليه ، وذلك
لأن (دَفَنَانِ) لا يصلح أن يسكون خبراً له (إن) فقط ، لأن (دَفَنَانِ) منفي
واسم (إن) المفرد المتكلم ، والخبر لا بد أن يعاقب المبتدأ ، كما لا يصح أن
يكون (دَفَنَانِ) خبراً لإن ، واسمها (أَنْتَمَا) باعتبار أنها معطوفة على ياء المتكلم
عطف مفرد على مفرد ، ذلك لأن ياء المتكلم ، و (أَنْتَمَا) الدالة على المنفى يجب
أن يكون خبرهما جمعاً لا منفى . ويكون الكلام على هذا الأساس من عطف
الجلل عطف الجملة المكونة من (إن) واسمها (ياء المتكلم) وخبرها المحذوف ،
على الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر (أَنْتَمَا دَفَنَانِ) أما قول ضانيه
ابن الحارث البرجمي :

فَمَنْ يَكُ أُمْسَى بِالْمَدِينَةِ وَحَلَهُ فَأَلْنِي وَقِيَارُهَا لَغْرِيبُ

فانه يجب أن يعرب (غَرِيب) خبراً له (إن) وقوله (وَقِيَارُ) مبتدأ محذوف
خبره لدلالة خبر (إن) عليه ، أي (فَأَلْنِي لَغْرِيبُ) و (قِيَارُ) غَرِيبُ ، وذلك
لأن (لغريب) مقرون بلام الابتداء ، ولام الابتداء تدخل على خبر إن ،
ولكنها لا تدخل على خبر المبتدأ .

ويرى بعض النحاة أن اللام داخلة على مبتدأ محذوف التقدير (هو غريب)

والجملة الاسمية (لهو غريب) خبر المبتدأ الاول (قيار) ، أما خبر (إن) فـ
مخدوف دل عليه خبر المبتدأ ، ويرى نحاة آخرون أن اللام في (لغريب) زائدة
مثلها مثل اللام في قول الشاعر :

أُمُّ الحَالِيسِ لعَجُوزٍ شَهْرِيَّةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرِّقْبَةِ

فـ (عجوز) خبر المبتدأ (أُم) ولام الابتداء إذا دخلت على الجملة الاسمية
المكونة من المبتدأ والخبر فانها تدخل على المبتدأ لا الخبر ، لذلك وجب أن
تكون (اللام) في هـ هذا البيت زائدة ، أما قوله تعالى : (إن الله وملائكته
يصلُّون على النبي) فيجب أن يكون (وملائكته) معطوفا على لفظ الجلالة (الله)
قبل استكمال الخبر ، وجملة (يصلُّون) خبر (إن) ذلك أن في الخبر واو الجماعة
والخبر عنه لفظ الجلالة ، ويرى ابن هشام أن الواو هنا تقدر للعظيم ، غير أنه
يرد بأنه لم يسع الاخبار بالجمع عن المبتدأ المفرد المعظم ، بل لا بد من المطابقة
اللفظية وإن كان قد ورد في القرآن (قال ربِّ ارجعون) .

ولم يشترط الفراء وجوب أن يكون العامل (إنَّ أو أنَّ أو لكنَّ) مستدلا
على ذلك بما ورد في النصوص العربية من نحو قول رؤبة بن العجاج:
بِالْيَقْنَى وَأَنْتَ بِالْمَيْسُ فِي الدَّيْرِ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ

حيث عطف (أنت) وهو ضمير رفع على محل اسم (ليت) قبل استكمال
الخبر . والعامل هنا (ليت) . وبميل ابن هشام إلى التخريج الذي يجعل البيت
غير خارج عن القاعدة ، إذا . يدرب (أنت) مبتدأ حذف خبره للطم به ، وتقديره
(معنى) والجملة من المبتدأ والخبر والمخدوب (أنت معنى) حال من اسم (ليت)
وهو (ياء المتكلم) والجملة الحالية متوسطة بين اسم ليت وخبرها وهو (في بلد)

والذى عمل النصب فى الحال ، أو يعنى آخر عامل الحال (ايت) لا الظرف ، لأن الحال لا تتقدم على عاملها الظرف ، ولأن (ايت) لفظ فيه معنى الفعل دون حروفه كما سبق أن عرفنا فى باب الحال .

ما يخفف من هذه الحروف :

أولا . (إن) المكسورة : تخفف (إن) المكسورة انقاما فيكثر إعمالها إن دخلت على جملة اسمية وذلك لزوال اختصاصها ، وهذا لا يعنى أنه يجب إعمالها فى هذه الحالة ، ومثال إن الخففة المهملة نحو قوله تعالى (وإن كلُّ كَسَّابٍ لَدِينَا مُحْضَرُونَ) فى قراءة من خفف (لَمَّا) فتكون (إن) خففة مهملة ، و (كل) مبتدأ ، و (لَمَّا) اللام الابتداء ، و (ما) زائدة ، و (جميع) خبر المبتدأ ، و (لدينا) لدى ظرف و (نا) ضمير فى محل جر مضاف إليه ، و (محضرون) صفة لجميع ، ويصح أن يعرب (جميع) مبتدأ ثان ، و (محضرون) خبر المبتدأ الثانى ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الاول .

ومثال (إن) الخففة العاملة استصحابا للأصل نحو (وإن كَلَّا لَمَّا يُوفىٰ تَهُم) بتخفيف (أن) و (لَمَّا) فى بعض القراءات ، فتكون (إن) خففة من الثقيلة ، و (كَلَّا) اسمها ، و (لَمَّا) اللام الابتداء ، و (ما) زائدة للفصل بين اللامين ، أو موصولة ، ويكون إعرابها فى هذه الحالة خبر (إن) و (ليوفىٰ تَهُم) اللام للقسم ، وجملة (يوفىٰ تَهُم) لا محل لها من الإعراب جواب قسم محذوف ، وجملة القسم وجوابه صلة (ما) والتقدير (وإن كَلَّا للذين ، والله ليوفىٰ تَهُم) .

ويختلف إعراب هذه الآية مع تشديد (إن) ، و (لَمَّا) فيكون كما يلى :

(كَلَّا) اسم إن (لَمَّا) حرف جزم والمجزوم محذوف إعرابه والتقدير (لَمَّا يوفوا)

أعمالهم) ، و (ليوفينهم) اللام للقسم ، وجملة (يوفينهم) جواب القسم ، والقسم وجوابه كلام مستأنف أو بمعنى آخر كلام أو جملة جديدة مستقلة عن الجملة السابقة لها .

أما إذا كانت (إن) مخففة ، و (لمّا) مشددة فيكون إعراب الآية كما يلي :
(إن) حرف نفى و (لمّا) أداة استثناء بمعنى (إلا) ، و (كلاً) مفعول به انفعال محذوف والتقدير (أرى) مثلاً ، و (ليوفينهم) اللام للقسم وجملة يوفينهم جواب القسم والتقدير (ما أرى كلاً إلاّ والله ليوفينهم) .

وتلزم لام الابتداء ، أو بعبارة أوضح تنجيء دائماً بعد (إن) المخففة المهيأة لتدل على أنها (إن) التي تدل على الاثبات وليست (إن) النافية ، ولذلك يسمونها في هذا الموضع اللام الفارقة لأنها تفترق بين (إن) المخففة ، و (إن) النافية .

وأحياناً نجد (إن) المخففة التي تفيد الاثبات بدون لام الابتداء ، ويحدث هذا في حالة ما إذا أغنت عن لام الابتداء قرينة لفظية أو معنوية . القرينة اللفظية في نحو (إن زيداً ان يقرم) هي كون الخبر متفياً ، لأن لام الابتداء لا تدخل على النفي . القرينة المعنوية كما في نحو قول الطرماسح بن حكيم الطائي :

أنا ابنُ أُمِّ بَاةٍ الضَّيِّيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كَرَامُ الْعَادِينَ

حيث تركت لام الابتداء الفارقة في خبر المبتدأ الواقع بعد (إن) المخففة المهيأة لوجود قرينة معنوية تدل على أن (إن) غير نافية ، وهي أن المقام لامدح والافتخار كما يدل عليه صدر البيت ، لا لالنفي .

وإن جاء بعد (إن) المسكورة المخففة فعل :

(أ) فيكثر أن يكون فعلا مضارعا ناسخا ، أي من نواسخ المبتدأ والخبر
(كان وأخواتها ، وكاد وظن وأخواتها) ، ويشترط في هذا العمل الناسخ
ما يأتي :

- ١ - ألا يكون نافيا مثل (ليس) ٢ - ألا يكون منفيا مثل (ما كان) ،
 - و (مازال) ، وأخواتها ٣ - أن يكون غير داخل في صلة مثل (مادام)
 - ٤ - وتدخل اللام في خبر للناسخ الحالي أو في خبره بحسب الأصل
- والأمثلة على ذلك كثيرة منها :

قوله تعالى (وإن يكاد الذين كفروا ليزاقونك) ، وقوله (إن نظرتك
إن الكاذبين)

(ب) ويكثر أيضا أن يكون فعلا ماضيا ناسخا : نحو قوله تعالى
(إن كانت لكبيرة) ، و (إن كدت لتردين) و (إن وجدنا أكثرهم
لفاسقين) .

(ح) ويقل أن يحذف بعد (إن) الحنونة المهمة فعل ماض غير ناسخ ،
وفي هذه الحالة تدخل لام الابتداء على معسولة فاعلا كان أو مفعولا ، ظاهرا
كان أو ضميرا منفصلا. مثال دخولها على الفاعل الظاهر نحو (إن قعد زيد) ،
والفاعل الضمير نحو (إن قام لآنا) .

ومثال دخولها على المفعول به الظاهر قول عائشة بنت زيد بن عمرو بن نفيل
في قاتل زوجها الزبير بن العوام :

«سَلَّتَ يمينَكَ إِنْ قَتَلْتَ مُسَامَا حَمَّاتٍ عَلَيْكَ عَقْرُوبَةُ الْمُتَمَمِّدِ»

حيث جاء بعد (إن) تخفة من الثقل ، فعمل غير ناسخ ، ودخات لام
الابتداء على المفعول به الاسم الظاهر لهذا الفعل وهو (مسلما) . ومثال دخولها
على المفعول به الضمير قولك فيمن أمان صديقه (إن أعنت لآياه) .

وإن اجتمع الفاعل والمفعول دخلت اللام على السابق منهما بشرط ألا يكون
ضيرا متصلا فإن كان ضميرا منفصلا لم تدخل عليه اللام ، ودخلت على المتأخر
نحو (إن أكرمت لأستاذاً عظيما) ، و (إن مدحت لإبسا) ، فقد دخلت
اللام في المثال على (استاذاً) وهو المفعول به للفعل (أكرم) الذي فاعله
تاء الفاعل ، كما دخلت في الجزء الثاني من المثال على (إبسا) أي المفعول
به لأن الفاعل ضمير مستتر تقديره أنت .

(د) ويندر أن يخفى بعد (إن) المكسورة الخفة من الثقل . فعل
ليس بماض ولا ناسخ نحو (إن يزينك لنفسك وإن يشينك ليهية) ،
والعملان (يزين) ، (يشين) ليسا ماضيين ، كما أنهما ليسا
ناسخين ، وقد جاءا بعد (إن) المكسورة الخفة من الثقل وهذا
أمر نادر .

وخلاصة الكلام عن مجيء لام الابتداء بعد (إن) الخفة من (إن)
أن لها ثلاث حالات هي :

- ١ - وجوب ذكرها إذا لم توجد قرينة تدل على إن ، كما في نحو (إن محمدٌ
لسافرٌ) (باهمال (إن)) .
- ٢ - وجوب تركها لو وجد قرينة إفظية تمنع دخولها ، وهو الذي ، كما في نحو
(إن محمدٌ لن يسافر) .

٣ - جواز الأمرين عند وجود قرينة معذرية تدل على نوع إن أى الخففة أم نافية ، نحو (إن أهل فلسطين لفدائيون) .

ثانياً : أن المفتوحة : تختف (أن) المفتوحة فيبقى عملها وجوباً لأنها أكثر مشابهة للفعل من (إن) المكسورة ، ويشترط في اسم أن الخففة : أن يكون مضارعاً محذوفاً سواء كان المتكلم أو المخاطب أو الغائب ، ومنه قوله تعالى (أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا) فقد قدره سيديه (أنك يا إبراهيم) .

فأما قول جنوب بنت العجلان الهذلية ترى أخاها :

بأنك ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ وأنك هناك تكونُ الشمالاً

حيث جاء اسم (إن) الخففة في شطري البيت ضمير المخاطب ، على حين أن الغالب فيه أن يكون ضمير الشأن وأن يكون محذوفاً ، فان جمهور النحاة يملكونه بأنه لضرورة الشعر .

٢ - ويشترط في خبرها أن يكون جملة إذا كان الاسم محذوفاً ، أما إذا ذكر اسمها فيجوز أن يكون الخبر جملة أو مفرداً ، ومثال ذلك البيت السابق لجنوب بنت العجلان الهذلية حيث اجتمع الاسم والخبر في شطري البيت وجاء الخبر مفرداً في البيت الأول (ربيع) ، وجملة في شطر البيت الثاني (تكون) .

وإذا جاء خبر (إن) الخففة جملة فيجب الفصل بين (أن) والفعل للتفريق بين (أن) الخففة ، و (أن) المصدرية التي تنصب الفعل المضارع بفواصل مثل (قد) أو (السين) أو (سوف) أو (لا) أو (إن) أو (لم) ، ولو في أحيان قليلة . مثال الفصل :- (قد) نحو (ونعلم أن قد صدقا) ، وتدخل (قد) على الفعل الماضي وتقرّب زمنه من الحال . ومثال الفصل بالفسير نحو (علم أن سيكون) وحذف

النفيس هما (السين وسوف) وبداخلان على الفعل المضارع غير المسبوق بنفي
وأمثلة الفصل بالنفي نحو (وحسبوا أن لا تكون فتنة) حيث فصلت (لا)
النافية بين (أن) الخفئة والفعل ، وهي تدخل على الفعل الماضي والمضارع .
ونحو (أوجب أن لن يقدر عليه أحد) حيث فصلت (لن) بين (أن)
الخفئة والفعل ونحو (أوجب أن لم يره أحد) ، والفاصل في هذه الآية (لم)
و (لن ولم) يختصان بالمضارع . وزاد بعض النحاة (ما) النافية على هذه
الأدوات التي تنصل بين (أن) الخفئة والفعل بعدها . ونحو (أن لو أنشأ
أصبهان) حيث فصلت (لو) بينهما . ويندرج ترك الفاصل كما في نحو قول
الشاعر :

علموا أن يؤمنون فجادوا قبل أن يمالوا بأعظم سؤال

حيث وقع خبر (أن) الخفئة جملة فعلية (يؤمنون) فعلها متصرف في غير
دعاء ، ولم يؤت بفاصل بين (أن) والجملة ، وهذا نادر عند جمهور النحاة .

ويستثنى مما تقدم ثلاث حالات :

(أ) خبر (أن) الخفئة إذا كان جملة اسمية نحو (وآخر دعوانهم أن الحمد لله
رب العالمين) حيث جاء خبرها جملة اسمية (الحمد لله) باعتبار أن (أن) هنا
خفئة لا مفسرة .

(ب) خبر أن الخفئة إذا كان جملة فعلية فعلها للدعاء : نحو (والخامسة أن
غضب الله علينا) في قراءة من خفف (أن) وكسر الضاد في (غضب) .
حيث جاء خبرها فعلا المقصود منه الدعاء .

وسبب عدم الفصل بين (أن) الخفئة والفعل هما : أن (أن) المصدرية

الناسبة للفعل المضارع التي يراد التمييز بينها وبين (أن) الحقة لا تجوز بعدها جملة إسمية ولا جملة فعلية شرطية ، ولا جملة فعلية فعلها جامد أو دعاء ، فلا مجال لخوف الابس بينها وبين الحقة ، ومنى أمن الابس كان الفصل جائزاً لا واجباً .

ثالثاً : (كَأَنَّ) تصنف كأن فتظل عاملة ، فيجوز في جميعا الذكر والخاص ، ويجوز في خبرها أن يحى مفرداً أو جملة ، نحو قول رؤبة بن العجاج :

و یوما تو افینا بوجه متقسم کان وریدیہ رشام خایب

حيث خففت (كان) وذكر اسمها (وريديّة) وجاء خبرها مفردا (رشاء)
وذلك جائز.

وَقَالَ ابْنُ صَرِيمٍ الشَّكْرَى :

ويوما توافقنا بوجهه منهم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

حيث حذف اسم (كَأَنَّ) المحققة من غير أن يكون ضمير شأن ، وأفرد خبرها على رواية (ظلية) بالرفع ، والتقدير (كأنها ظلية) . وينوز في (ظلية) هذا البيت ثلاثة أوجه من الأعراب :

الأول رطبها على أنها خير (كأن) الحنفية واسمها محذوف .

والثاني : نصبا على أنها اسم (كأن) الخفية ، ونحوها محذوف والمقدير (كأن طيبة مكانها).

والثالث : جرّها على أن الأصل (كظلية) مع زيادة (أن) بين كاف
القشبية و (ظلية) وإذا حذف اسم (كأن) وكان خبرها جملة اسمية لم نحتاج للفعل
بين (كأن) والخبر الجملة الاسمية ، وذلك نحو قول الشاعر :

وصدر مشرق النحر كأن ندياء حقان

حيث هـ ف اسم (كأن) وهو ضمير الشأن ، وجاء خبرها جملة اسمية (ندياء حقان) بلا فاصل بينها وبين (كأن) وهذا كثير .

وإن كان خبر (كأن) جملة فعلية فعلاها غير جامد وغير دعائي قياسا على (أن) ، فـصات بـ (لم) قبل المضارع المنفي ، وبـ (قد) قبل الماضي المنبت (كأن لم تنم بالأمس) حيث فصل بين (كأن) وخبرها الجملة الفعلية (تنم) بـ (لم) ، ونحو قول الشاعر :

لا يهولنك اصطلام لظى الحر ب فحذورها كأن قدألمأ

حيث وقع خبر كأن جملة فعلية مثبتة (ألمأ) ، وقد فصل بينه وبينها بـ (قد) .

رابعا : تخفيف الـ كن تخفف (اكن) فتدخل وجوباً أي أنها تصبح غير عاملة لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية فتدخل على الجملة الاسمية وعلى الجملة الفعلية ، وعلى المفرد ، مع بقاء معناها وهو الاستدراك ، نحو (ولكن الله قناهم) مع رفع (الله) على أنه مبتدأ (لا) اسم لكن ، لأن (لكن) أهميات لتخفيفها . ويرى بعض النحاة جواز إعمالها مع تخفيفها قياسا على (أن) والصحيح أنه لم يسمع عن العرب .

خامسا : لعل : لا يجوز تخفيف لام (لعل) مطلقا .

لا النافية للجنس

(لا) النافية للجنس من أغوات (إن) وبتصديها النصب على أن الخبر

منفى عن جمع أفراد الجنس . وإنما أفردنا الكلام عليها هنا ، لأن لها أحكاما وشروط خاصة بها نعرفها فيما يأتي :

الواقع أن نفي الجملة الاسمية ، قد يكون لنفي الواحد أو نفي الجنس كله ، و (لا) التي تستعمل لنفي الواحد ، غير (لا) التي تستعمل لنفي الجنس ، ويختلف إعراب ركني الجملة الاسمية المنفية بأحدهما عن تلك المنفية بالأخرى ، فأما (لا) التي لنفي الواحد فيختلف النحاة بين إعمالها عمل (ليس) بشروط خاصة ، أي أنها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها . وهي عند الفئة الأخرى من النحاة ، لا تعمل ، أو بمعنى آخر فإن الجملة الاسمية بمدىها يظل وكنهاها الأساسيان ، أي المبتدأ والخبر ، مرفوعان كما هما في الأصل دون أى تغيير .

ويتفق النحاة على أن (لا) حين تستعمل لنفي الجنس ، تعمل عمل (إن) ويشترط لعمل (لا) في هذه الحالة أربعة شروط :

(أ) أن يكون نفي الجنس نصّا أى يقصد بها التخصيص على استغراق الجنس كله لا لنفي الواحد .

(ب) أن لا يدخل عليها جار .

(ج) أن يكون اسمها نسكرة متصلا بها بمعنى ألا يفصل بينهما وبينه . وهذا يستلزم الترتيب بين معموليها ، فلا يجوز أن يتقدم خبرها ولا معموله على الاسم ولو كان ظرفا أو جارّا أو مجرورا ، لأن ذلك سيؤدي إلى الفصل بينهما وبين اسمها .

(د) أن يكون خبرها نسكرة أيضا .

ومن أمثلة (لا) العاملة التي تجتمع فيها الشروط السابقة (لا غلام سفر حاضر) (لا كتاب حساب موجد هنا) ، فـ (غلام) في المثال الأول اسم (لا منصوب و) (حاضر) خبرها مرفوع ، فإن فقدت (لا) أحد الشروط السابقة لم تعمل .

فإذا جاءت غير نافية لا تعمل ، و (لا) تكون غير نافية إذا جاءت زائدة ، وتكون زائدة إذا سبقت بأداة نفيد النفي ، إذ أنها في هذه الحالة لا تفيد شيئاً سوى تأكيد الكلام وتقويته . وقد شد إعمال (لا) وهي زائدة لا تفيد النفي في قول الفرزدق في هجاء عمر بن هبيرة الغزاري :

لَمْ تَكُنْ غَطْفَانُ لَا ذَنْوبَ لَهَا إِذَا لِلْأَمِّ ذُؤُوبٌ أَحْسَابُهَا هَمَّراً

حيث قال (لا ذنوب لها) وهذا شاذ لأن المقصود ثبوت الذنوب لغطفان ، وهذا قد أعاد به الحرفان (لو) و (لم) إذ أن (لو) تدل على امتناع الشرط ، ولم تفيد النفي ، ونفي النفي إثبات ، وعلى ذلك فد (لا) لم تفيد شيئاً وهي هنا زائدة ولكنها أعمات شذوذاً في (ذنوب) على أنه اسمها .

وإذا جاءت انفي الواحد عملت عمل (ليس) ، نحو (لا رجل) قائماً بل رجلان) فواضح في المثال السابق أن (لا) تفيد نفي الواحد لا نفي الجنس كله ، ولذلك عملت عمل (ليس) فرفعت الابتداء على أنه اسمها (رجل) ونصب الخبر على أنه خبرها (قائم) .

وإذا قصد بها نفي الجنس لا على سبيل التخصيص فأنها تعمل أيضاً عمل (ليس) نحو (لا رجل في الدار) إذ يصح أن يقال بعدها في هذا المثال (ل رجلان) .

والفرق الصحيح بين المراد من النفي بـ (لا) في الحالتين يظهر إذا كان الاسم مفردا .

وإذا دخل على (لا) الخافض أى حرف الجر فإنّ (لا) تصبح غير عاملة ، بدليل أن حرف الجر يعمل في الاسم النكرة بعدها نحو (جئتُ بلا زادٍ ، ونهضتُ من لا شيءٍ ، وحضرتُ للمجاملة بلا دعوةٍ) فلا هنا منقاة بين الجار والجرور (الباء) ، و (زاد) ، و (من) ، و (شيء) ، و (الباء) ، و (دعوة) ، لأنّ (لا) لا تتوسط بين عامل ومعموله ، لذلك تحطأها حرف الجر وعمل فيها بعدها ، على الرغم من إقادتها النفي ، ومما هو جدير بالذكر أن (لا) في المثال السابق لا تعتبر زائدة ، إذا لو اعتبرت زائدة لفسد المعنى ، فهى تفيد النفي من حيث المعنى ، غير أن عملها ملغى .

وإذا جاء اسمها معرفة أو منفصلا عنها أعملت ، وبعض النحاة فيما عدا المبرد من البصريين وابن كيسان من البغداديين يرون أنه يجب تكرار (لا) في هذه الحالة . ومن أمثلة مجيء اسمها معرفة ، نحو (لا زيدٌ في الدار ولا عمرو) ، و (لا طفلٌ عندنا ولا والدته) ، و (لا هو حىٌ فيُرحى ، ولا هو ميتٌ فيُسعى) .

في الأمثلة السابقة جاء اسم لا النافية معرفة : اسم علم في المثال الأول (زيد) واسمها معرفة (بآل) في الجزء الأول من المثال الثانى (الطامل) ، وإما نكرة مضافا إلى الضمير في الجزء الثانى من المثال (والدته) وضميرا في المثال الأخير . و (لا) في كل هذه الأمثلة مهولة ، وتعرب الجلة الاسمية بعدها مبتدأ وخبرا . ومن أمثلة مجيء اسمها منفصلا عنها نحو (لا فيها غزلٌ) و (لا في الصيدية هجاءٌ ولا مديحٌ) و (لا في الحجرة نساءٌ ولا أطفالٌ) فلا في الأمثلة السابقة مهولة نافية للجنس .

و (فيها) في المثال الأول ، و (في التخصيص) في المثال الثاني ، و (في المحذرة) في المثال الثالث ، كل منها شبه جملة في محل رفع خبر المبتدأ مقدم ، و (غزل) في المثال الاول ، و (هجاء) في المثال الثاني ، و (نساء) في المثال الثالث ، كل منها مبتدأ مؤخر . وقد ترد بعض الأمثلة يسكون الاسم فيها من المعارف ، و (لا) عاملة ، فيؤول النحاة الاسم المعرفة باسم نكرة نحو (قضية) ولا أبا حسن لها) حيث نصب (أبا) على أنه اسم (لا) النافية للجنس ، على الرغم من أنه اكتسب التعريف . لضافته إلى المعرفة . ومن الواضح أن (أبا حسن) تؤول بـ (قاض كفاء) أي أن هذا الاسم المعرفة (أبا حسن) بمعنى الاسم النكرة (قاض كفاء) ولهذا نصب اسمها (لا) . وقد ترد بعض الأمثلة يكون الاسم فيها من المعارف ، و (لا) ماملة ، ولكنها غير مكررة . فهو قولهم (لا نوالك أن تفعل) حيث دخلت (لا) النافية على معرفة وهو (نول) المضاف إلى ضمير المخاطب ، ولم تكرر مع إهملها ، ويعمل ابن هشام ذلك بأن (لا نوالك) يؤول بـ (لا يفنى لك) وهو قول الشاعر :

أشأءُ ماشئتِ حقاً لا أزالُ لها لا أنت شائبةٌ من شأنا - شأني

حيث دخلت (لا) النافية على معرفة وهو الضمير المنفصل (أنت) ولم تكرر مع إهملها . وقد تمسك بهذا البيت كلُّ من المبرد وابن كيسان فلم يوجبا التكرار إذا اقترنت (لا) بالمعرفة أو فصل بينها وبين اسمها ، وهو عند جمهور النحاة لضرورة الشعر ، ويتفق ابن هشام مع جمهور النحاة في ذلك .

عمل (لا) النافية للجنس :

تعمل (لا) النافية للجنس عمل إن - كما ذكرت - ولكن عملها يختلف في

تفاصيله باختلاف اسم (لا) . واسم (لا) له حالتان :- إما أن يكون مبنيًا أو معربا .

الحالة الأولى : يكون اسم (لا) مبنيًا على النحو التالي :

١ - إذا كان اسم (لا) مفردا ، بمعنى أنه لم يكن مضاعفا ولا شبيها بالمضاف ، أو بمعنى أدق غير عامل في اسم آخر ، ولا معطوف عليه . اسم آخر ، ببنى على ما يذهب به كما يلي :

(أ) إذا كان مفردا ، أى غير مثنى ، ولا جمع تصحيح ، أو جمع تكسير ، بنى على الفتح . المفرد مثل (لا رجل فى الدار) و (لا رجال فى الدار) فـ (رجل) فى المثال الأول ، و (رجال) فى المثال الثانى يعرب اسمها الا النافية للجنس مبنيًا على الفتح .

(ب) إذا كان مثنى أو مجموعا على حدة أى جمع مذكر سالم يبنى على الياء مثل (لا رجلين فى الدار) ، و (لا مسلمين فى الدار) فـ (رجلين) و (مسلمين) كل منهما يعرب اسمها الا النافية للجنس ، مبنيًا على الياء ، ومن الشواهد على بناء المثنى قول الشاعر :

تمزّ فلا إلفين بالعيش مُتَمّا واسكن لو رَادِ المنون تتابعُ

حيث بنى (إلفين) على الياء لأنه مثنى ، وهو اسم (لا) النافية للجنس . ومن شواهد جمع المذكر السالم قول الشاعر :

يُحْشَرُ النَّاسُ لَا بَنِينَ وَلَا آباءَ إِلَّا وَقَدْ هَنَسْتَهُمْ شُؤْنُ

حيث جاء اسم (لا) جمع مذكر سالم ، وقد بنى على الياء وهى علامة نصبه .

(ج) إذا كان جمع مؤنث سالم بنى على الفتحة ، أو على الكسرة نيابة عن الفتحة ، بلا تنوين أو بالتنوين على رأى بعض النحاة ، مثال ذلك قول سلامة ابن جندب السعدي في الأسف على ذهاب الشباب :

إن الشباب الذي مجدُّ عواقبه فيه نلذُّ ولا لذاتٍ للشيبِ

حيث بُنى جمع المؤنث (لذات) مع (لا) النافية للجنس ، على ما كان يذهب به ، وهو الكسرة نيابة عن الفتحة ، وروى البيت أيضا بالفتحة .

ويذكر أبو الفتح عثمان بن جني في كتابه (الخصائص) ، أن البصريين ما عدا أبي عثمان المازني لا يميزون بناء جمع المؤنث السالم إذا جاء اسما للنافية للجنس ، على الفتحة .

ويذكر ابن هشام أن النحاة جعلوا علة بناء اسم (لا) المفرد أنه مركب مع (لا) تركيب (خمس عشرة) أو بعبارة أخرى أنهما كلمة واحدة ، وعلى ذلك يكون إعراب جملة (لا رجال في الدار) عند سيديويه شيخ المدرسة البصرية كالآتي :

(لا رجال) كلها مبتدأ ، و (في الدار) شبه جملة خبر لهذا المبتدأ . أما غيره من النحاة فيرون أن (لا) عاملة عمل (إن) . وأن اسما هو الاسم المسكوك الواقع بعدهاء ، وهذا يستلزم ألا يكون الاسم مركبا مع (لا) لأن التركيب معناه أنه لا يمكن أن يكون أحد الجزئين المركبين عاملا في الجزء الآخر ، لأن الشيء لا يعمل في نفسه أو فيما يتركب معه .

الحالة النافية يكون فيها اسم (لا) النافية للجنس معربا على النحو التالي :

١ - إذا كان اسم (لا) مضافا إلى نكرة مثله نحو (لا شاهد زور محبوب) و (لا دار كسب في القرية) ، و (لا دكان فاكهي قريب) فاسم (لا) في المثال

الأول نسكرة (شاهد) مضافة إلى نسكرة منلها ز زور) وكذلك (دار) مضافة إلى (كتب) في المثال الثاني ، و (دكان) مضافة إلى فاكهي في المثال الثالث .

٢ - إذا كان اسم لا شديدا بالمضاف : والمقصود بشديده المضاف الاسم الذي يتصل به شيء يتم منه وبكمله بشرط أن يكون ذلك الشيء إما صرفوها باسم (لا) أو منصوبا به ، أو جار أو مجرور استعاقين به ، ويمكن أن نقول باختصار ، بشرط أن يكون اسم (لا) عاملا في ذلك الشيء .

مثال المرفوع باسم (لا) العاملة عمل (إن) نحو (لا قبيحا فعله محمود) .
 ف (لا) نافية للجنس ، و (قبيحا) اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة ، و (فعله) فاعل لتبيح لأن (قبيح) صفة مشبهة ، والصفة المشبهة كاسم الفاعل واسم المفعول يعمل عمل الفعل أي أنها ترفع فاعلا . وهاء الغائب ضمير مبني على الضم في محل جر مضاف إلى (فعل) و (محمود) خبر لا النافية للجنس مرفوع بالصفة الظاهرة .

ومثال المنصوب باسم (لا) النافية للجنس (لا طالما جيلاً حاضراً) .
 ف (طالما) اسم لا منصوب بالفتحة الظاهرة ، و (طالما) صفة (اسم فاعل) تعمل عمل فاعلها فهي ترفع فاعلا وتنصب أيضاً مفعولا به أو أكثر ، لذلك ففاعل (طالما) ضمير مستمر تقديره هو ، و (جيلاً) مفعول به (طالما) منصوب بالفتحة الظاهرة ، و (حاضراً) خبر لا النافية للجنس مرفوع بالصفة .

ومثال المجرور باسم (لا) النافية للجنس (لا خيراً من زيد عندنا) ،
 و (لا متنافسين في الخير تادمون) ، و (لا مؤمنين بالله فانظرون) الجار والمجرور في الأمثلة السابقة (من زيد) في المثال الأول ، و (في الخير) في المثال الثاني ، و (بالله) في المثال الثالث كل منها متعلق باسم (لا) النافية للجنس وهو (خيراً) في المثال الأول و (متنافسين) في المثال الثاني و (مؤمنين) في المثال الثالث .

٣ - إذا كان اسم لا قد عطف عليه اسم آخر ، وقصد بهما معاشرة واحد نحو (لا خمسة وأربعين في المنزل) فالمقصود بخمسة وأربعين جماعة واحدة ، أمّا إذا قصد بخمسة جماعة وأربعين جماعة أخرى ، فيجب تكرار (لا) بعد واو العطف فنقول (لا خمسة ولا أربعين في المنزل) .

اعراب (لاحول ولا قوة إلا بالله) أي العطف مع تكرار (لا) :

المقصود إعراب التركيب الذي تتكرر فيه (لا) ، ويسبق الثانية فيهما عطف ، مع صلاحية كل من اللفظين لأن تعمل فيه (لا) لأنه نكرة ، نحو (لاحول ولا قوة إلا بالله) .

يذكر ابن هشام أن مثل هذا التركيب خمسة أوجه من الأعراب :

الوجه الأول : بناء ما بعد (لا) الأولى ، والثانية كليهما ، على أن كلا منهما مركبة مع اسمها ، وهذا هو الأصل ، ويقدر بعدها خبر واحد يصلح لهما ، على اعتبار أن الكلام جملة واحدة ، والعطف عطف مفردات ، أو يقدر لكل اسم خبر ، فيكون الكلام جنتين ، ويكون العطف عطف جمل ومن هذا القسم قراءة الآية الكريمة (لا يسمع فيه ولا خلّة) بفتح آخر (يسمع) ، و (خلّة) عند بعض القراء .

الوجه الثاني : أن يُرفع ما بعد (لا) الأولى ، والثانية ، إمّا على أن (لا) مهملة لتكرارها والاسم بعدها مبتدأ ، وإمّا على أنها تعمل عمل (ليس) فنرفع المبتدأ ويقدر لهما خبر واحد . ومن الشواهد على ذلك الآية الكريمة السابقة عند باقي القراء (لا يسمع فيه ولا خلّة) . ونحو قول الراعي النميري :

وإنما جرتك حتى قلت مفعلة لاناقة لى فى هذا ولاجل

حيث كدر (لا) مع رفع اليمين بعدها (ناقة ، وجل) على أحد أوجه ثلاثة هي :

١ - أن (لا) مانع ، والجملة بعدها مكوّنة من مبتدأ وخبر .

٢ - أن (لا) عاملة عمل ليس .

ويكون الكلام فى هاتين الحالتين مكوّناً من جاتين معطوفة أحدهما على الأخرى .

٣ - أن (لا) الأولى زائدة لتوكيد النفى ، و (جل) معطوف على محل اسم (لا) ناقة باعتبار أصله وهو الرفع ، أو معطوفة على المبتدأ المركب من (لا) النافية للجنس واسمها عند سيديويه .

الوجه الثالث نصب ما بعد (لا) الأولى ورفع ما بعد (لا) الثانية كما فى نحو قول الشاعر :

هذا امرؤكم الصمد فار بعينه
لا أم لى إن كان ذلك ولا أنب

حيث جاء اسم (لا) الأولى : منصوباً (أم) ، وخبرها شبه الجملة (لى) ، وجاء الاسم بعد (لا) الثانية مرفوعاً على أحد الأوجه الثلاثة التى ذكرناها ، أى على أن (لا) مانع والاسم بعدها مبتدأ ، أو على أنها عاملة هل ليس ، أو على أنها زائدة تنفيد النفى .

ونحو قول جرير يهجو حمير بن عامر :

بأى بلاه يا نعيم بن عامر
وأنت ذنابى لا يدريين وأصدر

حيث جاء الاسم بعد (لا) الأولى منصوباً بدلياء لأنه مثنى (يديْن)
وخبرها محذوف تقديره (لكم) ، وجاء الاسم بعد (لا) الثانية مرفوعاً
(صدرُ) على أحد الأوجه الثلاثة السابق ذكرها .

الوجه الرابع : عكس الثالث أى أن يرفع ما بعد (لا) الأولى على أحد
الأوجه الثلاثة المتقدمة ، ويفتح ما بعد (لا) الثانية على أن (لا) عاملة
وهو اسمها مبنى على الفتح نحو قول أمية بن أبى الصامت فى وصف الجنة :

فلا ننو ولا نأثم فيها وما فاهوا به أبداً مقيم

حيث رفع الاسم بعد (لا) الأولى ، وفتح الاسم بعد (لا) الثانية على
التوجيه السابق .

الوجه الخامس فتح الاسم بعد (لا) الأولى ، ونصب الاسم بعد (لا)
الثانية ، فيكون فى هذه الحالة معرباً منوئاً معطوفاً على محل اسم (لا) الأولى ،
وتكون (لا) الثانية زائدة تفيد تقوية المعنى . وذلك نحو قول أنس بن العباس
بن مرداس السلمى :

لا نسب اليوم ولا جلة اسم الخرق على الرافع

حيث بنى اسم (لا) الأولى على الفتح (نسب) ، ونصب الاسم الثانى
(جلة) على الرضم من وجود (لا) ، والقياس فتحة بلا تسوين أو بعبارة
أوضح بنافه على الفتح . ولهذا يعتبر هذا الوجه الأظهر أضعف أوجه الأعراب
الحسة . حتى أن بعض النحاة يرون أنه خاص بالضرورة الشعرية مثله مثل
تكوين المنادى . ويرى غيرهم أنه على تقدير (لا) زائدة مؤكدة ، وأن
الاسم منتصب بالمطاف .

وإذا لم يسبق (لا) للنافية حرف عطف ، فالكلام جملتان مستقلتان ، وإن كان الكلام غير صالح لعمل (لا) بأن كان معرفة ، وجب الرفع .

هذه أوجه الاعراب لصفة اسم (لا) النافية للجنس في حالة تكرار (لا) العطف مع عدم التكرار : - أما إذا عطفت ولم تكرر (لا) فيجب فتح الاسم الأول بعد (لا) ، أما الاسم الثاني بعد حرف العطف فيجوز فيه وجهان من الاعراب : الأول النصب ، والثاني الرفع ، ولا يجوز بناؤه على الفتح . نحو قول الشاعر في مدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك :

فلا أبَ وابناً مثل مروان وابنه إذا هو بالجحد ارتدى وتأزراً

حيث عطف بالنصب والرفع (ابن) على (أب) بدون تكرار (لا) النصب . بالعطف على محل اسم (لا) ، والرفع بالعطف على محل اسم (لا) باعتبار أصله قبل دخول (لا) ، ونحن نعلم أن أصله مبتدأ مرفوع ، أو على (لا) مع اسمها ، وهما بمنزلة المبتدأ عند سيبويه .

ويذكر ابن هشام أن حكاية الأخفش (لا رجل وامرأة) بالفتح ، أو بمعنى آخر - بفتح الاثنين (رجل) ، و (امرأة) شاذ ، لأنه لا يصح البناء بالتركيب لوجود الفصل بحرف العطف . هذا وإذا كان المعطوف معرفة لم يجوز فيه إلا الرفع على أنه مبتدأ .

النعت التابع لاسم (لا) :

إعراب صفة اسم (لا) النكرة المبنى :

إذا وصف اسم (لا) النافية للجنس النكرة المبنى ، باسم مفرد ، أي غير مضاف ولا شبيه بالمضاف ، متصل بها غير مفصول عنها نحو (لا رجل ظريف)

فيها) فإن هذه الصفة (ظريف) يجوز فيه ثلاثة أوجه من الأعراب :
 الأول : فتح الصفة أى بناؤها على ما ينوب عن الفتح إن كانت اسما
 مزدا ، على أنه ركب مع (رجل) قبل مجيء (لا) مثل (خسة عشر) .
 ويسبى على ما ينوب عن الفتحة كالياء فى المثنى وجمع المذكر السالم ، فيقال
 فى المثنى (لا رجلين ظريفين فيها) بالبناء ، و (لا رجال ظريفين) بالبناء أيضا
 إذ أن علامة نصب المثنى وجمع المذكر السالم هى الياء ، وعلامة بنائهما هى الياء
 أيضا لأنهما ينيان على العلامة التى ينصبان بها .

الثانى : نصبها مراعاة لأن محل اسم (لا) المذكرة هو النصب . وهى
 تنصب بالفتحة أو ما ينوب عن الفتحة إذا كانت من الأسماء التى تعرب بعلامات
 الأعراب الثانوية كالننى وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم . فيقال
 (لا رجلين ظريفين) بنصب (ظريفين) بالياء وهى علامة نصب جمع المذكر
 السالم ، ويقال (لا نساء ظريفات) بنصب (ظريفات) بالكسرة وهى علامة
 نصب جمع المؤنث بالآلف والياء .

الثالث : رفعها مراعاة لحل (رجل) مع (لا) ، أو بمباراة أوضح مراعاة لأن
 (لا) النافية للجنس وأسمها يعربان مبتدأ . وهى ترفع بالضمة نحو (لا رجل
 ظريف) أو بما ينوب عن الضمة إذا كانت من الأسماء التى تعرب بعلامات
 الأعراب الثانوية نحو (لا رجلين ظريفان) فى المثنى برفع (ظريفان) بالآلف
 و (لا رجال ظريفون) فى جمع المذكر برفع (ظريفون) بالواو .

ومن هذا القسم قولهم (٧ ماء ماء باردا عندنا) ، فـ (ماء) الأولى اسم
 (لا) النافية للجنس دبنى على التبع ، و (ماء) الثانية نعت الأولى ، ويجوز فيه
 أوجه الأعراب الثلاثة المنقولة فى (ظريف) . ولكن سرورته فى وجهان

فقط من الاعراب هما : البناء والنصب ، ويمتنع الوجه الثالث أى رفعه على محل
(لا) مع اسمها .

ويصرح ابن هشام أنّ إعراب (ماء) الثانية تؤكد لما الأولى خطأ ، لأنّ
(ماء) الثانية ليست مرادفة في الانظر لماء الأولى ، لأن الأولى مطلقه أما الثانية
فمقيّدة بالبرودة .

إعراب صفة اسم (لا) المضاف أو التشبيه بالمضاف :

قد لا يكون النعت أو المنعوت مفرداً ، أى قد يكون أحدهما مضافاً أو شبيهاً
بالمضاف نحو (لا رجل قبيحاً فعلة عندنا) حيث جاءت الصفة شبيهة بالمضاف
(قبيحاً فعلة) و (رجل) اسم لا ، و (عندنا) شبه جملة خبر (لا) ، ونحو
(لا غلام سفيراً ظريفاً عندنا) حيث جاءت المنعوت (غلام سفير) مضافاً ،
و (ظريفاً) صفة اسم (غلام) ، و (الخبر) عندنا) وهو شبه جملة .

وقد تجبى* الصفة غير متصلة بوصفها نحو (لا رجل فى الدار ظريف) حيث
فصل الجاء والحجور (فى الدار) بين الصفة (ظريف) والموصوف (رجل) .
ونحو (لا ماء عندنا ماءً بارداً) حيث فصل الظرف (عندنا) بين الصفة (ماء)
الثانية ، والموصوف (ماء) الأولى .

فإذا فقد النعت أو المنعوت الافراد أو الاتصال جاز فيه وجهان فقط من
الاعراب هما : الرفع والنصب ، ولاتمتنع البناء على الفتح .

وكذلك يجوز الرفع والنصب فى المعطوف بدون تكرار (لا) نحو (امرأة)
فى (لا رجل وامرأة فيها) ، وفى البديل النكرة الصالح لعمل (لا) نحو (امرأة)
فى (لا أحد رجلاً وامرأة فيها) ، ويمتنع فيها البناء على الفتح .

أما المعطوف المعرفة الذي لا يصلح لعمل (لا) نحو زيدٌ في (لا امرأة فيها ولا زيدٌ) ، والبديل المعرفة الذي لا يصلح لعمل (لا) نحو (زيدٌ في) (لا أحدٌ زيدٌ ومحمودٌ فيها) ، فلا يجوز فيه إلاّ الرفع على الإبدال من محل (لا) مع اسمها ، ونحن نعرف أن (لا) مع اسمها محالها الرفع لأنهما يعربان مبتدأ ، ويتنوع النصب على محل اسم (لا) لأن (لا) لا تعمل في المعرفة .

معاني (لا) النافية للجنس عند دخول همزة الاستفهام عليها :

إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) لم يتغير حكمها مع الهمزة عن أحكامها التي ذكرناها . (لا) بدون الهمزة من حيث العمل والتركيب والتكرار إلى آخره . . والفرق بين الحالتين أن (لا) بدون الهمزة تكون أسلوباً خبرياً ، والهمزة يكون الأسلوب إنشائياً أما من حيث المعنى فيكون كما يلي :

١ - قد يبقى المرحون (لا) وهمزة الاستفهام ، على معنيهما ، فتكون الهمزة للاستفهام ، و (لا) للنفي والمراد الاستفهام عن النفي أي عن شيء غير موجود وهو قليل نحو قول مجنون بنى عامر :

ألا اصطبار لسلّى أم لها جلدٌ إذا ألقى الذي لاقيه أمانا

حيث ظلمت (لا) في محالها بعد دخول همزة الاستفهام عليها مثلما كانت قبل دخولها ، فبنى اسمها (اصطبار) على الفتح ، كما أن كلا من همزة الاستفهام و (لا) بقى على معناه ، والمراد بهما الاستفهام عن النفي . وهذا البيت حمزة على بعض النحاة الذين يرون أن الاستفهام أعرف النفي . شيء غير واقع .

٢ - قد يتغير معنى كل من الهمزة و (لا) ويراد بهما معاً التوبيخ والانتكار

وهو الغالب عند اتصال همزة الاستفهام بلا النافية للجنس نحو قول الشاعر :

ألا ارعوا لمن ولّست شيبته وأذنت بشيب بعده هوم

حيث جاء معنى الحرفين معاً للتوبيخ والإنكار مع بقاء عمل (لا) النافية للجنس ، إذا عملت في المبتدأ فأصبح اسم لا النافية للجنس ويُبنى على الفتح ، وخبرها محذوف .

٣ - قد يُقصد بهما معا التثني ، كما في نحو قول الشاعر :

ألا همسَ ولّى مستطاعٌ رجوعه فيرأب ما أثأت يدُ الغفلات

حيث جاءت (ألا) بمعنى أثنى ، والدليل على ذلك نصب المضارع بعد الفاء في جوابها ، وذلك كنهج في كلام العرب . وقد ظلت (لا) كما هي من حيث العمل ، فبنى المبتدأ على الفتح وأصبح اسمها (عمر) .

د - أن يراد بهما التنبيه ، وتسمى في هذه الحالة (ألا) الاستفتاحية وتعتبر هنا كلمة واحدة لا عمل لها ، وتدخل على كل من الجملة الاسمية والجملة الفعلية . مثال دخولها على الجملة الاسمية قوله تعالى (ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم) ومثال دخولها على الجملة الفعلية قوله تعالى (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم) ذلك لأن يوم معمول له (مصروفاً) فهو داخلة على (ليس) تقديم آ ، والاصل (ألا ليس مصروفاً عنهم يوم يأتيهم) .

هـ - أن يراد بها العرض أو التحضيض ، وفي هذه الحالة تختص بالدخول على الجملة الفعلية مثال مجيئها للعرض قوله تعالى (ألا تحبون أن يغفر الله لكم) ومثال مجيئها للتحضيض قوله تعالى (ألا تقاتلون قوماً نكثوا أيمانكم) .

خبر (لا) النافية للجنس :

١ - إذا جهل خبر (لا) النافية للجنس وجب ذكره نحو (أنفِر) في قول

الرسول الكريم من حديث له (أنا أقارُ والله يَعارُ ، ولا أحدَ أغيرُ من الله عز وجل ...) .

٧ - إذا علم خبر (لا) النافية للجنس يحذف وحذفه كثير نحو قوله تعالى في سورة سبأ (فلا قُوَّت) أى فلا قُوَّت عليهم ، وقوله تعالى في سورة الشعراء : (قالوا لا ضير) أى لا ضير علينا .

ويجيز الحجازيون ذكر الخبر المعلوم وحذفه ، أما النعمانيون والطائيون فلا يجيزان ذكره .

القسم الثالث من نواسخ الجملة الاسمية :

يذكر ابن هشام هذا القسم تحت عنوان : (هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ أو الخبر فتنصبها مفعولين) .

يقسم النحاة هذا النوع الآخر من النواسخ بحسب دلالاتها إلى قسمين .
أولها : ما يدل على علم ويسمى النحاة أفعال القلوب ، وما يدل على تحويل ويسمى النحاة أفعال التحويل أو التصيير .

١ - أفعال القلوب :

المقصود بأفعال القلوب تلك الأفعال التي تقوم معانيها بالقلب ، أى متصلة به ، ويمر بها بعض المجتهدين بأنها المعاني التي تتردد في النفس وتعرف بالأمور النفسية كالفرح والحزن والفهم والدعاء ... إلى آخره .

وتحذر ابن هشام من أن يظن الدارس أن جميع أفعال القلوب تدخل تحت العنوان السابق . فيقول : إن كل فعل قلمي ليس مما ينصب مفعولين ، بل إن

الفعال الثلثي ثلاثة أقسام . القسم الأول : ما يتعدى بنفسه نحو : فسكر وتسكر ، وحزن ، وجبن . والقسم الثاني : هو ما يتعدى لواحد ، نحو : عرف وفهم وخاف وكره وأحب . والقسم الثالث : هو ما يتعدى لمفعولين وهو المقصود .

ويقسم النحاة أفعال القلوب من حيث دلالتها إلى قسمين . الأول : ما يدل على يقين . والثاني : ما يدل على ترجيح ، على التفصيل التالي :

(أ) أفعال اليقين : وهي (رأى) نحو (رأيت البنت غخطئة) أي هللتها غخطئة ، و (علم) نحو (علمتُ عليا ابنك) و (وجد) نحو قوله تعالى (إنا وجدنا أَكْثَرَهُمْ كَافِرِينَ) أي (علمناهم كذلك) و (درى) نحو (دريت محمدا إنسانا لا يخشى في الحق لومة لائم) و (تعلم) نحو قول الشاعر :

تَعلِّمُ شَفَاءَ النَّفْسِ قَوْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغٌ بَلُطَفٍ فِي التَّجَسُّلِ وَالْمَكْرِ

(ب) أفعال الرجحان : وهي (ظن) نحو (ظننتُ الطالبة مجدة) و (خال) نحو (أخاله عالما) و (حسب) نحو (حسبتك معالما) و (وزعم) نحو (عُدْتُ المشكلة منتهية) و (حمحا) نحو (حمحوت أخاك شجاعا) و (جعل) نحو قوله تعالى : (وجعلوا الملائكة الذين هم عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا) و (هب) نحو (هب أخاك قائدا) .

ويتسم ابن هشام أفعال القلوب إلى أربعة أقسام :

١ - أفعال تفيد في الخبر يقينا .

٢ - أفعال تفيد في الخبر رجحانا .

٣ - أفعال يراد بها الوجين : اليقين والرجحان ، والغالب أنها لليقين .

٤ - أفعال يراد بها الوجدان : اليقين والرجحان ، والغالب أنها للرجحان .

ومجدد ابن هشام القسم الأول ، أى الأفعال التى تفيد فى الخبر يقيناً ،
بأربعة أفعال :

وجد : نحو قوله تعالى (تجدوه عند الله هو خير) فهذه الغائب المتصلة بالفعل
(تجدوا) مفعول أول ، و (خير) مفعول ثان ، أما (هو) فهو ضمير فصل
لا محل له من الأعراب .

ألقى : نحو قوله تعالى (إنهم ألقوا آباءهم ضالين) حيث نصب الفعل (ألقى)
مفعولين الأول (آباء) والثانى (ضالين) .

تعلم : بمعنى (اعلم) وهو فعل أمر جامد عند أكثر النحاة ، ويكثر دخوله على
(أن) وصلتها ، أى (أن) وأمرها وخبرها ، نحو قول الشاعر :

تعلم شفاء النفس قهر عدوها قبائع بلطف فى التعجيل والمكر

حيث استعمل الفعل (تعلم) بمعنى (اعلم) ونصب مفعولين الأول (شفاء)
والثانى (قهر) وقد نصب الفعل (تعلم) هنا مفعولين اسميين ظاهرين غير الغائب
فيها إذ أكثر دخول الفعل (تعلم) على (أن) وأمرها وخبرها ، ويسمى
اسم (أن) وخبرها ، صلة (أن) أو معمولها . وحينئذ تسد (أن) وصاتها
مسد للمفعولين ، ذلك وأنه من المعلوم أن صلة (أن) تشتمل على مسند أى خبر
(أن) وأصله خبر المبتدأ ، ومسند إليه أى اسم (أن) وأصله المبتدأ . وذلك كما
فى نحو قول زهير بن أبى سلمى المازنى :

تعلم أن للصبيذ غرة وإلا تضيقها فانك قاتله

حيث استعمل (تعلم) بمعنى (اعلم) وقد عدّها إلى المفعولين به (أن)
المؤكدة وصاتها ، حيث جاء (غرة) اسماً لأن ، وشبه الجملة (للصبيذ) خبراً لها .

وهذا هو الكثير في استعمالها . ودري بمعنى علم والآخر فيه أن يتعدى إلى أحد
مفعوليه بالياء ، نحو قول الشاعر :

دُرَيْتُ الْوَفَى الْمَعْدِ يَعُورُونَ فَاغْتَبَطُوا فَإِنَّ اغْتَبَاظًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ

حيث نصب الفعل (درى) وهو بمعنى اليقين ، متعدياً بنفسه ، أحدهما
الضمير ، والثاء الواقعة نائب فاعل ، والثاني (الوفى) وهذا قليل ، والكثير في
هذا الفعل أن يتعدى لمفعول به واحد بالياء ، تقول (دُرَيْتُ بِكَذَا) فإذا دخلت
عليه همزة تعدى لمفعول به آخر بنفسه . وبعبارة أوضح إن همزة التعدية إذا
دخلت على الفعل (درى) تعدى بها لمفعول به واحد ، ويتمدى الثانية بحرف
الجر ، الياء نحو قوله تعالى (وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ) فضمير الخطابين (كم) مفعول أول
والمجرور بالياء مفعول ثان .

ويحدد ابن هشام القسم الثاني . أى الأفعال التى تفيد فى الخير رجحاناً
بخمسة أفعال :

جعل التى بمعنى (أوجد) نحو قوله تعالى : (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ
الرَّحْمَنِ إِنَاءً) فـ (ملائكة) مفعول أول و (إِنَاءً) مفعول ثان .

حجاً : التى بمعنى (ظن) نحو قول الشاعر :

قَدْ كُنْتُ أَحْبَبُ أَبَا هُرَيْرٍ وَأَخَا ثَقِيفٍ حَتَّى أَلَيْتُ بِذَلِكَ يَوْمًا مَلَأْتُ

حيث استعمل المضارع من (حجا) بمعنى ظن ، فنصب مفعولين الأول (أباً)
والثاني (أخاً) ويقال أن أحداً لم ينقل عن النحاة أن الفعل (حجا) يجزأ
بنصب مفعولين غير ابن مالك صاحب الألفية .

عدَّ : بمعنى الرجحان والظن ، ومصدرها الزعم نحو قول الشاعر :

فَلَا تَشْدُدْ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي النَّيِّ . وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ
حيث استعمل المضارع من الفعل (عَدْتُ) بمعنى الظن ، فنصب مفعولين ،
الأول (المولى) والثاني (شريك) .

هـ : وهو فعل ملازم لصيغة الأمر بمعنى (ظَنَّ) ولا يستعمل منه ماض ولا
مضارع بهذا المعنى . ويندر دخوله على (أَنْ) وصلتها كما في نحو (هـبْ أَنْ
سافرت فجأة) ومع هذه الحالة يسد المصدر المكون من (أَنْ) ومفعولها (اعمها
وخبرها) مسد للمفعولين . ونحو قول عبد الله بن همام السلولي :

فَقَاتُ أَرْجِرُنِي أَبَا مَالِكٍ وَإِلَّا فَبِهْنِي أَمْرًا هَالِكًا

حيث ورد الفعل (هـب) بمعنى (ظَنَّ) ونصب مفعولين الأول ياء (المتكلم)
والثاني (أمرًا) وهو فعل جامد ملازم لصيغة الأمر .

زهم : بمعنى الرجوعان ، وتأتي بمعنى الاعتقاد ، وتستعمل للشك غالباً ،
ومصدرها الزعم نحو قول الشاعر :

زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَاسْتُبْشِخِ إِمَّا الشَّيْخُ مِنْ يَدٍ دَيْبِيَا

حيث استعمل الفعل (زعم) بمعنى (ظَنَّ) فنصب مفعولين الأول (ياء المتكلم)
والثاني (شَيْخًا) والآخر في الفعل (زعم) أَنْ يدخل على (أَنْ) و (أَنْ)
وصلتهما نحو قوله تعالى : (زعم الذين كفروا أَنْ لَنْ يبيهنوا) حيث جاء الفعل
(زعم) بمعنى ظن وتعدى المفعولين بواسطة (أَنْ) وصلتها ، وهذا هو الكثير
فيه ، ونحو قول كثير عزة :

وَقَدْ زَعَمْتَ أَنْي تَغَيَّرْتُ بِعَدَا وَمِنْ ذَا الَّذِي يَأْعُرُّ لَا يَنْفَقُ

حيث جاء الفعل (زعم) بمعنى ظن ، وتعدي للمفعولين بواسطة (أن) وصلتها وهو السكتير فيه كما سبق أن ذكرنا .

أمّا القسم الثالث : أى ما يكون بمعنى اليقين أحيانا وبمعنى الرجحان أحيانا
الأخرى والقرينة تدل على المراد ، والغالب أنه يكون لليقين ، فيحدد ابن هشام هذا
القسم بمعنيين ، هما :

رأى : الذى تأتى بمعنى (علم) كثيرا ، وبمعنى ظن قليلا . نحو قوله تعالى (إنهم
يدينه بيدينا ونزاه قريباً) حيث جاء الفعل (يرى) مرتين ، وهو فى الأول
للرجحان ، وفى الثانية لليقين . إذ المعنى : يظنون البعث بمشقة ، وفعله
واقعا لا محالة .

علم : وتأتى بمعنى (يتيقن) كثيرا ، وبمعنى (ظن) قليلا . نحو قوله تعالى :
(طاعلم أنه لا إله إلا الله) حيث جاء الفعل (اعلم) بمعنى (يتيقن واعتقد) و (أن)
والضمة وتغيرها مدت مسداً لمفعوليهما . ونحو قوله تعالى (فان علمتموهن مؤمنات)
حيث جاء الفعل (علم) بمعنى (ظن) والضمير (هن) مفعولها الأول ،
و (مؤمنات) مفعولها الثانى .

وأما القسم الرابع أى ما يكون بمعنى اليقين أحيانا . وبمعنى الرجحان أحيانا
أخرى . والغالب أنه يكون للرجحان . فيحدده ابن هشام بثلاثة أفعال :

ظن : وهو تكثر بمعنى الرجحان وظل بمعنى اليقين نحو قول الشاعر :
ظانئك إن شئت اظلى الحرب صالبا فمررت فيمن كان عنها معرودا
حيث استعمل الفعل (ظن) بمعنى الرجحان فنصبت مفعولين ، الأول كاف
الخطاب فى (ظانئك) . والثانى : صالبا . ونحو قوله تعالى (يظنون أنهم ملاقوا

رثهم) حيث جاء الفعل يظن بمعنى يتيقن . وسدت أف ومعمولاها
مسد المفعولين .

وَحَسِبَ : بكسر السين ، ويجوز فتح السين في المضارع وكسرها (يحسب)
ويحسب) نحو قول زفر بن الحارث السكابي :

وَكُنَّا حَسْبَنَا كُلُّ بَيْضَاءٍ شَعْمَةٍ عَشِيَّةً لَأَقِينَا جَذَامَ وَحْشِيَرَا

حيث استعمل (حسب) بمعنى الرجحان ونصب مفعولين . الأول (كل) ،
والثاني (شعمة) وأيضا نحو قول أبيد بن ربيعة .

حَسِبْتُ النَّقْيَ وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رِبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَقِيلًا

حيث استعمل حسب بمعنى (علم) فنصب مفعولين الأول (النقي) والثاني
(خير) .

وخال : بمعنى (ظن) وثاني بمعنى (علم) قليلا . ومن الشواهد على معنى
خال بمعنى (علم) قول الشاعر :

إِخَالُكَ - إِنْ لَمْ تَنْقُضْهُ الطَّرْفَ - ذَا هَوَى

يَسُوءُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ عَنْ الْوَجْدِ

حيث جاء مضارع (خال) وهو بمعنى الرجحان فنصب مفعولين هما كاف
الخطاب في (إخالك) و (ذا هوى) . ومن الشواهد على (خال) أيضا
قول الشاعر :

مَا خَلَفْتَنِي زِلْتُ بَعْدَ كُمْ ضَمِينًا أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُمُوءَ الْأَمِّ

حيث استعمل (خال) بمعنى الرجحان ، فنصب مفعولين الأول باء المتكلم
في (خلفتني) والثاني ضمنا .

وهناك أمران يجب أن ننتبه إليهما :

١ - أن الفعل (علم) قد يجيء بمعنى (عرف) ، ويكون مصدرها العرفان نحو قوله تعالى (والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا) فـ (لا تعلمون) بمعنى (لا تعرفون) ، و (شيئا) مفعول به لهذا الفعل . ويجيء الفعل (ظن) بمعنى (اتهم) ومصدرها الظن بمعنى الاتهام نحو قوله تعالى (وما دعوى الغيب بظنين) أى بمتهم .

ويجىء الفعل (رأى) بمعنى الرأى والمذهب أى ذهب واعتقد نحو (رأى أبو حنيفة حل كذا ، ورأى الشافعى حرمة) بمعنى (اعتقد) ، فـ (حل) مفعول به لرأى الأول ، و (حرمة) مفعول به لرأى الثانية :

ويجىء الفعل (حجا) بمعنى قصد ، نحو (حجوت بيت الله) أى قصدت وثويت ، و (بيت الله) مفعوله .

والأفعال (علم و ظن ورأى وحجا) بالمعاني السابقة تتمدى إلى مفعول به واحد فقط كما هو موضح فى الأمثلة السابقة .

ويجىء الفعل (وجد) بمعنى (حزن أو حقد) فلا يصب أى مفعول أو بعبارة أخرى يكون فعلا لازما ، ومصدره موجدة نحو (وجدت البنت على أبيها) أى حزنت عليه .

وبصفة عامة فإن الأفعال السابقة وبقية أفعال القلوب إذا جاءت لمعان آخر غير قلبية فإنها لا تتمدى لمعولين ولا تعتبر من أفعال القلوب .

٢ - ألقى النعامة (رأى) الحسلبية أى التى تدل على الرؤيا المنامية ، بـ (رأى) العلمية ، أى التى يعنى العلم فى التمدى للمعولين ، نحو قول عمرو بن أحمد

الباهلي من قصيدة يذكر فيها جماعة من قومهم فارفروه ولحقوا بالشام فصار
براهم في منامه :

أراهم رُفقتي حتى إذا ما نجاني الليلُ وانخزل انخزالا

حيث حملت (أرى) التي بمعنى الرؤية في النوم وفصبت مفعولين الأول
الضمير المفصل (هم) ، والثاني (رُفقة) وقد نصبت أي المناقبة هنا مفعولين
مثل (أرى) التي بمعنى علم لما بينهما من تشابه لأن الرؤيا إدراك بالحس الباطن
كالعلم . وأرى المنامية مصدرها (الرؤيا) نحو قوله تعالى (هذا تأويل رؤياي
من قبل) وهو مصدر (رأى) البصرية أيضا بدليل قوله تعالى (وما جعلنا
الرؤيا التي أريناك إلا فتنةً للناس) .

٢ - أفعال التصيير : أي الأفعال التي تدل على التحويل من حالة إلى
أخرى . وقد ذكر ابن هشام سبعة أفعال في هذا القسم هي : جعل . رد . ترك .
اتخذ . اتخذ . صير . وهب .

جعل : نحو قوله تعالى (فجعلناه هباءً منثورا) ف (الهاء) في جعلناه مفعول
أول ، و (هباء) مفعول ثان ، و (منثورا) صفة لهباء .

رد : نحو قوله تعالى (لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا) ف (كم) في
يردونكم مفعول أول ، و (كفارا) مفعول ثان .

ترك : نحو قوله تعالى (وتركنا بعضهم يومئذ يوج في بعض) ف (بعضهم)
مفعول أول (ترك) والمفعول الثاني هو جملة (يوج) المكونة من الفعل (يوج)
وفاعله الضمير المستتر الذي يعود على بعض .

أَتَّخَذَ : نحو قوله تعالى : وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا (ف) (إبراهيم) مفعول أول لاتَّخَذَ ، و (خليلًا) مفعوله الثاني .

تَخَذَ : نحو قول أبي جندب بن مرة الهزلي :

تَخَذْتُ غَرَارَ إِرْعَمٍ دَلِيلًا وفروا في الحجاز ليُـمَجِّزُونِي

حيث استعمل الفعل (تَخَذَ) بمعنى صيرَ ونصب مفعولين الأول (غراز) ، والثاني (دليلا) .

صيرَ : نحو قول رؤبة بن العجاج الراجز الأُمَوِي .

وَأَصْبَحْتُ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَايِلُ فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصِفٍ مَأْكُولِ

حيث استعمل (صَيَّرَ) بمعنى التحويل . ونصب مفعولين الأول واد الجماعة التي أصبحت نائب فاعل بعد حذف فاعل (صَيَّرَ) والثاني ، (مثل) .

وَهَبَ : وهو فعل ملازم للمضي ، نحو قول بعض العرب في الدعاء (وهبني الله فداك) حيث جاء الفعل (وهب) بمعنى (صَدَّرَ) ، و (يا ذا المنكلم) مفعول به أول ، و (فداك) مفعول به ثان .

همل هذه النواسخ (الإعمال والإلغاء والتعليق)

تدخل أفعال القلوب وأفعال التصيير على ركفي الاستناد فتتصب كلا منها باعتبار مفعولا لها كما رأينا في الأمثلة السابقة . وبعض هذه الأفعال تحمل هذا العمل دائماً ، ولكن بعضها الآخر يتنوع عن العمل في بعض الأحيان .

ويذكر ابن هشام أن هذه الأفعال لها ثلاثة أحكام .

الاول . الإعمال أى أن تعمل فتتصب مفعولين وهو الأصل ، وهو واقع في جميع أفعال القلوب وأفعال التصيير سواء منها المتصرف والجامد على النحو الذى فصلناه . وكل هذه الأفعال متصرفة ماعدا (تَعَلَّمَ وَهَبَ) من أفعال القلوب و (وَهَبَ) من أفعال التصيير . والذى يعمل من المتصرف هو الماضى .

الثانى : الإلغاء ، وهو إبطال العمل لفظاً ومحلاً . ويبنى عمل الفعل عندما يضعف . ويُضعف الفعل أحد أمرين . الأول : أن يتوسط بين مفعوليه ، أى مفعوليه نحو (زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ) حيث ألغى عمل (ظَنَّ) لأنه توسط بين المبتدأ (زَيْد) والخبر (قَائِمٌ) أو بعبارة أخرى مفعوليه . لذلك لم يعمل فيهما ، وجاءا على أصلهما مرفوعين مبتدأ وخبراً . والثانى أن يتأخر عن مفعوليه نحو (زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ) حيث ألغى عمل الفعل (ظَنَّ) لأنه جاء متأخراً على مفعوليه ، لذلك جاءا مرفوعين مبتدأ وخبراً .

وعما يجدر بنا ذكره أن الأفعال التى تتأثر بالألغاء هى أفعال اليقين فيما عدا (تَعَلَّمَ) وأفعال الرجحان فيما عدا (هَبَ) .

ومن الشواهد على إلغاء هذه الأفعال لتوسطها قول منازل بن ربيعة المنقرى بهجو العجاج الراجز الأموى المشهور .

أما الأراجيز يابن اللؤمِ توعدتني ؟ وفى الأراجيز خلت اللؤمُ والخسورُ
حيث ألغى عمل (خال) لأنها جاءت متوسطة بين المفعولين ، أو بعبارة أخرى المبتدأ المؤخر (اللؤم) والخبر المقدم وهو شبه الجملة (فى الأراجيز) وجملة (خالت) جملة معترضة ، والواو وار الحال والجملة فى محل نصب حال .

ومن الشواهد على إلغاء هذه الأفعال لتأخرها عن معمولها قول أبي أسيدة الديلمي .

هما سيدانا يزعمان وإنا يسودا إن أيسرت غناهما

حيث ألقى عمل الفعل (يزعم) في معموليه لتأخره عنهما فرمى على المبتدأ (هما) والخبر (سيدانا) .

ومما يجدر بنا ذكره أن المثالين السابقين للإلغاء عمل الفعل لتوسطه بين معموليه أو لتأخره عنهما يكون الإلغاء فيهما جائزاً واجباً . ويقرر ابن هشام أن إلغاء عمل الفعل إذا تأخر عن معموليه أقوى من إعماله ، وذلك لضعفه بالتأخر . وعلى العكس فإن إعمال الفعل المتوسط بين معموليه أقوى من إلقائه . وبعض النحاة يرون أن الفعل الذي يتوسط بين معموليه فإعماله وإعماله سواء .

الثالث : التعليق . وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً ، أي أن العامل يمنع من العمل الظاهر في اللفظ وهو نصب مفعولين أو أحدهما ولكنه في التقدير عامل ، وذلك بسبب مانع يحول بينه وبين العامل الظاهر ، وقد سمي هذا النوع من العمل تعليقاً ، لأن العامل متعلق بالحل ومقدر عمله فيه وإن بطل عمله في اللفظ بسبب هذا المانع . وحدث هذا عندما يحذف ماله صدر الكلام بعد العامل ، إذ أن هذه الكلمات التي لها صدر الكلام لا يحل ما قبلها فيها بعدها . وهذا مثل لام الابتداء ، ولام القسم ، و (ما) النافية ، و (لا) و (إن) النافيتين في جواب قسم مفعول به ، الاستفهام في حالتين .

لام الابتداء : نحو قوله تعالى (وأند علوا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق) فاللام في (السمن) للابتداء ، (مسن) اسم موصول مبتدأ أول ، وجمله

(اشترأه) صلة ، و (ما) نافية ، و (له) خبر مقدم ، و (خلاق) مبتدأ ثان مؤخر ، و (من) حرف جر زائد ، والجملة الاسمية (له خلاق) خبر المبتدأ الأول وهو (من) الموصول . وجملة (من اشترأه) في محل نصب سدت مسد مفعولى (علم) وقد علق عن العمل في اللفظ بسبب لام الابتداء بعده ، لأن لها صدارة الكلام فلا يتخطاها عامل وإلا فقدت صدارتها .

ولام القسم : نحو قول أبيد بن ربيعة من معلقته المشهورة .

ولقد علمتُ لتأتين مني إن المنايا لا تطيشُ سهامها

حيث وقع الفعل (علمت) قبل لام جواب القسم وهي لها الصدارة فعُصِّمَتْ عن العمل في لفظ الجملة بعدها ، وهي في محل نصب سدت مسد المفعولين ، قالوا حرف قسم والمقسم به محذوف تقديره (الله) واللام واقعة في جواب القسم و (قد) حرف تحقيق ، و (علمت) جملة جواب القسم لا محل لها (لتأتين) اللام واقعة في جواب قسم آخر مقدر ، وتأتين مضارع مبني على الفتح لانصاله بنون التوكيد الثقيلة ، و (منيتي) فاعل ، والجملة من الفعل والفاعل سدّت مسدّ مفعولى الفعل (علم) المماثل في لام القسم .

و (ما) النافية ، نحو قوله تعالى (لقد علمت ما هؤلاء ينطقون) فـ (ما) نافية ، و (هؤلاء) مبتدأ ، و (ينطقون) جملة فعلية في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب سدت مسد مفعولى (علم) وهي معاقة عنها لفظاً بما النافية .

و (لا) و (إن) النافيتان في جواب قسم مفعول به أو مقدر .

مثال (لا) النافية في جواب قسم مفعول به نحو (علمتُ والله لا زيدُ في

الدار ولا عمرو) . (علمت) قتل وفاعل (والله) الواو حرف قسم ، و (الله) مقسم به ، و (لا) نافية ملغاة ، و (زيد) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، و (في الدار) شبه جملة في محل رفع خبر المبتدأ ، الواو حرف عطف لا نافية ملغاة ، و (عمرو) معطوف على زيد . والجملة من المبتدأ والخبر جواب القسم ، و جملة جواب القسم في محل نصب سلت مسد منعزلى (علم) الماآق .
ومثال (إن) النافية في جواب قسم مقدر نحو (علمتُ إن زيد قائم) ، و (علمت) فعل وفاعل ، و (إن) نافية ، و (زيد) مبتدأ ، و (قائم) خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر جواب قسم مقدر ، وقد سلت مسد منعزلى الفعل (علم) المعاق عن العمل .

والاستفهام له صورتان :

الصورة الأولى : أن يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة نحو قوله تعالى (وإن أدري أقرب أم بعيداً توعدون) فد (إن) نافية ، و (أدري) فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا ، و (أقرب) الممزة للاستفهام و (قريب) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، و (أم) حرف عطف ، و (بعيد) معطوف على (قريب) ، و (ما) اسم موصول مبنى على السكون في محل رفع فاعل الوصف (قريب) سد مسد الخبر ، و (توعدون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون و واو الجماعة ضمير في محل رفع فاعل . والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول ، والماند محذوف . ويجوز أن يرب (قريب) خبراً مقدماً ، و (ما) مبتدأ مؤخر . والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب بالفعل أدري .
والقدير (ما أدري جواب هذا السؤال) وقد اعترض حرف الاستفهام (الممزة) بين العامل (أدري) وبين الجملة (جملة المبتدأ والخبر) التي تقع منعزلاً للعامل .

والصدرة الثانية : أن يكون في الجملة اسم استفهام سواء كان يؤدي وظيفة رئيسة في الجملة ، أو بمعنى آخر إذا كان عمدة أو فضلة ، أو بمعنى آخر مكمل . واسم الاستفهام العمدة ، نحو قوله تعالى (انعلم أيّ الحزبين أحصى) حيث جاء اسم الاستفهام (أي) مبتدأ ، و (الحزبين) مضاف إليه ، و (أحصى) فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر والجملة من الفعل والفاعل خبر المبتدأ (اسم الاستفهام) والجملة الاسمية المكونة من اسم الاستفهام مبتدأ وخبره في محل نصب بـ (انعلم) المعاقبة بـ (أي) الاستفهامية .

واسم الاستفهام الفضلة نحو قوله تعالى (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) حيث جاء اسم الاستفهام (أي) مفعولاً مطلقاً منصوباً بالفعل (ينقلبون) وهو مقدم والأصل فيه التأخير ، والأصل (يتقلبون أي منقلب) أي (انقلاب) وجملة (ينقلبون) في محل نصب بـ يعلم المعاقبة بـ (أي) ولا يجوز أن تكون أي منصوبة بـ (يعلم) . لأن الاستفهام له الصدارة فلا يعمل فيه ما قبله ما لم يكن حرف جر نحو (عم تسأل ؟) و (من أخذت ؟) .

ولا تسمّلّق أفعال التصيير ، ولا أفعال القلوب الجامدة وهما فلان فقط (هب وتعلّم) كما سبق أن ذكرنا ذلك أنهما يلزمان صيغة الأمر .

ويذكر ابن هشام أن تصاريف هذه الأفعال لها نفس الحكم ، أو بمعنى آخر فإن مضارع هذه الأفعال والأمر منها واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر ، لها حكمها . ومن أمثلة إعمال تصاريف هذه الأفعال (أظن زيدا قائماً) حيث عمل مضارع (ظن) عمل ماضيه . و (أنا ظنن زيدا قائماً) حيث نصب اسم الفاعل (ظنن) مفعولين مثل فعله . ومن أمثلة الأبناء (زيد أظن قائم) و (زيد قائم أظن) و (زيد أنا ظن قائم) حيث ألغى عمل الفعل المضارع (أظن) في المثال

الأول لتوسطه بين المسمولين . وألغى عمله في المثال الثاني لتأخره عن المسمولين .
وألغى عمل اسم الفاعل في المثال الثالث لتوسطه بين المسمولين .

ويفرق ابن هشام بين الالغاء والتعليق من ناحيتين :

الناحية الأولى : أن العمل الملغى لا عمل له مطابقاً لا في اللفظ ولا في المحل .
أما العامل الملغى فله عمل في المحل . فيجوز أن نقول : (علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره) بنصب (غير) على محل جملة (زيد قائم) إذ أن لام الابتداء علقت الفعل (علم) من العمل فأصبحت هذه الجملة في محل نصب على المنفولية . (علمت) ويجب عند العطف بالنصب على محل الجملة التي علق عنها الناصخ أن يكون المعطوف : إما جملة اسمية في الأصل نحو (علمت البلاغة لمي الإيجاز ، ورأيت الإطالة لمي المعجز) وإما مفرداً فيه معنى الجملة نحو (علمت لزيد مسافر وكثيراً من ظروفه) حيث نصب (كثيراً) وهو مفرد لأنه بمنزلة الجملة ، لأن معناه : (وزيدا له ظروف كثيرة غير ذلك) ومن الشواهد على ذلك قول كثير عزه :

وما كنت أدري قبل هزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تواتت

حيث علق الفعل (أدري) عن عمل النصب في اللفظ ما بعده ، لأن المبتدأ اسم استفهام (ما) ، واسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله لأن رتبته التصدير ، أي صدر الكلام ، وقد عمل الفعل (أدري) بالنصب في محل الجملة بدليل عطف (موجعات) المنصوب عليها .

والناحية الثانية : أن سبب التعليق موجب ، أو بمعنى آخر فإن سبب التعليق يجعل التعليق واجباً لا جائزاً ، فلا يجوز أن نقول (علمت ما زيدا قائماً) ذلك

أن (ظنَّ) جاءت بعده (ما) و (ما) أداة نفى ، والنفي له صدر الكلام ، وفي هذه الحالة يجب تعليق ظنَّ عن العمل ، فيقال (ظننت ما زيد قائم) على أن (زيد) مبتدأ ، و (قائم) خبر المبتدأ ، والجملة في محل نصب بـ (ظنَّ) ، ولا يجوز في هذه الحالة أن يعمل الفعل (ظنَّ) في لفظ المعمولين (زيد) و (قائم) النصب .

أما سبب الإفاء فهو يجوز بمعنى أن العامل إذا توسط المعمولين أو تأخر عنهما ، جاز أن يعمل فيهما النصب فنقول (زيداً ظننت قائماً) و (زيداً قائماً ظننت) كما يجوز أن نقول (زيدٌ ظننت قائمٌ) و (زيدٌ قائمٌ ظننت) .

وقد اختلف النحاة في العامل المتقدم ، فالبصريون لا يميزون إفاء العامل المتقدم . أما الكوفيون ويشتمق معهم الأخفش فيرون أنه يجوز إفاء العامل المتقدم مستندين على ذلك بشواهد من شعر العرب ، نحو قول الشاعر :

كذلك أدبتُ حتى صار من خلقي أنى وجدتُ ملكُ الشيعةِ الأدبِ

حيث أنى محل الفعل (وجد) مع أنه جاء متقدماً عن معموليه (ملك) و (الادب) والدليل على ذلك أنهما مرفوعان ولم ينصب ، ويعرب (ملك) مبتدأ ، و (الادب) خبراً .

ونحو قول كعب بن زهير بن أبي سلمى :

أرجو وآملُ أن تدنو ودَّتْها وما إخالُ لدينا منك تنويل

حيث جاء العامل (إخال) متقدماً على المعمولين (تنويل) المبتدأ ، و (لدينا) الخبر ، والدليل على ذلك أن (تنويل) جاء مرفوعاً لا منصوباً ، ويعرب

(تنويل) مبتدأ مؤخر ، و (لدينا) شبه جملة في محل رفع خبر مقدم .

ولابن هشام رأى خاص في الشاهدين السابقين ، فهو يقرر أن كلا منهما
يحمل ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنه من باب التعليل ، فقد عاق الفعل (وجد) في البيت
الأول ، و (إخال) في البيت الثاني ، لأن لام الابتداء مقصورة بعده ، إذ الأصل
(أتى وجدت ملاك الشيعة الأدب) ، (ما إخال لتفوين منك لدينا) ثم حذف
لام الابتداء وبقي صلها ، أو بعبارة أدق حكمها وهو تعليقها لعمل الفعل إذا
جاءت بعده وقبل الممولين .

والوجه الثاني : أنه من باب الانفاء ، ويعمل ابن هشام إلغاء عمل الفعل في
الشاهد السابق بأن التوسط المبيح للانفاء ليس التوسط بين الممولين فقط كما في
نحو (محمد ظننت قائم) بل إنه يشمل أيضا توسط العامل في الكلام ، وعلى
ذلك يعتبر الفعل (وجدت) في الشاهد الأول ملغى ، لأنه جاء وسط الكلام
بعد (أن) واسمها . والفعل (إخال) في الشاهد الثاني ملغى لأنه جاء أيضا في وسط
الكلام ، إذ سبقه النفي ، ويترف ابن هشام أن الانفاء يكون أقوى إذا توسط
العامل بين الممولين ، عن توسطه للكلام . لذلك يجوز أن نقول (متى ظننت
زيدا قائما) بإعمال (ظن) هل الرغم من توسطه الكلام لجبته بعد الاستفهام .

والوجه الثالث : أنه من باب الاعمال ، ويكون نحرجه للشاهد كما يلي :
وجدت الفعل والقاهل ، ووجد ينصب معمولين الأول ذو ضمير الشأن مخدوف
على تقدير (وجدته) ، والجملة المسكونة من المبتدأ (ملاك) والخبر (الأدب)
في محل نصب مفعول به ثان له . وكذلك الأمر في الشاهد الثاني والتقدير (إخاله) .

مواضع حذف مفعولى الفعل الذى يتصحب مفعولين :

يشجع النحاة على أنه يجوز حذف مفعولى أو مفعول هذه الافعال فى حالتين :
الاولى بقصد الاختصار إذا دلّ عليهما دليل نحو قوله سبحانه وتعالى (أين شركائى الذين كنتم تزعمون ؟) حيث حذف مفعولا الفاعل (تزعم) لدليل ما قبلهما عليهما والتقدير (تزعمونهم شركائى) على أن (هم) مفعول أول ، و (شركائى) مفعول ثانٍ ونحو قول السكيت بن زيد فى مدح آل البيت :

بأى كتاب أم بأية سنة ترى حبهم طاراً على وتحسب

حيث حذف مفعولى الفعل (تحسب) لدلالة سابق الكلام عليهما ، والتقدير (تحسبه عاراً على) على أن هاء الغائب هو المفعول الاول ، و (عاراً) هو المفعول الثانى .

والثانية : بقصد الاختصار ، وذلك إذا لم يدل عليهما دليل . ويرى سيدييه والاختفش أنه لا يجوز حذف المفعولين دون أن يدل عليهما دليل ، أما أكثر النحاة فيجيزون حذفها مطلقاً لقوله تعالى (والله يعلم وأنتم لا تعلمون) إذ التقدير (يعلم الأشياء كائناً) مثلاً ، و (فهو يرى) إذ التقدير (يرى ما يمتدحه حقاً) وقبل : إن الحذف فى هذه الآية لدليل ، لأن قوله تعالى (أعزاه علم الغيب) يُشعر بالمفعولين . وكذلك قوله تعالى (وظننكم ظنّ السوء) أى ظننكم انقلاب الرسول والمؤمنين إلى أهلهم منتفياً أبداً ، فحذف ما يسد مسدّ المفعولين ، و (ظنّ السوء) مفعول مطلق مفيد للنوع ، ويرى بعض النحاة أن الحذف هنا للاختصار ، ذلك لأنه يوجد دليل على المفعولين المحذوفين فى قوله تعالى (بل ظننكم أن لن ينقلب الرسول) وهذا الدليل يشعر بمفعولين أو بما يسد مسدّهما .

ومن الأمثلة على ذلك قول العرب (كُنْ لَمْ يَسْمَعْ يَنْحَلْ) والتقدير (من لم يسمع يَنْحَلْ مسموعه حقاً) ويرى الرضى الاسترهادى أن المثال السابق يستبر من النوع الأول أى الحذف لدليل ، دلالة (يسمع) على المفعول الأول (مسموعه) ، وحال التخطاط على المفعول الثانى (حقاً)

ويرى يوسف بن سليمان بن عيسى الشنترى النحوى (ت/٥٧٦هـ) المعروف بالأعلم أن الحذف للاختصار يجوز فى أفعال الظن دون أفعال العلم ، وحجته فى ذلك كثرة السماع فى الأولى (أى أفعال الظن) دون الثانية (أى أفعال العلم)

ويجمع النحاة على منع حذف أحد المفعولين للاختصار أى بغير دليل ، وذلك لأن المفعولين هنا أصهما المبتدأ والخبر ، فكما لا يجوز الاتيان بمبتدأ دون خبر والعكس ، قبل دخول الناصخ ، وكذلك الشأن بعد دخوله . ولأننا إذا قلنا (علمتُ محمدًا فاضلاً) فإنه يتقدّر بـ (علمتُ فضل محمدٍ) لأن المقصود العلم بصفة محمد وهى الفضل ، والموصوف (محمد) ذريعة إلى ذلك ، فالمفعول فى الحقيقة هو المفعولين معاً ، وحذف أحدهما كحذف جزء الكلمة ، وذلك قابل أو ممنوع . ويجوز جمهور النحاة حذف أحد المفعولين اختصاراً لأن المحذوف لدليل كالمذكور ، وينع ذلك أبو اسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر بن مسكون الحضرمى الأشبيلي النحوى (ت/٥٨٩هـ) . ومن الشواهد التى استشهد جمهور النحاة بها على تجرّيز حذف أحد المفعولين المحذوفين اختصاراً قول عنزة بن شاذان

واقدر زاتٍ فلا تظنّ هديره منى بمنزلة الحبّ المكرم

حيث حذف مفعول (ظنّ) الثانى اختصاراً وتقديره (حاصلاً) وذلك جائز عند جمهرة النحاة خلافاً لابن مسكون .

الجملة بعد القول :

تحكى الجملة الفعلية بعد القول هذا بإجماع العرب . أما الجملة الاسمية فيحكيها البعض . وتكون الجملة في موضع نصب على المنعوية للقول .

ويذكر ابن هشام أن قبيلة سليم يعملون (القول) في الجملة الاسمية عمل (ظن) مطلقاً ، بلا شروط . وعلى هذا الأساس يروى قول امرئ القيس بن الحجر الكندي يصف فرساً بسرعة العدو :

إذا ماجرى شأوين وأبتلَّ عطمهُ تقولُ هزيرَ الرياحِ مَرَّتْ بأثابِ

حيث استعمل (تقول) بمعنى (ظن) فنصب مفعولين من غير شروط أو قيود ، المفعول الأول (تقول) ، والمفعول الثاني هو الجملة الفعلية (مَرَّتْ بأثابِ) وهي في محل نصب ، ومن هذا القبيل قول الخطابة يصف أسيره بالسرعة :

إذا قلتُ أُنْجِبْ أَهْلَ بَلَدِي وَضَعْتُ سِجْنَهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْحَجَرِ

حيث أجرى (قلت) مجرى (ظن) ولم تحك به الجملة بعده ، والدليل على ذلك أن همزة (ان) فتحت ولم تسكن ، و (أن) واسمها ونيرها أى إن و (مفعولها) مدت مسد مفعولى (قلت) . وغير قبيلة سليم يشترط لأعمال القول (عمل) (يظن) ستة شروط :

الشرط الأول : أن يكون مضارعاً ، فالفعل الماضي والأمر والمصدر والوصف لا يعمل شيئاً منها عمل (ظن) وجوز السير في أعمال الفعل الماضي المسند إلى ضمير الشاغب (قلت) نحر (أُنْجِبْتُ مَحْدًا مَسَافَرًا) على أن (محمداً) مفعول أول ، و (مسافراً) مفعول ثانٍ (قلت) . وجوز الكوفي أن يعمل فعل الأمر

المسند إلى ضمير المخاطب نحو ('قل' محمداً مسافراً) الإعمال ('قل') عمل ظن ،
و (محمداً) مفعول أول له ، و (مسافراً) مفعول ثان له .

الشرط الثاني : أن يكون الفعل المضارع مسنداً إلى ضمير المخاطب ؛ بأنواعه
اختلافه المفرد وغير المفرد ، والمذكر والمؤنث . فلا يجوز إعمال المضارع المسند
إلى ضمير متكلم أو غائب ، فلا نقول (أقول محمداً مجداً) على أن أقول تنصب
المفعولين (محمداً) و (مجداً) لأن الفعل مسند لضمير المتكلم ، كما لا يصح أن
تقول (يقول أخى محمداً مهملاً) لأن الفعل (يقول) وإن كان مضارعاً غير أنه
مسند لضمير الغائب لا ضمير المخاطب .

الشرط الثالث : أن يكون الفعل حالاً ، أى دالاً على الزمن الحاضر ، وعلى
ذلك فيشترط في الاستفهام ألا يكون بهل ، لأنها تخص المصارع للاستقبال ،
ولم يشترط هذا بعض النحاة . ورد هذا الرأي بقول عمر بن أبي ربيعة الخزومي :

أما الرحيلُ فدونَ بعد غدٍ فنى تقولُ الدَّارُ تجمعُنا

حيث نصب الفعل (نقول) مفعولين لأنه جاء بمعنى (تظن) المفعول الأول
(الدار) والمفعول الثاني جملة (تجمعنا) على الرغم من أنه ليس للزمان الحاضر
بل هو المستقبل لوجود متى التي تفيد الاستفهام عن وقوع ظنه في المستقبل .

ولا يتفق ابن هشام مع تحريم الشاهد على أنه جاء خارجاً عن القاعدة ،
فيقول أن (نقول) يدل على الزمن الحاضر ، و (متى) هى الأداة التي يحتاجون
بأنها تعطى للفعل (نقول) معنى الزمن المستقبل ، يقول ابن هشام أنها متعلقة
بالفعل (تجمعنا) لا ، (نقول) . وبهذا يبطل ابن هشام حجة القائلين بشرط
أن يكون الفعل للحال .

الشرط الرابع : أن يكون الفعل (تقول) بعد استفهام ، سواء كان المستفهم عنه الفعل أم بعض معمولاته ، وسواء كان الاستفهام بحرف أو باسم .

مثال لحجاء المستفهم منه بعض معمولات الفعل والاستفهام بالاسم قول عمرو ابن معدى كرب الزبيدي :

علام تقول الريح ينقل هاتفي إذا أنا لم أظنه إذا الخيل كرت

فلاستفهام في هذا الشاهد عن سبب القول لا عن القول نفسه ، وقد استعمل الفعل (تقول) بمعنى (ظن) ونصب مفعولين بعد الاستفهام بالاسم (ما) ، والمفعول الأول (الريح) والثاني جملة (ينقل) .

ومثال عمل قول بعد حرف الاستفهام قول بعض العرب (أقول للعميان عتلاء) حيث يعربون (للعميان) مفعلاً ثانياً للعمل (تقول) و (عتلاء) مفعولاً به أولاً له . وقد عمل الفعل (تقول) عمل (ظن) بعد الاستفهام بحرف الاستفهام (الهمزة) .

الشرط الخامس : ويشترطه سيبويه شيخ المدرسة البصرية والاختصاص أحد نخبة مدرسة البصرة ، وهو أن لا يفصل بين الفعل المضارع (تقول) وبين الاستفهام ، أي أن يكونا متصلين ، فلو قلنا (أنت تقول محمدٌ مسافرٌ) أي إذا فصلنا بين حرف الاستفهام الهمزة وبين الفعل المضارع (تقول) بالظهير (أنت) فيكون الفعل هنا للحكاية لا بمعنى (ظن) وفي هذه الحالة يعرب الظهير (أنت) مبتدأً وجملة (تقول) في محل رفع خبر المبتدأ ، و (محمدٌ) مبتدأً مرفوع ، و (مسافرٌ) خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول به للفعل (تقول) .

تقول ابن هشام أن كلا من السكونين والبصرين خالفوا سيمويه والاعشى في رأيها هذا ، فلم يميزوا الضمير فاصلا بين الاستفهام والفعل ، فأجازوا أن يتصب الفعل (تقول) مفعولين . وبعضهم يقول أن الضمير في هذه الجملة يعرب فاهلا لفعل مضمون يفهمه الفعل المذكور ، ولذلك قيل (أقول أنت تقول محمداً مسافراً) وفي هذه الحالة فإن الفعل المحذوف يكون غير مفصول عن الاستفهام ، فيذهب المفعولين (محمداً) و (مسافراً) .

ثم إن النحاة يصفون على أن الفصل بالطرف أو بالجور أو « قول القول » بأن كل المفعول مفعول لانه أو حالا أو غيرهما ، سواء كان الفاصل واحداً أو مفعولين ، على أن هذا الفاصل لا يطل عن الفعل فيذهب مفعولين مثال الفصل بالطرف كما في قول الشاعر :

أبعدُ بُعِدْ تقول الدار جامعة شملت بهم ، أم تقول البعد محتوماً

حيث جرى القول مجرى الظن في شطري البيت ونصب مفعولين هما في الشطر الأول (الدار) و (جامعة) ، وفي الشطر الثاني (ألبعد) و (محتوماً) على حين أن القول متصل في الشطر الأول من الاستفهام بالطرف (بعداً) ، وفي الشطر الثاني متصل بالاستفهام (أم) .

ومثال الفصل بالجور والجور نوع (ألبدار تقول زيداً مريضاً) حيث جرى القول مجرى الظن فنصب مفعولين هما (زيداً) و (مريضاً) على الرغم من أنه مفصول من الاستفهام بالجور والجور (في الدار) .

ومثال الفصل بمفعول (القول) قول الكهيت بن زيد الأسدي يمدح أهل مصر ويفضأهم على أهل اليمن :

أَجْهَلًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ أَمْرُ أَبِيكَ ، أَمْ مَتَّبِعْ أَهْلِيْنَا ؟

حيث أعمل (تقول) عمل (تظن) ونصب مفعولين (بَنِي لُؤَيٍّ) مفعولا أولا ، و (جهالا) مفعولا ثانيا ، وقد فصل بين همزة الاستفهام والفعل بفصل وهو (جهالا) واغتنر الفصل ، لأن الفاصل معمول للفعل ، إذ هو مفعول ثان له .

الشرط السادس : ويشترطه أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السويلى الأندلسى الماتى (ت ٥٩ هـ) ، وهو ألا يتمدى الفعل (تقول) بحرف الجر (اللام) لأن اللام تبعده عن معنى الظن ويصبح قولاً مسموعاً ، نحو (أنقولُ لزيد عمرو منطلقاً) حيث رفع كل من (عمرو) و (منطلق) بسبب تعديه باللام لذلك يعربان مبتدأ وخبراً والجملة الاسمية المكونة منهما فى محل نصب مفعول به للقول .

وخلاصة الكلام أن القول إذا كان بمعنى الظن واستوفى الشروط الستة التى ذكرت فإنه ينصب مفعولين ، فإن جاء فاقدا شرطاً من هذه الشروط لم يكن بمعنى الظن ، وإنما يكون بمعنى النطق والتلفظ فينصب مفعولاً به واحداً فقط ويكون للحكاية فى هذا الموضع .

هل تجوز الكتابة مع استيفاء الشروط نحو قوله تعالى (أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ) فى قراءة الخطاب حيث جاء الفعل المضارع (تقول) للحال وغير مفصول من أداة الاستفهام ، ومع ذلك فإنه ليس بمعنى الظن وعلى ذلك فهو لم ينصب مفعولين .

وروى قول العرب (هَلَامَ تَقُولُ الرَّمْحُ) بالرفع على الرغم من أن (تقول) تدل على الحال ولم يفصل بينه وبين الاستفهام فاصل أو بعبارة أخرى على الرغم من استيفائه لجميع الشروط ، وتكون فى هذه الحالة للحكاية . ففى المثال الاول

(تقولون) فعل وظاعل ، والجملة الاسمية المكونة من إن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول به للفعل (تقول) .

الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل :

الفعلان (أَعْلَمُ) و (أَرَى) اللذان أصلهما (هَلَمَ) و (رَأَى) فتعدّيان بهمزة التعدية في أولهما ، وأصلهما فعلان ينصبان المبتدأ والخبر باعتبارهما مفعولين . ويتعديتهما بالهمزة مفعولات ثلاثة ، الثاني والثالث منهما أصلهما مبتدأ وخبر نحو قوله تعالى (كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسْرَاتٍ عَلَيْهِمْ) حيث نصب الفعل (يُرَى) ثلاثة مفاعيل هي على الترتيب (هم) و (أعمال) و (حسرات) . ونحو قوله تعالى أيضاً (إِذْ يَرْيَكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً ، وَلَوْ أَرَأَيْتُمْ كَثِيرًا مِّنْ شَيْءٍ) حيث نصب الفعل (يُرَى) ثلاثة مفاعيل هي : الشكاف مفعولاً أولاً ، و (هم) مفعولاً ثانياً ، و (قليلًا) في المثال الأول ، و (كثيرًا) في المثال الثالث مفعولاً ثالثاً . ويرى ابن هشام أن نظير التماين السابقين ماضٍ من معنهما وهو خمسة أفعال أخرى هي :

١ - نَبَأَ : مثل نَبَأَتْ أَبَى أَخَاهُ مَسَافِرًا .

٢ - خَبَرَ : مثل خَبَّرَتْ عُمَرَا زَيْدًا حَرِيضًا .

٣ - حَدَّثَ : حدثت الرجل أخاه مَسَافِرًا .

٤ - أَنْبَأَ : مثل أَنْبَأَتْ مُحَمَّدًا هَلِيًّا قَادِمًا .

٥ - أَخْبَرَ : مثل أَخْبَرَتْ زَيْدًا عُمَرَا مَسَافِرًا .

ومما من أحكام في باب (ظن) وأخواتها ثابت لهذه الأفعال بالنسبة

المفعولين الثاني والثالث . فيجوز حذف أحدهما اختصاراً ومنه اقتصاراً ، ومن
الاناء والتعليق هن العدل . وابن هشام لا يمتنع مع التحاة الذين يمتنون الاناء
والتعليق مطلقاً في هذه الافعال ، سواء كان الفعل مبنيّاً للفاعل أم مبنيّاً للمفعول
بحجة أن المفعولين الثاني والثالث بمنزلة المفعول الثاني في غير هذا الباب والمفعول
الثاني لا يعلّق ولا يملأ .

ومن الشواهد على إتمام هذه الأفعال قول بعض العرب (البركة أعلمنا
الله مع الأكبر) فـ (البركة) مبتدأ ، و (مع الأكبر) خبره ، و (أعلم) اناء
لتوسطها بين المبتدأ والخبر وهي مبنية للفاعل . ومنها أيضاً قول الشاعر :

وأنت - أراى الله - أمنع عاصم - وأراى مستكفي وأسمع وأهب

حيث ألقى الفعل (أراى) عن العمل في المفعول - ولين الثاني والثالث وهما
(أمنع عاصم) حيث أن الجملة (أنت أمنع عاصم) وقد ألقى هل هذا الفعل
لتوسطه بين المفعولين الثلاثة والأصل (أراى الله إياك أمنع عاصم)
أو (أراىك الله أمنع عاصم) فلما قد تم المفعول الثاني أبطل بضمير الرفع
وجعل مبتدأ .

ومن الشواهد على تباين هذه الأفعال عن العمل قوله تعالى (ينبئكم إذا
مزّقكم كل ممزّق إنكم ألقى خاقٍ جديد) حيث تهرب (كم) مفعولاً أولاً للفعل
(ينبئ) وجملة (إنكم ألقى خلق) في محل نصب سدّت مسدّ المفعول الثاني
والثالث لينبئ . والفعل ينبئ معلق عن هذه الجملة بلام الابتداء المرحلة في خبر
إن ، ولذلك كسرت همزتها . أما جملة (إذا مزّقكم) فهي جملة شرطية (إذا) فيها

أداة شرط غير جازمة و (مَزَقْتُمْ) فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف للدلالة عليه بالفظ جديد ، يقال دير (إذا مَزَقْتُمْ تَجِدُون) وهذه الجملة معترضة بين المفعول الاول وما سدّ مسدّد المفعولين الثانى والثالث .

ومنها أيضا قول الشاعر :

حذارِ فقدُ بَيَّضْتُ أُنْكَ الذى سَنُجْزَى بما تَسْعَى فقسعد أو تشقى
حيث نصب الفعل (نَبَى) ثلاثة مفاعيل ، وقد هَدَى إلى مفعول واحد وهو الضمير الواقع نائب فاعل (تاء الفاعل) ، وعلق عن المفعولين الثانى والثالث باللام الواقعة فى خبر (إن) وهو (الذى) . وهذه اللام هى لام الابتداء التى لا يعمل ما قبلها فيما بعدها ، والاصل فيها أن تدخل على المبتدأ ولكنها تزحاق إلى الخبر عند دخول (إن) على الجملة الاسمية .

ويذكر ابن هشام رأى ابن مالك فى أن الفعلين (أرى) و (أعلم) اللذين أصلهما (رأى) الذى بمعنى (أبصر) ، و (علم) الذى بمعنى (عرف) متعدّان بواسطة همزة التعدية لمفعولين كما فى نحو قوله تعالى (من بعد ما أُرَاكُمُ ما تَحِبُّونَ) فالفعل (أرى) هنا ماضٍ منقول من (رأى) البصرية المتعدية لمفعول واحد إلى الفعل (أرى) المتعدى لمفعولين بواسطة همزة التعدية . و (كم) ضمير فى محل نصب مفعول أول لـ (أرى) و (ما) اسم موصول مبنى على السكون فى محل نصب مفعول ثانٍ لـ (أرى) . وجملة (تحبون) صلة الموصول لا محل لها من الاعراب . ومفعولا (أرى) و (أعلم) فى هذه الحالة هو حكم مفعولى (كسا) . وبسبب (كسا) هو كل فعل يتعدى إلى مفعولين أيضا فى الاصل مبتدأ وخبراً مثل (سأل وأعطى و ألبس ونسج) ولهذا

لا يصح تطبيق الأحكام الخاصة بالأفعال القلبية عليها ، إلا التعليق فلا يجوز فيها ، كما يجوز في مفعولها الخاف معاً إذا دليل عاينها دليل . ويجوز حذف مفعولها معاً لأن أفعالها ليس مبتدأ وخبراً ، أما امتناع إلغاء عملها بالامتناع الاخبار بالمفعول الثاني عن المفعول الأول .

وبعرض ابن هشام الاعتراض على رأى ابن مالك في التعاين (أعلم) و (أرى) ويتأخص في أمرين :

الأول أن (أعلم) بمعنى (عَرَفَ) حفظ أو سمع قلبه من التمدى لمفعول واحد إلى التمدى لمفعولين بالتضعيف لا بالهزة ، كما في نحو قوله تعالى (وَكَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهُمَا) . ويرى ابن هشام أن هذا الامتناع غير وجيه لأن القياس - جواز نقل - التمدى لواحد بالهزة ، نحو (البست زبدًا رَجِيَّةً)

والثاني : أن (أرى) البصرية صمغ تعاقبها بالاستفهام نحو قوله تعالى (رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّمُ الْمَوْتَى) حيث هذا (أَرِ) من (أرى) البصرية فمثل أمر للبناء ، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت ، والذون الباقية ، والياء مفعولاً أولاً ، وجملة (كَيْفَ تُخَيِّمُ الْمَوْتَى ؟) في محل نصب سدّت مسدّ المنعول الثاني لـ (أَرِ) المتأني عن العمل بالاستفهام (كَيْفَ) . ويرى ابن هشام أن هذا الاعتراض قد يرفض إذا كانت الرؤية في هذه الآية علمية .

وهناك رأى آخر يخرج هذا الشاهد من باب التعليق لاحتمال أن تكون (كَيْفَ) اسماً معرباً مجزواً عن الاستفهام بمعنى الكيفية ، ويكون مضافاً إلى الفعل بعده بتأنيده المص - بتقدير (أَرِنِي كَيْفَ تَخَيِّمُ الْمَوْتَى) .

الجملة الاسمية التي لها موقع من الاعراب

في بعض الأحيان يكون للجملة الاسمية محل من الاعراب ، وفي بعض الأحيان الأخرى لا يكون لها محل من الاعراب . والجملة الاسمية التي لها محل من الاعراب هي تلك التي يمكن أن تحمل محل الاسم المفرد . فإذا قلت (عادلٌ ملابسه نظيفة) فإن (عادل) يجر مبتدأ ، و (ملابسه نظيفة) هو المتحدث به عن عادل ، فهو خبر المبتدأ ، ومرفوع أن خبر المبتدأ يكون مرفوعاً . وإذا قلت هذه الجملة جاءت في مكان اسم مفرد مرفوع ، فهي في محل رفع . والاسم المفرد الذي تحمل محله هذه الجملة هو (نظيف الملبس) أي (عادلٌ نظيف الملبس) والجملة الاسمية يكون لها محل من الاعراب في المواضع التالية :

(١) إذا وقعت خبراً وموضعها رفع في بابي المبتدأ وإن ، ونصب في بابي كان وكاد ، نحو (الطفل ملابسه نظيفة) فـ (الطفل) مبتدأ أول ، و (ملابسه) مبتدأ ثان ، وهما الغائب في محل جر مضاف إليه ، و (نظيفة) خبر المبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول فـ نحو (إنَّ الطفل ملابسه نظيفة) لجملة (ملابسه نظيفة) في محل رفع خبر (إنَّ) ، و (كان الطفل ملابسه نظيفة) فالجملة (ملابسه نظيفة) في هذا المثال في محل نصب خبر (كان) .

(٢) إذا وقعت حالا : وموضعها نصب نحو قوله تعالى (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) فـ (أنتم سكارى) جملة اسمية مسكونة من المبتدأ (أنتم) وخبره (سكارى) والضمير (أنتم) يعود على (واو الجماعة) في (تقربوا) والجل بعد التكرات صفات وبعد المعارف أحوال وهذه الجملة بعد معرفة لأن

الضمير من أنواع المماثل لذا تهرب هذه الجملة في محل نصب على الحالية . ومن شواهد هذا القسم أيضا قوله تعالى (وما يأتينهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون) فجملة (وهم يلعبون) جملة اسمية مبتدأ فيها (هم) وخبر جملة (يلعبون) والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من فاعل (استمعوه) . ومن شواهد هذا القسم أيضا قول الرسول صلى الله عليه وسلم (أقرب ما يكون العبدُ من ربه وهو ساجدٌ) فجملة (وهو ساجد) جملة اسمية في محل نصب حال من اسم كان (العبد) .

(٣) إذا وقعت مفعولا به ومحلها النصب . وتقع الجملة مفعولا في ثلاثة مواضع :

أ - عند الحكاية بالقول أو مرادف القول : الحكاية بالقول نحو قوله تعالى (قال : إني عبدُ الله) فجملة الاسمية (إني عبد الله) المسكونة من إن وصاتها في محل نصب مفعول به لقول . ومرادف القول قيمان :

الاول ما يكون معه حرف التفسير نحو قول الشاعر :

وترميني بالطرفِ أي أنت مذنبٌ وتناديني لكنَّ إياك لا أقلى

فالجملة الاسمية (أنت مذنب) المسبوقة بحرف التفسير (أي) تقع في محل نصب مفعولا به لـ (ترميني) وهو مرادف للقول .

والقسم الثاني من مرادف القول هو ما ليس معه حرف تفسير نحو قوله تعالى (ودعى بها إبراهيم بنبيه ويعقوب يا بني إن الله اصطفى لك الدين) فالجملة الاسمية (إن الله اصطفى لك الدين) في محل نصب مفعولا به لمرادف القول .

تلك قراءة بعضهم : (فلعنوا ربّي أئبى مغلوب) فالجثة الاسمية (أئبى مغلوب) في محل نصب مفعول به للفعل (لعنوا) وهو مرادف للقول . ومن هذا القبيل قوله تعالى (يا صمّ الله في أولادكم) لذكر من (لفظ الاثنين) إذ يرى بعض النحاة أن الجثة الاسمية المكوّنة من المبتدأ (مثل) وخبره وهو شبه الجثة (لذكر) في محل نصب مفعول به للفعل يوصى ، وهو مرادف للمعكّاة بالقول .

(ب) عندما تقع مفعولا ثانيا كافى باب ثان . وهـ تقولان ثالثا كافى باب أحمل . ومن الشاهد على وروده مفعولا ثانيا في باب ظن قول الشاعر :

فإن ترعىني كُفمت أجور فيكمُ فإني شريتُ الحلم بعديك بالجهل

حيث جاءت الجثة الاسمية (كُمت أجور فيكم) المكوّنة من (كان) واسمها وخبرها مفعولا به ثانيا للفعل (يزعم) .

(ج) عندما يقع مفعولا في باب التعليق ، كقافي نحو قوله : (أولم ينكروا ما يصلحهم من حجة) لأنه يقال (فكرت فيه) ولكن الفعل هنا علق بالاسم . ثم عن الوصول في اللفظ إلى المفعول ، وهذا من حيث المعنى طالب له على معنى ذلك الخبر ، وعلى هذا تسكين هذه الجثة سادة بعد المفعولين ، ونحو (علمت من أبوك) حيث تقع الجثة الاسمية (من أبوك) في محل نصب مفعولا به للفعل (علمت) ونحو قوله تعالى (ولتعلمنّ أينما أشدّ عذابا) حيث جاءت الجثة الاسمية (أينما أشدّ عذابا) في موضع المفعولين .

٤ - إذا وقعت الجثة الاسمية مضافا إليه ومحلها الجار . ومما يضاف إلى الجثة : أسماء الزمان ظروفًا كانت أو أسماء ، نحو (لينذر يوم التلاق يومهم بارزون) حيث أضيفت الجثة الاسمية (يومهم بارزون) إلى ظرف الزمان (يوم) .

وحيث : وتختص عن سائر أسماء المكان بوجوب إضافتها إلى الجلة ، نحو :
(أجاسُ حيثُ محمدٌ يجاسُ) فالجلة الاسمية (محمد يجاس) في محل جر مضافة
إلى (حيث) .

وقائل : نحو قول الشاعر :

وأجبت قائل كيف أبت بصالح حتى ملأت ومُلتى عوادي

حيث جاءت الجلة الاسمية (كيف أبت بصالح) في محل جر مضافة إلى (قائل)

(ع) إذا وقعت الجلة الاسمية بعد (الهاء) أو (إذا) جواباً للشرط جازم :
الجلة المقرونة بالهاء نحو قوله تعالى (من يُضِلُّ فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم
يعمهون) فجلة (لا هادي له) وهي جلة اسمية مكونة من (لا) النافية للجنس
واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط ، والمقرونة بـ (إذا) نحو قوله تعالى
(وإن تصبهم سيئةً بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) فالجلة الاسمية
(هم يقنطون) المصدية بـ (إذا) في محل جزم جواب الشرط .

٦ - إذا جاءت الجلة الاسمية تابعة لمفرد وهي ثلاثة أنواع :

(١) الجلة الاسمية المنعوت بها أى تقع صفة ، وتكون جلة الصفة في محل
رفع أو نصب أو جر . مثال الجلة التي في محل رفع ، نحو قوله تعالى (من قبل أن
يأتى يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) فالجلة الاسمية المكونة من (لا) النافية
واسمها وخبرها (لا بيع فيه) فيها ضمير يعود على (يوم) وإذن فهذه الجلة في
محل رفع صفة ليوم ، و (يوم) فاعل الفعل (يأتى) مرفوع بالاضمة الظاهرة .

ومثال جلة الصفة التي في محل نصب في نحو قوله تعالى (وإذا أنزل هليلج

ما تُدعى من السماء تكونُ أنا عيدا) فجملته (تسكن لنا عيدا) في محل نصب
صفة له (مأثمة) .

ومثال جملة الصفة التي في محل جر نحو قوله تعالى : (ربنا إلك جامعُ الناس
ليوم لا ريبَ فيه) فجملته (لا ريب فيه) المكوّنة من (لا) النافية للجنس
واسمها وخبرها في محل جر صفة له (يوم) .

(ب) الجملة الاسمية المعطوفة بالحرف على جملة لها محل من الاعراب ، كما في
نحو قولنا (زيدٌ منطلقٌ وأبوه ذاهبٌ) و (زيدٌ مبتدأٌ مرفوعٌ بالضمّة الظاهرة
و (منطلقٌ) خبرٌ المبتدأ مرفوع بالضمّة ، و (الواو) حرف عطف والجملة الاسمية
المكوّنة من المبتدأ والخبر (أبوه ذاهب) إذا قدرنا أنها معطوفة على جملة
(زيد منطلق) فلا محل لها من الاعراب لأنها معطوفة على جملة لا محل لها من
الاعراب . وإذا قدرنا أنها معطوفة على الخبر المفرد (منطلق) كانت في محل
رفع لأنها تكون حينئذ معطوفة على ما له محل من الاعراب .

(ج) الجملة الاسمية المبدلة ، التي تقع بدلا لنحو قوله تعالى (ما يقالُ لك إلا
ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم) فالجملة الاسمية
المكوّنة من (إن) وممولىها تقع بدلا من (ما) وصلتها ، وهي في محل رفع
والمعنى (ما يقولُ الله لك إلا ما قد قيل) ومن ذلك أيضا قوله تعالى (وأسرّوا
النجومى الذين ظهروا هل هذا إلا بشرٌ ، لمحكم أفنانون السّحر) فجملته (هل هذا
إلا بشرٌ مثلكم) وهي جملة اسمية في محل نصب بدل من (النجومى) و (النجومى)
مفعول به للفعل (أسرّوا) .

٧ - إذا جاءت الجملة الاسمية تابعة لجملة لها محل من الاعراب ويقع ذلك
في باب عطف النسق وباب البدل خاصة .

مثال الجملة التابعة لجملة لها محل من الاعراب في باب النسق نحو (زيدٌ)
قام أبوه ، وأخوه قاعدٌ (فجملة (أخوه قاعدٌ) معطوفة على جملة (قام أبوه)
التي تقع خبرا لمبتدأ ، ومثال الجملة التابعة لجملة لها محل من الاعراب في باب
البدل نحو (أقولُ له ارحلُ لا إقامة لك بيتنا) حيث أبدلت الجملة الاسمية
المكونة من (لا) النافية للجنس واسمها وخبرها من جملة (ارحل) أو جملة (ارحل)
في محل نصب مفعول به ، فكذلك الجملة المبدلة منها في محل نصب كالجملة
التي تتبعها .

الجملة الاسمية التي لا محل لها من الاعراب :

الجملة الاسمية التي لا محل لها من الاعراب هي تلك التي لا تحمل محل المفرد
وهي سبعة أقسام نوضحها كما يلي :

١ - الجملة الابتدائية أو الاستأنفية وهي نوعان . الأولى : الجملة المانحة
بها النطق نحو قولنا ابتداءً (التليفونُ ناجحٌ) . ومن هذا القسم الجمل المانحة
بها سير القرآن الكريم . والثانية هي الجملة المنقطعة عما قبلها نحو (توفى الزعيمُ
الوطنيُّ ، رَحِمَهُ اللهُ عليه) ، فجملة (رحمة الله عليه) جملة مسانئة مستقلة
عما قبلها .

(-) الجملة المعترضة بين شيئين لافادة الكلام تقوية وتأكيدا أو تحسينا .

وتجىء الجملة المعترضة في عدّة مواضع منها :

بين الفعل ومفعوله أى فاعله كقول الشاعر :

وقد أدركتني والحادثاتُ جمّةٌ أسنةُ قومٍ لاضفافٍ ولا تُدرلُ

حيث جاءت الجملة الاسمية (الحوادثُ جمةٌ) معترضة بين الفعل (أدرك) وفاعله (أرسنة)

بين الفعل ومفعوله كما في نحو قول الشاعر :

وَبَدَّلَتْ - وَالذَّهْرُ ذُوَ تَبَدَّلَ هَيْفًا دَبْشُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمَالِ

حيث جاءت الجملة الاسمية (الذَّهْرُ ذُو تَبَدَّلَ) معترضة بين الفعل (بَدَّلَتْ) وبين مفعوله (هَيْفًا) .

بين المبتدأ وخبره نحو قول الشاعر :

وَفِينِ - وَالْأَيَّامُ يَعْتُرْنَ بِالْقَى - نَوَادِبُ لَا يَلْلَنُهُ وَفَوَاحُ

حيث اعترضت الجملة الاسمية (الْأَيَّامُ يَعْتُرْنَ بِالْقَى) بين المبتدأ المؤخر (نَوَادِبُ) ، والخبر المقدم ، وهو شبه الجملة (فِينِ) .

بين ما أصله المبتدأ والخبر ، نحو قول محمد بن بشير الخارجي في رجل وعده يتلوصل ثم مطاله :

لَعَلَّكَ - وَالْمَوْعِدُ حَقٌّ أَقَاؤُهُ - بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءُ

حيث اعترضت الجملة الاسمية (الْمَوْعِدُ حَقٌّ أَقَاؤُهُ) بين اسم لعل (كاف الخطاب) وخبرها ، وهو الجملة الفعلية (بَدَا لَكَ بَدَاءُ) ، والمروف أن (لعل) من أخوات (إن) أحد أقسام نواسخ الجملة الاسمية ، وأن اسم (لعل) أصله المبتدأ وخبرها أصله خبر المبتدأ .

بين الشرط وجوابه : نحو قوله تعالى (وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنْزِلُ - قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ) ، فالجملة الاسمية (وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنْزِلُ) جاءت معترضة بين فعل الشرط (بَدَّلْنَا) ، وجوابه وهو الجملة الفعلية (قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ) .

بن القسم وجوابه نحو قول النابتة الذبياني في اتهام بنى قريع بن عوف
بالاقتراء عليه :

لعمرى - وما عمرى على برئى
أقد نطقت بطلا على الأقارع

حيث قال (وما عمرى على برئى) وهي جملة اسمية جاءت معترضة بين
القسم (لعمرى) وجواب القسم وهو قوله (لقد نطقت بطلا على الأقارع) .
وتجبيء الجملة الاعتراضية أيضا بين الموصوف والصفة ، والموصول وصفاته ،
وبين أجزاء الصلة ، وبين المتضامين ، والجار والمجرور ، والحرف الناسخ وما دخل
عليه ، وبين الحرف وتوكيده ، وحرف التنفيس والفعل ، وقد ، والفعل ، وحرف
النفي ومنفيه ، كما تأتي بين الجملتين المستقلتين .

(٣) الجملة التفسيرية : وهي فضلة تكشف حقيقة ما جاء قبلها : وهي قسبان ،

القسم الأول هو ما تجبيء فيه مجردة من حرف التفسير نحو (وأمرأوا الذموى
الذين ظلموا . هل هذا إلا بشر مثلكم) إذا اعتبرنا جملة الاستفهام منسوبة
للذموى ، و (هل) للنفي .

والقسم الثانى هو ما تجبيء فيه الجملة مقرونة بـ (أى) نحو قول الشاعر :

وترمىنى بالطرفِ أى أنت مذنبٌ وتلقينى لكنَّ إتيالك لا أقوى

حيث يصح أن نعتبر الجملة الاسمية (أنت مذنب) لا محل لها من الاعراب
لأنها تفسر وتوضح معنى (ترمينى بالطرف) أما لو اعتبرنا الفعل (ترمى) بمعنى
تقول ، فإن الجملة تعرب بدلا ، كما سبق أن ذكرنا .

٤ - الجملة المحاب بها القسم نحو قوله تعالى : (والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين) حيث جاءت الجملة الاسمية (إنك لمن المرسلين) المكونة من (إن) ومفعولها ، جواباً للقسم ، ولا محل لهذه الجملة من الاعراب .

٥ - الجملة الواقعة جواباً للشرط في حالتين :

الحالة الأولى : أن يكون الشرط غير جازم مطلقاً مثل جواب (لو . لو لا . لما . كيف) نحو (لو اجتهدت لكنت من الناجحين) فجملة (كنت من الناجحين) هي جواب الشرط ولا محل لها من الاعراب ، ونحو (لو لا النيل لأصبحت مصر صحراء مجربة) فجملة (أصبحت مصر صحراء مجربة) لا محل لها من الاعراب لأنها جواب شرط غير جازم وهو (لو لا) .

والحالة الثانية : أن يكون الشرط جازماً يمكن جملة الجواب لم تقترن بالفاء ولا بأداة الفجائية نحو (إن تقم أنا قائم) فجملة (أنا قائم) تقع جواباً للشرط ، وكان حقاً أن تكون في محل جزم غير أنها في هذا المثال لا محل لها من الاعراب لأنها غير مقترنة بالفاء أو بأداة الفجائية .

٦ - الجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف ، الجملة الواقعة صلة لاسم نحو (جاء الذي قام أبوه) فد . (الذي) اسم موصول في محل رفع فاعل للفعل (جاء) وبلى اسم الموصول دائماً جملة تسمى صلة الموصول ، هذه الجملة لا محل لها من الاعراب .

٧ - الجملة التابعة لما لا محل له من الاعراب نحو (قام زيد ولم يقم عمرو) فإذا اعتبرنا الواو هنا حرف عطف ، فإنها تعطف جملة (لم يقم عمرو) على جملة (قام زيد) وحيث أن جملة (قام زيد) جملة ابتدائية لا محل لها من الاعراب ، فإن الجملة المعطوفة عليها لا محل لها من الاعراب كذلك .

التوابع

التوابع جمع تابع ، والتابع في النحور هو ما يتبع غيره في إعرابه ، أو بعبارة أوضح : التابع هو ما ليس له كيوان إعرابي مستقل بذاته ، بل إنه إنما يصف كلمة أخرى في الجملة فيتبعها في إعرابها . وفسر ذلك بأننا عرفنا أن الرفع علامة الاستناد ، وأن الخفض (الجر) علامة الإضافة وأن النصب علامة النضلة (المسكّل) التي لا هي باستناد ولا بإضافة . ومن ثم يتضح لنا أن كل مرفوع مسند إليه أو تابع المسند إليه وأن كل مخفوض مضاف إليه أو تابع المضاف إليه ، وأن كل منصوب فضلة لاهي مسند إليه ولا مضاف إليه ، أو تابع لهذه الفضلة . ومعنى أن التابع وصف المتبوع أنه ما كان من المتبوع كأنها شيء واحد ، وإذا كان للتابع مثل هذه الصلة بالمتبوع فهو إنما ينطبع على مثاله ويحتذى أثره ويكون له ما للمتبوع من صفات وخصائص .

ومن أبرز هذه السمات الإعراب ، فإن كان المتبوع مرفوعا ، كان التابع مرفوعا مثله ، وإن كان مخفوضا كان التابع مخفوضا مثله ، وإن كان منصوبا كان التابع منصوبا مثله أيضا . ولما كان التابع والمتبوع كالشيء الواحد أو بمعنى آخر كالكلمة الواحدة ، فإنه لا يصح انفصال بينهما بشيء أجنبي محض عنهما .

ومما اعتبر غير أجنبي عن التابع والمتبوع فجاز أن يفصل بينهما :

أ - معمول التابع : كقافي نحو قوله تعالى (ذاك حشر عايناهم) حيث فصل معمول الوصف وهو الجار والجرور (عايناهم) عن المفعول (حشر) والمنعوت (حشر) .

ب - معمول المتبوع : نحو قوله (يعجبني إكرامك عراً للشديد) حيث فصل (عراً) وهو معمول المنعوت وهو المصدر العامل عمل فعله (إكرام) بينه وبين النعت (الشديد) .

ج - عامل المتبوع نحو (العامل أكرمت الفقير) حيث فصل الفعل (أكرم) عامل النصب في المنعوت (العامل) بينه وبين النعت (الفقير) .

د - معمول العامل : كافي نحو قوله تعالى (سبحان الله عما يصفون) عالم الغيب حيث فصل (عما يصفون) وهو معمول العامل بين النعت (عالم الغيب) وبين المنعوت وهو (الله) .

هـ - جواب القسم نحو (بل وربّي لأتأينكنّ عالم الغيب والشهادة) ، حيث فصل جواب القسم (لأتأينكنّ) بين النعت (عالم الغيب) والمنعوت (ربّي) .

و - الجملة الاعتراضية : كافي نحو قوله تعالى (وإنه قسم - لو تعلمون عظيم) حيث فصلت الجملة الاعتراضية (لو تعلمون) بين النعت (عظيم) والمنعوت (قسم) .

ومما يجب التنبيه إليه في هذا المجال أنه لا يجوز تقديم التابع على المتبوع . ويحدد ابن هشام التوابع بخمسة هي : النعت مثل (صارت برجل صالح) ، والتوكيد مثل (أقبل الرئيس) ، و (أقبل الرئيس نفسه) ، وعطف البيان نحو (جاء أبو خليل إبراهيم) ، وعطف النسق نحو (دخل عادلٌ وهلى) والبدل نحو قوله تعالى (أهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم) . وكان النحاة القدماء غير الرضى الاسترا باذى شارح كافية ان الحاجب بعموم التوابع إلى أربعة أقسام ، بقسم عطف النسق إلى عطف البيان في باب واحد .

النعته

يضع ابن هشام تعريف ابن مالك ناظم الألفية للنعته أمام أعيننا ، ثم ينقله بما يبين لنا دقته في الالتزام بشروط التعريف المنطقي الذي يحتم أن يكون تعريف أى شئ جامعا مانعا ، أى يجمع كل ما يدخل تحته ، وينم عن دخول كل ما يختلف عنه ، وعلى ذلك فمن عيوب التعريف أن يكون غير شامل ، أو أن يكون غير جامع .

يقول ابن مالك : أن النعته هو التابع الذى بكل متبوعه . فدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق به . وابن مالك بتعديده التابع بأنه الذى بكل متبوعه ، يخرج كلا من عطف النسق والبطل من هذا التعريف ، لأنهما لم يقصد بهما أصلا تكميل متبوعها بإيضاح أو بتخصيص ، كما أن تحديده لثلاث بأنه يدل على معنى فى المتبوع ، يخرج عطف البيان والتوكيد ، لأنهما لا يدلان على صفة ، ومعنى فى متبوعها ولا فيما يتعلق به ، ذلك لأنهما نفس متبوعها .

وهذا المسكل ، أى النعته يكون موضعاً لمتبوعه إذا كان المتبوع معرفة ، نحو (جاء زيد التاجر) حيث جاء (التاجر) صفة لـ (زيد) وزيد معرفة ، فالصفة هنا أضافت التوضيح ، نحو (جاء زيد التاجر أبوه) فـ (التاجر) فى هذا المثال صفة لـ (زيد) المرفوعة ، وقد وضحت الصفة هنا شيئا يتعلق بزيد (أبوه) .

ويكون النعته مخصصاً لمتبوعه إذا كان المتبوع نكرة ، نحو (جاءنى رجلٌ تاجرٌ) و (جاءنى رجلٌ تاجرٌ أبوه) فـ (تاجر) فى كل من المثالين وصف لهذا الاسم النكرة (رجل) وقد خصص فى المثال الأول هذا الاسم النكرة ، أما فى

المثال الثاني فقد خصص شيئاً يتعاق بهذا الاسم النكرة . والمقصود بالتخصيص
تقابل الاشتراك المعنوي فيها وتضييق عدده ما تشمله والتخصيص عند النحاة
درجة من التعريف .

ويرى ابن هشام أن تعريف أو (حدّ) ابن مالك غير شامل لأنواع النعت كلها
ذلك أنه عرّف النعت بأنه التابع الذي يكمل متبوعه ، فشمّل بذلك النعت
الذي يوضح المعرفة ، والنعت الذي يخص النكرة ويذكر ابن هشام أنه
توجد أنواع من النعت تجب لأغراض أخرى لم يشملها تعريف ابن مالك .
وحدد منها أربعة أنواع من النعت هي :

أ - النعت الذي يكون لجرد المدح نحو قوله تعالى (الحمد لله رب العالمين)
فـ (رب) في هذا المثال نعت جاء لجرد المدح .

ب - النعت الذي يكون لجرد الذم نحو قوله تعالى (أعوذ بالله من الشيطان
الرجيم) حيث جاء (الرجيم) نعت لجرد الذم .

ج - النعت الذي يبيّن للترحم أي إظهار الرحمة والحنان للغير نحو (اللهم
أن عبدك المسكين) ، فـ (المسكين) في المثال السابق نعت مقصود به الترحم

د - النعت المقصود به التوكيد : نحو قوله تعالى (وإذا نُفِخَ فِي الصورِ
نفخة واحدة) فـ (واحدة) نعت مقصود به مجرد التوكيد .

والحقيقة أنّ الأصل في النعت أن يكون للإيضاح أو التخصيص ، وأنه قد
يخرج عن الأصل إلى غرض من الأغراض الأربعة التي ذكرها ابن هشام .
ما يتفق فيه النعت مع المنعوت :

لفهم رأي ابن هشام في هذا الموضوع نقول إن النحاة قدّروا النعت إلى

قسمين : نعت حقيقى ونعت سبى . النعت الحقيقى هو الذى يتعلق بالمنعوت .
نفسه نحو (محمدٌ رجلٌ ناجحٌ) فـ (ناجح) نعت يتصلّق بالمنعوت (رجل)
مباشرة ، أمّا النعت السبىّ فيصف شيئاً يتعلّق بالمنعوت نحو (زارنى رجلٌ
كريمٌ أبواه) فـ (كريمٌ) نعت يصف (أبواه) الذى يتعلّق بالمنعوت (رجلٌ)

ويقرر النحاة أن النعت الحقيقى يطابق منعوته فى أربعة أمور مما :

أ - التعريف والتسكير .

ب - التذكير والتأنيث .

ج - الافراد والتثنية والجمع .

د - الاعراب (الرفع والنصب والخفض) .

نحو (سافر التلميذان الناجحان) و (سلمت على التلاميذ الناجحين)
و (كافأت تلميذاً ناجحاً) و (وشجعت تلميذة مجدة) و (وتوفقت التلميذات
المجتهدات) .

أما النعت السبى ، أى الوصف المرفوع فاعله ، أو بمجازة أوضح : الوصف
الذى يعمل عمل فعله فيرفع فاعلاً ، نحو (جاءنى بفتٌ كريمٌ أبواها) و (هذان
ولهان فاضلةٌ أخلاقهما) فـ (كريمٌ) فى المثال الاول ، و (فاضلةٌ) فى المثال
الثانى ، ايمان نوهما وصف ، وكل منهما يرفع فاعلاً ، هو (أبوان) فى المثال
الاول ، (أخلاقى) فى المثال الثانى . وهذان الوصفان يعربان نعتين سببيتين تابعتين
لمسبقتهما فى الاعراب ، أى (بفت) فى المثال الاول ، و (ولهان) فى المثال
الثانى ، وإن كانا وصفين فى المعنى لشئيهما يتصل مع ما قبلهما عن طريق

الضمير العائد عليه وهو (ها) الغائبة المضاف إلى (أبوأن) في المثال الاول ،
و (هما) للمضاف إلى (أخلاق) في المثال الثانى .

ويوضح لنا من المثالين السابقين أن النعت السببى يطابق ما قبله ، أى المنعوت
في أمرين ، ويطابق ما بعده في أمرين آخرين على التفصيل التالى :

يطابق ما قبله فى :

(أ) التعريف والتنكير .

(ب) الاعراب (الرفع والنصب والحذف) .

ويطابق ما بعده فى :

(أ) التذكير والتأنيث .

(ب) الافراد والتثنية والجمع .

والسبب فى ذلك أن هذا الوصف الذى يعرب اعتسابياً ، كالفعل معنى
واستعمالاً ، ويعرب عليه ما يترتب على الفعل من مطابقتها للفاعل فى النوع
وفى العدد .

ومثال النعت السببى الذى يطابق ما قبله فى التعريف والتنكير والاعراب .
ويطابق فى نفس الوقت ما بعده فى التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع
(زُرتُ طفتين مسافراً أبوهما) .

توضيح كلام ابن هشام على ضوء الكلام السابق :

يقول ابن هشام : أنه يجب موافقة النعت ههؤماً ، سواء كان حقيقة أم سببياً
لما قبله فى أمرين :

أولها : فيما هو موجود فيه من أوجه الاعراب الثلاثة .

وثانيهما : فيما هو موجود فيه من التعريف والتشكيك ، نحو (جاءني زيدٌ الفاضلُ)
و (رأيتُ زيداً الفاضلَ) و (مررتُ بزيدٍ الفاضلِ) و (جاءني رجلٌ فاضلٌ)
و (جاءني رجلٌ كريمٌ أبواه) و (سلمتُ على الرجلِ الكريمِ أخلاقه) و (أكرمتُ
البياتِ الكرامِ آباؤهن) .

أما من حيث النوع (التذكير والتأنيث والعدد والافراد والتثنية والجمع)
فيختلف فيها النعت الحقيقي عن النعت السببي .

ويرى ابن هشام أن النعت يوافق المنعوت في النوع والعدد إذا رفع ضمير
الموصوفِ المستتر ، ومعنى كلامه أنه إن كان الوصف نعتاً حقيقياً ، نحو (جاءني
امرأةٌ كريمةٌ) فالوصف (كريمة) يرفع فاعلاً له ضميراً مستتراً تقديره هو يعود على
(امرأة) أي الموصوف ، وكذلك يرفع الوصف في كل مثالي من الأمثلة التالية
فاعلاً يعود على الموصوف نحو : (جاءني رجلان كريمان) و (جاءني رجالٌ كريمٌ)
فهـ (كريمان) في المثال الأول ، و (كريم) في المثال الثاني كل منهما وصف يرفع
فاعلاً ضميراً مستتراً يعود على الموصوف (رجلان) في المثال الأول ، و (رجال)
في المثال الثاني ، وتنطبق القاعدة السابقة على الأمثلة التالية أيضاً (جاءني
امرأةٌ كريمةٌ الأب) و (جاءني امرأةٌ كريمةٌ أبا) و (جاءني رجلان كريمان الأب)
و (جاءني رجلان كريمان أبا) و (جاءني رجال كريم الأب) و (جاءني رجالٌ
كريمٌ أبا) فالوصف في كل الأمثلة السابقة يوافق الموصوف في العدد وفي النوع
لأنه يرفع ضميراً مستتراً يعود على الموصوف . وهذه هي القاعدة عند ابن هشام .

ففي المثال الأول (جاءني امرأةٌ كريمةٌ الأب) تعرب (جاءني) فعلاً

ما ضيا مبنيًا على الفتح والياء الساكنة للتأنيث ، والنون الوافية ، وباء المتكلم ضمير مثنى على السكسر في محل نصب مفعول به ، و (امرأة) فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، و (كريهة) نعت لامرأة مرفوع مثله ، وهو وصف يرفع فاعلا ضميرا مستترا تقديره (هي) يعود على (امرأة) ، و (الأب) مضاف إليه مجرور بالسكسرة الظاهرة . وفي المثال الثاني (جاءني امرأة كريهة أباً) ، يعرب (جاءني) فعلا ومفعولا به ، و (امرأة) فاعلا و (كريهة) وصف يعرب نعتا لامرأة مرفوعا مثله ، و فاعل الوصف ضمير مستتر تقديره (هي) يعود على (امرأة) ، و (أباً) تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

والوصف في المثالين الأخيرين اللذين أعربناهما يسمى بالوصف المجازي ، وهو الوصف الذي يجري على غير من هو له ، وذلك بأن يُحوّل الاسناد عن الاسم الظاهر إلى ضمير الموصوف ، - (كريهة) في المثالين وصف يرفع ضميرا مستترا يعود على الموصوف ، ولم يرفع الوصف الاسم الظاهر (أب) . والاسم الظاهر هنا إما أن يكون معرفة فيجرب بالاضافة نحو (جاءني رجال كرام) (الأب) فقد رفع الوصف (كرام) فاعلا ضميرا مستترا يعود على (رجال) فعنض الاسم الظاهر المعرفة (الأب) بالاضافة . أما إذا كان الاسم الظاهر نكرة فإنه ينصب على التمييز ، فنقول (جاءني رجال كرام أباً) ، فقد رفع الوصف (كرام) ضميرا مستترا يعود على الموصوف (رجال) ، فنصب الاسم الظاهر النكرة المنوثة أباً على التمييز .

النعت السببي :

يقول النحاة ان الوصف الذي يقع مرفوع النعت إذا رفع فاعلا اسما ظاهرا متصلا بضمير يعود على المنعوت مباشرة ويربط بينهما وبين هذا الاسم الظاهر

الذى ينصب عليه معنى النعت ، أو ضميرا بارز يعود على ما قبله ، فإنه يكون في هذه الحالة نعتا صبيها تابعا لما قبله وإن كان في الواقع وصفا لما بعده ، الذى يتصل مع ما قبله بالضمير العائد عليه . نحو (جاءنى رجل كريم أبواه) ، و (هذان رجلان كريمه أخلاقهما) فالضمير في (أبواه) يعود على الرجل ، والضمير في أخلاقهما يعود على (الرجلان) .

والنعت السبى ، أى الوصف الذى بهذه الصفة يقول النحاة انه يوافق ما بعده فى النوع وفى العدد ، مع موافقة ما قبله فى التشكير والتعريف والاعراب . لأن الوصف فى هذه الحالة تكون كالفعل من حيث المعنى والاستعمال ، ويترتب عليه ما يترتب على الفعل من مطابقتها للفاعل فى النوع والعدد . ويمبر ابن هشام من ذلك بقوله (وإن رفع الظاهر أو الضمير البارز أعطى حكم الفعل) ومفهوم كلام ابن هشام أن النعت فى هذه الحالة يؤنث وبذلك طبقا لحالة مرفوعه (فاعله) سواء أ كان المذموم كذلك أم لا . هذا من حيث النوع . أما من حيث العدد فهو يرى أنه يجوز فيه وجهان : الأول ، أنه يصبح كالفعل فى تجريد من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى ، نحو (مررت برجل قائم أمه) و (قابلت رجلا مريضا أبواهما) ، و (جاءتنى طالبات كثيرة طالبهن) فالنعت فى الأمثلة السابقة (قائم) و (مريضا) ، و (كثيره) يلاحظ أنه مفرد أى مجرد من علامة التثنية والجمع سواء كان ما بعده مفردا كما فى المثال الأول (أمه) ، أو مثنى كما فى المثال الثانى (أبواهما) ، أو جمعا كما فى المثال الثالث (طالبهن) . أما الوجه الثانى فهو أن النعت يجوز فيه أن يطابق ما بعده فى العدد (الافراد والتثنية والجمع) ، فيجوز أن يقول (مررت برجلين قائمين أبواهما) بثنية الوصف (قائمين) ، و (مررت برجلين قائمين أبواهما)

يجمع الوصف (قائمين) كلما كما نقول (مررت برجالين قائما أبواهما) و (مررت
برجال قائما أبواهم) أي بالحق علامات الثنية والجمع في كل من الفعل والوصف
وهي اللفظة المعروفة بلغة (أكلوني البراغيث) والنعمة السببي فضلا عن علاقته
بمرفوعة ، فانه يجب أن يطابق منصوبة في حركات الاعراب وفي التعريف والتكثير
وذلك نحو (قابلت الطالبة السكرية أخلاقها) و (سلمت على التلاميذ كريمة
أخلاقهم) و (السكرية) في المثال الأول يطابق المنعوت (الطالبة) في التعريف
كما يطابق في الاعراب فكلاهما منصوب ، و (كريمة) في المثال الثاني يطابق
المنعوت (تلاميذ) في التكثير ، كما يطابق في الاعراب إذ أن كلاهما مخفوض .

وبرى ابن هشام أنه يجوز في الوصف المسند إلى السببي المجموع جمع تكسیر
الأفراد والتكسير أي عدم المطابقة أو المطابقة ، فيقال (مررت برجال قائم
أباؤهم) حيث أفرد (قائم) فلم يطابق النعت مرفوعة ، ويقال (مررت برجال
قيام أبواهم) يجمع الوصف جمع تكسير (قيام) ومطابقته لمرفوعة . وسيبويه
يرى أن للمطابقة في هذه الحالة هي الأنصح ويجب عدم المطابقة أو بعبارة أخرى
يجب الأفراد في النعت السببي المنثى فنقول (عطفت على طالبين مسافرا
أبواهما) أمّا إذا كان النعت السببي جمع مؤنث سالم أو جمع مذكر سالم فيجوز
فيه الوجهان . لكن الأفراد هو الأنصح ، فنقول (مررت بطالبات قائم أبواهن)
و (مررت بطالبات قائمين أبواهن) والوجه الأول هو الأنصح ، ونقول
(سلمت على رجال قائم أبواهم) و (سلمت على رجال قائمين أبواهم) والوجه
الأول هو الأنصح .

الأشياء التي تجيء نعتاً :

ليس من شرط اللمب أن يكون مشتملاً ، فقد جاء النعت في الاستعمال مشتملاً

نحو (عاقل) أى اسم الفاعل فى نحو (هذا نعيمٌ عاقلٌ) كما جاء عهد مشتق (جامدا) كما فى نحو (هذا قاضٍ عدلٌ) و (لهذا محمد بن عبد شمس) ، و (احترمت أستاذاً ذى علم) و (مررت بمخالفٍ هذا) فـ (عدل ، وابن ، وذو ، وهذا) نعوت جامدة ، ونفصل الكلام فيما يجرى . نعتا على النحو التالى :

١ - الاسم المشتق : والمقصود بالمشتق الاسم الذى يدل على حدث وصاحبه أى من قام بالفعل أو انصف به أو وقع عليه أو منبه . ويشمل ذلك الاسماء المشتقة العاملة وهى : اسم الفاعل نحو (كاتب) واسم المفعول نحو (مكتوب) وما هو بمعنى نحو (فاعل) بمعنى مفعول فى مثل (أمين وجريح) وصيغ المبالغة ، والصفة المشبهة مثل (حسن) وأفضل التفضيل مثل (أفضل) أما الاسماء المشتقة الغير العاملة كاسم الزمان والمكان ، واسم الآلة ، فلا ينعى بها لأنها لا تدل على صاحب الحدث ، بل هى مشتقة بالمعنى الاعمال .

٢ - الاسم الجامد المشبه للاسم المشتق فى المعنى ، أى أنه يفيد ما يفيد الاسم المشتق من المعنى وهو المسمى بالمشتق تأويلاً ، ومن الجامد المشبه المشتق أو المؤول المشتق .

(١) اسم الإشارة الزمانية مثل (هذا) وفروعه . وهى معارف فلا تقع نعتاً إلا باسم معرفة نحو (احترمت محمداً هذا) أما الإشارة المكانية فلا تقع نعتاً بنفسها ، ولكن تتعلق بمحذوف يكون هو النعت نحو (مررت برجل هنا) فـ (هنا) ليس نعتاً ولكنه متعلق بنعت محذوف والتقدير (مررت برجل كأنه موجود هنا) وينعت باسم الإشارة لأن يفيد ما يفيد الاسم المشتق ، إذ أن هذا فى المثال السابق بمعنى (الحاضر) .

(ب) (ذو) بمعنى صاحب ، ومثلها فروعه ، وهي (ذوا - ذوى) للمثنى المذكر ، و (ذو - ذوى) لجمع المذكر ، و (ذات) للمفردة المؤنثة ، و (ذاتا ذاتي) للمثنى المؤنث ، و (ذوات) لجمع المؤنث ، ولا تكون نعتا إلا لاسم نكرة نحو (صادقت رجلا ذا أخلاق) فـ (ذا) نعت لـ (رجل) وهو اسم نكرة . وينعت بـ (ذو) لأنها تفيد ما يفيد الاسم المشتق إذ أنها في المثال السابق بمعنى (صاحب) ويوصف كذلك بـ (ذو) الموصولة وفروعه ، وصائر الموصولات الاسمية المبدوءة بـ (أل) كالذي والتي ، وبـ (أل) نفسها كما في نحو (كافأت الطالب الذي نجح) ولا خلاف في مجيء اسم الموصول نعتا سوى في (من) و (ما) إذ يميزه بعض النحاة وعنمه آخرون ، ولما كانت الموصولات معرفة وجب أن يكون منعوتهما معرفة أيضا كالنحال السابق .

(ج) أسماء النسب نحو (مررت برجلٍ دمشقيّ) وينعت باسم النسب لأنه يفيد ما يفيد الاسم المشتق إذ معناه (منسوب إلى دمشق) .
(د) أسماء الأعداد نحو (اشتريت الكتب الخمسة) فاسم العدد (الخمس) نعت لـ (الكتب) وقد افاد اسم العدد ما يفيد الاسم المشتق لأن معناه (المعدودة خمسة) .

(هـ) لفظ (أَيّ) : إذا أضيف لنكرة تماثل المنعوت في المعنى نحو (اتخذتُ صديقا - أيّ صديق) فـ (أَيّ) نعت فـ (صديقا) ، و (صديق) مضاف إلى (أَيّ) وهو نكرة مثل منعوت (أَيّ) .

(و) لفظ (كل - جده - حق) إذا أضيفت إلى اسم جنس يكتل بمعنى الموصوف نحو (أنت الرجلُ كلُّ الرجل) ، و (عدا صديقيُّ جدهُ وفِّي) ، و (أنت الزميلُ حقُّ الزميل) .

٣ - المصدر : نحو (هذا رجلٌ عدلٌ) و (هذا رجلٌ زورٌ) ، وهذا رجلٌ فطرٌ) ، و (هذا رجلٌ رِضا) ، والكوفيون يؤولون المصدر بالمشتق ، أى (هذا رجلٌ عادلٌ) ، وهذا رجلٌ زائرٌ) و (هذا رجلٌ مفطرٌ) ، و (هذا رجلٌ مرضىٌ) .

أما البصريون فيرون أنَّ النعت هنا على تقدير مضاف ، فالأصل (هذا رجلٌ ذو عدلٍ) و (هذا رجلٌ ذو زورٍ) ، و (هذا رجلٌ ذو فطرٍ) ، و (هذا رجلٌ ذو رِضا) فحذف المضاف (ذو) وأقيم المضاف إليه أى المصدر مكانه ، ولهذا التزموا إنزاده وتذكيره بالاضبط كما يلتزمون أفرادُه وتذكيره في حالة وجود (ذو) ، فيقال (هذا رجلٌ ذو عدلٍ) ، و (هذه امرأةٌ ذاتُ عدلٍ) ، وهذان رجلانِ ذوا عدلٍ) ، و (هؤلاء رجالٌ ذوو عدلٍ) ، و (هؤلاء نساءٌ ذواتُ عدلٍ) .

٤ - النعت الجملة : ينبئ النعت في اللغة العربية مفرداً وجملة . ومنه ابن هشام الجملة النعت شروطاً ثلاثة . شرط منها في المنعوت وهو أن يكون نكرة لفظاً ومعنى ، أو نكرة معنى .

مثال المنعوت النكرة لفظاً ومعنى قوله تعالى (وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ) حيث جاء المنعوت (يومًا) نكرة في اللفظ والمعنى كليهما ، وجملة (تَرْجَعُونَ) في محل نصب نعت لـ (يومًا) المنعوت النكرة في المعنى فقط هو المعرف بالالجبسية ، فإنَّ معناه نكرة ، فهو في الحقيقة فرد مبهم ، وهذا كما نحو قول الشاعر :

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْلِ بِسَبْثِي فُضِيْتُ نَحْتًا قَاتٌ لَا يَسْتَبِي

حيث جاءت الجملة الفعلية (يسبني) في محل جر صفة لـ (التميم) على حين أن الموصوف معرفاً بال وساغ أن نعرب جملة (يسبني) صفة في هذا الموضع ، لاحالاً كما تقول القاعدة (الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال) لأن (آل) هنا جنسية ، و (آل) الجنسية تعرف ما تدخل عليه في الانظر فقط ، ويظل نكرة في المعنى .

والشرطان الآخران في جملة النعت ، الشرط الأول أن تكون جملة النعت مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف أو بعبارة أخرى أن تحتوى جملة النعت على ضمير يعود على المنعوت مطابق إياه في تذكيره وتأنينه ، وفي إفراده وتنزيهه وجمعه . وقد يكون هذا الضمير ملفوظاً به في الجملة نحو قول امرئ القيس في وصف فرس :

مكرّر مفرّ مقبل مدبرٍ معاً كجلود صخري حطّ السيل من عل

حيث جاءت الجملة الاسمية (حطّ السيل) زمتاً لـ (صخر) وفيها ضمير هو هاء الغائب يعود على المنعوت (صخر) ونحو قوله تعالى (قوا أنفسكم وأهليكم ناراً وقودها الناس والحجارة) حيث جاءت الجملة الاسمية (وقودها الناس والحجارة) في محل نصب صفة لـ (ناراً) ، وفي جملة النعت ضمير (ها) الغائبة يعود على المنعوت (ناراً) .

وقد يكون هذا الضمير مقدّراً كما في نحو قوله تعالى (واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً) أي (لا تجزي فيه) حيث حذف الضمير (هاء الغائب) ولـ كن المعنى يستلزم تقديره فهو في حكم الموجود ، والشرط الثاني في جملة النعت وهو شرط ينفرد به ابن هشام هو أن تكون جملة النعت خبرية ، أي محتملة

الصديق والكاذب ، ولا يصح أن تكون انشائية ، فلا يجوز أن نقول (مررتُ
 برجلٍ أضربُه) لأن الجملة الفعلية (أضربُه) فعلها فعل أمر ، وفعل الامر يكون
 في جملة إنشائية لا خبرية . ونحو (مررتُ بعيدَ بعُتْكَه) لأن الفعل الماضي
 أصبح حقيقة صادقة لا تحتمل كذباً . وإن جاءت جملة النعت وظاهرها يدل على
 أنها جملة إنشائية فتؤول على إضمار القول فيكون القول المضمّن هو الصفة ، وتكون
 الجملة الطائفة معمولاً لهذا القول كما في نحو قول العجاج :

حتى إذا جنّ الظلامُ واختلط جاءوا بمذقٍ هل رأيت الذئبَ قطُ

حيث جاءت الجملة الانشائية (الاستفهامية) بعد الاسم النكرة (مذق) مما
 يدل في ظاهره على أن جملة النعت جاءت غير خبرية ، ولكن النحاة يقولون إن
 مثل هذه الجملة تعرب في محل نصب مفعولاً به لقول مقدّم ، وهذا القول المقدّم
 هو الذي يعرب صفة لـ (مذق) والتقدير (جاءوا بمذقٍ مقول فيه : هل رأيت
 الذئبَ قطُ ؟) وبهذا نتخلص من مجيئ الجملة الغير الخبرية نعتاً .

تعدد النعت والمنعوت :

إذا تعددت النعوت وكان الموعود دالاً على متعدد بأن كان مثني أو جمعاً من
 غير تفريقٍ نحو (ولدان) و (أولاد) فإن اتحد معنى هذه النعوت استغنى بالثنائية
 والجمع عن تفريقها نحو (جاءني رجلان فاضلان) ففي هذا المثال يعرب (فاضلان)
 نعتاً للمنعوت (رجلان) والمنعوت في هذا المثال يدل على متعدد ، أي أكثر من
 واحد ، والرجلان المنعوتان يتصرف كل منهما بأنه فاضل ، أي أنهما يتسحمان في
 معنى النعوت ، ولهذا قلنا (فاضلان) بثنائية النعت ، بدلاً من أن نفرقهما فنقول
 (جاءني رجلان فاضل و فاضل) .

وإن تعددت النعوت وكان النعوت دالا على متعدد أيضا ، مع اختلاف معنى هذه النعوت فإنه يجب في هذه الحالة التفريق بين هذه النعوت بأن نعطينا على بعضها بالواو كما في نحو قول الشاعر :

بكيت وما بكاء رجل حزين
على ربهين مسلوب وبال

حيث جاء (مسلوب) و (بال) نعتين لـ (ربهين) وهو منعوت يدل على متعدد ، مع اختلاف معنى النعتين ، فتفرق بينهما بواو العطف ، أو بعبارة أخرى فإن النعت هنا لم يشن لاختلاف النعتين في المعنى .

ونحو (مررتُ برجالٍ شاعسٍ وكاتبٍ وفقية) حيث تفرقت النعوت (شاعر) و (كاتب) و (فقيه) بواو العطف ، لأن النعوت اختلفت في المعنى ، مع دلالة النعوت على متعدد .

وإن تعدد النعوت وكان متفرقا مع اتحاد النعت ، كما في نحو (جاء زيدٌ وأُنـى عمرو الظريفان) فـ (الظريفان) نعت لزيد وهو و المتفرقين في اللفظ ، فإن اتحد معنى العامل وعمله ، واتحد معنى العامل أى معنى الفعل مثلا الذى يشمل في النعوت . أو بعبارة أخرى أن يسكون الفعلان العاملان في النعوتين بمعنى واحد وهما (جاء) و (أُنـى) فى المثال السابق . ومعنى اتحاد عمل العامل ، أى أن يكون النعوتان مثل بعضهما فى الإعراب . كأن يكون كل منهما فاعلا مثلا . كما فى المثال السابق إذ أن (زيد) و (عمرو) كل منهما يعرب فاعلا ، أو أن يكونا خبرى مبتدأين أو أن يكونا كلاهما منصوب أو مجرور . إذا اتحد العامل فى الموصوف من حيث المعنى والعما . جاز الاتباع مطلقا كما فى المثال السابق . ونحو (هذا زيد وذلك عمرو العاقلان) حيث يعرب العاقلان صفة لكل من (زيد)

و (عمرو) مرفوع بالالف نيابة عن الضمة تابعاً لها . ذلك أن العامل في كل منهما اتحد في المعنى أى الابتداء . وفي العمل أى في رفع المنعوت خبراً له .

ويذكر ابن هشام أن بعض النحاة لا يميزون الاتباع (أى اعراب التابع صفة) إلا إذا كان المتبوعين أو المنعوتين بمرتان فاعلين افعلين ، أو خيرين لمبتدئين .

وإن اختلف العاملان في المنعوتين في المعنى والعمل كما في نحو (جاء زيدٌ ورأيتُ حمراً الفاضلين) حيث اختلف الفعلان (جاء) و (رأيت) العاملان في المنعوتين (زيدٌ) و (حمراً) في المعنى ، وفي العمل أيضاً حيث رفع العامل الأول (زيدٌ) فاعلاً ، ونصب العامل الثاني (حمراً) مفعولاً به . فيجب في هذه الحالة القطع ، ولنا في هذه الحالة طريقتان ، الأولى أن نرفع على إضمار مبتدأ ، والثانية أن ننصب على إضمار فعل . فالتمثال السابق يجوز فيه أن نقول (جاء زيدٌ ورأيتُ حمراً ، الفاضلان) حيث يعرب (الفاضلان) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هما) . ويجوز أن نقول (جاء زيدٌ ورأيتُ حمراً الفاضلين) حيث يعرب (الفاضلين) مفعولاً به لفعل محذوف تقديره (رأيتُ الفاضلين) ويكون الكلام في هذه الحالة مكوناً من جملتين لأجلة واحدة . ولا يجوز في هذه الحالة الانباع أى اعتبار (الفاضلين) صفة للمنعوتين واعتبار الكلام جملة واحدة . لأن ذلك يؤدي إلى تسليط عاملين مختلفي المعنى والعمل (جاء) و (رأيت) على معمول واحد لأن العامل في التابع هو العامل في المتبوع .

ويجب القطع أيضاً إن اختلف العاملان في المعنى فقط مع اتحادهما في العمل ، كما في نحو (جاء زيدٌ ومعنى عمرو الكاثبان) فقد اختلف الفعلان العاملان

(جاء) و (مضى) في المعنى دون العمل إذ أن كلاً من المنعوتين يعرب فاعلاً ، ومع ذلك بحسب التقطع ويعرب (الكاتبان) إما مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، وإما منصوباً على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره (أعنى أو أمدح) وكذلك يجب القطع إن اختلف العاملان في العمل دون المعنى نحو (هذا مؤلمٌ زيدٌ وموجعٌ عمرًا الشاعران) ، فقد اتحد العاملان (مؤلم) وهو اسم فاعل يعمل عمل فعله ، و (موجع) وهو اسم فاعل أيضاً يعمل عمل فعله ، اتحدّا في المعنى ، واختلفا في العمل إذ أن (مؤلم) عمل الخفض في (زيد) بالإضافة ، و (موجع) عمل النصب في (عمرًا) على المفعولية ، ويعرب (الشاعران) في هذه الحالة على الوجهين اللذين سبقت الإشارة إليهما .

وخلاصة القول أنه إذا اختلفت المنعوتان إعراباً أو حكماً لم يجر النعت عليهما فيقطع عنهما مرفوعاً أو منصوباً .

وإذا تكررت النعوت والمنعوت واحد ، فإن تعييناً وتحددُ مَسْماهُ بدون هذه النعوت ، جاز في هذه النعوت ثلاثة أمور : الأول اتباعها كلها للنعوت ، ثانياً : قطعها كلها عنه ، ثالثاً : اتباع بعضها وقطع بعضها الآخر . وذلك كما في نحو قول الشاعرة الجاهلية خرتقي بنت بدر أخت طرفة بن العبد :

لا ييمدَن قومي الذين همُ مَسْمُ العُدَّةِ وآفةُ الجُرُورِ
النازلون بكلِّ متركٍ والطَّيِّبون معاقِدُ الأُمُورِ

حيث نقول (النازلون) و (الطيِّبون) وهما نعتان مرفوعتان للنعوت واحد هو (قومي) ويجوز فيهما وجهان آخران الأول يجوز نصبهما فنقول (النازلين)

و (الطيبين) على أنهما مفعولان بهما الفعل محذوف تقديره (أمدح أو أذكر) ،
والثاني ، أن ترفع (التازلون على أنه نعت لـ (قومي) وتنصب (الطيبين)
على أنه مفعول به لفعل محذوف . وهو في هذه الحالة يكون في جملة أخرى
غير الجملة الأولى ، أو تنصب الأول وترفع الثاني على ، ما ذكرنا .

أما إذا تعددت النعوت لنعوت واحد وكان النعوت لا يعرف إلا بجموع
هذه النعوت كما في نحو قوانا (مررت بزيد العاجر القبيح الكاتب) وكان هذا
الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة ، أحدهم تاجر كاتب ، والثاني تاجر فقيه ،
والثالث ، فقيه كاتب ، فإن (زيد) المقصود لا يمكن تعيينه في هذه الحالة
إلا بالنعوت الثلاثة ، فيجب حينئذ أتباعها كلها لتزيلها منه منزلة
الشيء الواحد .

وإن تعيّن النعوت ببعض هذه النعوت ، اتبعناها ، وجاز في باقيها
الأوجه الثلاثة أي الاتباع والقطع بالرفع أو بالنصب ، والجمع بين الاتباع
والقطع ، بشرط تقديم النعت التابع على النعت المقطوع .

وإن كان النعوت نكرة ، فيجب أن تتبع له النعت الأول من نعوته ،
أما بقية النعوت فيجوز فيها الاتباع أو القطع كما في نحو قول الشاعر :

ويأدى إلى نسوة عطّل
وشعثاً مراضيع مثل السُمالي

حيث جرّ (عطّل) على الاتباع وجوباً لأنه نعت لنسوة (نسوة)
أما (شعثاً) أي ما سوى النعت الأول فيجوز فيها الاتباع بالجر ، والقطع
بالرفع أو بالنصب كما فعل الشاعر ، وقد روى هذا البيت بجر (شعثاً) .

ويعرر ابن هشام أن حقيقة القطع أو الأصل فيه أن يجعل (النعت) واحداً من اثنين : خبراً لمبتدأ محذوف ، أو منفعولاً به لفعل محذوف . فإن كان النعت مقطوعاً مجرد المدح أو الذم أو الترحم ، وجب حذف المبتدأ أو الفعل ليكون وجوب الحذف دليلاً على قصد انشاء المدح أو الذم أو الترحم كما في نحو (الحمد لله الحميد) بالرفع حيث قطع النعت (الحميد) عن منعمته (الله) بالرفع باضمار (هو) للمدح ، فنحو (وامرأته حمالة الحطب) حيث قطع النعت (حمالة) عن المنعوت (امرأته) بالنصب باضمار فعل محذوف تقديره (أذم) . فإذا لم يقصد بقطع النعت المدح أو الذم أو الترحم ، جاز ذكره كما في نحو (مرتت يزيد التاجر) يرفع أو نصب أو جر (التاجر) على الأوجه الثلاثة : الرفع بالقطع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) . والنصب بالقطع على أنه منعمول به لفعل محذوف تقديره (أذكر) ، والجر بالاتباع على أنه نعت لـ (زيد) مجرور مثله .

حذف المنعوت والنعت :

يجوز حذف المنعوت بكثرة إن علم وذلك بأن توجد قرينة تدل عليه بعد حذف المنعوت

(١) إذا كان النعت صالحاً لمباشرة العامل . أو بعبارة أوضح أن يكون العامل صالحاً لأن يحمل محل المنعوت المحذوف فيعرب بأعرابه فيكون مفرداً إن كان المنعوت فاعلاً أو منفعولاً أو مبتدأً أو مجروراً نحو (جاء الفاضل) إذ الأصل (جاء محمد الفاضل) ونحو قوله تعالى (أن أعمل صابغات) إذ الأصل (أن أعمل دروعاً صابغات) ونحو (المجتهد ناجح) إذ أصلها (الطالب المجتهد ناجح) ويكون النعت جملة مشتملة على رابط إن كان المنعوت خبراً مثلاً نحو (أنت

يُنْضَبُ اللهُ) أَيْ (أَنْتَ رَجُلٌ يَنْضَبُ اللهُ) وَلَا يَصِحُّ حَذْفُ الْمَنْعُوتِ إِنْ كَانَ فاعِلاً أَوْ مفعولاً أَوْ مَجْرُوراً أَوْ مُبْتَدَأً ، وَكَانَ النَّمْتُ جَمْلَةً أَوْ شِبْهَهَا ، لِأَنَّ الْجَمْلَةَ لَا تَقَعُ شَيْئاً مِمَّا ذَكَرْنَا .

(ب) إِذَا كَانَ النَّمْتُ جَمْلَةً أَوْ شِبْهَهَا وَكَانَ الْمَنْعُوتُ مَرْفُوعاً مَحْذُوفاً (مَنْشَأَ ظَمَنٌ وَمَنْشَأَ أَطَامٌ) أَيْ (مَنْ فَرَّقَ ظَمَنٌ وَمَنْشَأَ فَرَّقَ أَطَامٌ) فَظَمَنٌ وَأَطَامٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ نَعْتَانِ لِمَنْعُوتَيْنِ مَحْذُوفَيْنِ وَالْمَنْعُوتَانِ مَرْفُوعَانِ عَلَى الْإِسْتِدَاءِ وَهَذَا بِمَضْمُونِ اسْمٍ مُقَدِّمٍ وَهُوَ الضَّمِيرُ الْجَرُّورُ بِحَرْفِ الْجَرِّ (مِنْ) وَيَقْدَرُ الْكَوْفِيُّونَ الْحَذُوفُ اسْمٌ مُوَصُولٌ ، أَيْ (مَنْ الَّذِي ظَمَنَ وَالَّذِي أَطَامَ) .

(ج) أَنْ يَكُونَ الْمَنْعُوتُ بَعْضًا مِنْ اسْمٍ مُقَدِّمٍ عَلَيْهِ مَجْرُورٌ بِـ (مِنْ) أَوْ (فِي) كَمَا فِي نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ يَنْتَبَهُمْ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَيَسْتَسْمِرُ

حَيْثُ حَذَفَ الْمَنْعُوتُ وَهُوَ (أَحَدٌ) إِذَا الْأَصْلُ (لَوْ قُلْتُ مَا فِي قَوْمِهَا أَحَدٌ يَفْضُلُهَا - لَمْ تَأْتُمْ) وَ (أَحَدٌ) أَيْ الْمَنْعُوتُ الْحَذُوفُ بَعْضٌ مِنْ اسْمٍ مُقَدِّمٍ مَجْرُورٌ بِـ (فِي) وَهُوَ (قَوْمِهَا) وَيَعْرَبُ الْمَنْعُوتُ هُنَا مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا وَخَبْرُهُ شِبْهُ الْجَمْلَةِ (فِي قَوْمِهَا) .

وَيَجُوزُ حَذْفُ النَّمْتُ أَيْضًا إِنْ عَلِمَ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (يَأْخُذُ كُلُّ سَفِينَةٍ غَصْبًا) أَيْ (يَأْخُذُ كُلُّ سَفِينَةٍ صَالِحَةً غَصْبًا) فَقَدْ حَذَفَ النَّمْتُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لِقَرِينَةٍ وَاضِحَةٍ ، وَهِيَ أَنَّ الْمَغْتَصِبَ لَا يَغْتَصِبُ مَا لَا تَنْفَعُ فِيهِ . وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وقد كُتِبَ في الحربِ ذامُ تدْرِأِ فلم أَهْطَ شَيْئاً ولم أُتَمَعْ

حيث ذكر المدحوت وهو (شيتا) وحذف النعت للعلم به . لأنه أعطى بالفعل عطفاً غير أنه كان أقل مما كان يرجو ، بدليل قوله (ولم أمتع) .

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

وَرُبَّ أَسِيلَةِ الْحَدِيدِ بِكَرٍ مَهْمَهَةٍ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدٌ

حيث حذف النعتين من (فرع) و (جيد) ويدل على ذلك مقام المدح ، لأنه غير مستساغ أن يمدح الشاعر محبوبته بأن لها شعراً وعنقاً مطلقين ، فكل إنسان له ذلك ، وإنما يريد وصف الشعر بما اعتاد العرب وهو الطول والسواد وكذلك العنق بالطول .

التوكيد

التوكيد قسمان لفظي ومعنوي .

التوكيد اللفظي يقوم على أساس من إعادة اللفظ وتكراره ، توكيدا وإزالة لما قد يعلق بذهن السامع من شك في كلام المتكلم نحو (أعجبنى الخطيبُ الخطيبُ) ، و (سلمت على الخطيبِ الخطيبِ) ، و (كأنَّ الخطيبِ الخطيبِ) ، و (قام زيدٌ قام زيدٌ) ، و (محمدٌ بمحمدٍ محمدٌ بمحمدٍ) .

والتوكيد المعنوي : يقوم على أساس من استخدام كلمات خاصة منها : النفس والعين وكلا وكلا على أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكد ويطابقه في النوع والعدد فنقول (جاء المدرس نفسه) و (جاء المدرسان أنفسهما) ، و (جاءت النساء أنفسهن) إلى آخره .

ويقدم ابن هشام التوكيد المعنوي على التوكيد اللفظي . وهو يذكر أن للتوكيد المعنوي سبعة ألفاظ . اللفظان الأول والثاني هما (النفس) و (العين) بقول ابن هشام أن النفس والعين يؤكَّد بهما لرفع الجازع عن الذات أو بمعنى آخر لازالة الاشتباه عن ذات المؤكَّد ، فإذا قيل (جاء الخليفة) احتمل أن الذي جاء هو نبأ وصول الخليفة ، أو متاعه وحشمه ، فإذا قلنا (جاء الخليفة نفسه) أو (جاء الخليفة هينئِه) أو (جاء الخليفة نفسه عينه) يدون عطف ، ويشترط في حالة التأكيد بالنفس وبالعين معا أن تقدم النفس على العين إذا قلنا ذلك زال هذا الاحتمال أو الاشتباه وتأكد وصول الخليفة .

ويجب اتصال النفس أو العين بضمير يطابق المؤكَّد في النوع (التذكير والتأنيث) وفي العدد من الأفراد والجمع هـلما بأن النفس والعين يجمعان جمع تكسير

للقلة على وزن (أَفْشَل) لا غير ، أَيْ (أَنْفُس) و (أَعْيُن) مع إضافتهما
 لضمير الجمع ولا يجوز أن يؤكد بهما مجزئتين على نفوس وهيون . وأنسا في حالة
 التثنية فيرى ابن هشام أن الأصح جمعهما على أَنْفُس وأَعْيُن ، ويجوز أفرادهما
 وتثنيتهما فقال (نفسهما وعينهما) أو (نفساهما وعيناهما) ولا بد من إضافتهما
 إلى ضمير المثنى ليطابق المؤكد . أمّا ابن مالك فيعكس ابن هشام يرجع
 عنده أفرادهما على تثنيتهما فيقول : (الولدان نفسهما حضرا) ، و (رأيت
 الولدين نفسيهما) .

والألفاظ الخمسة الباقية اثنتان منهما للمثنى هي (كلا وكلتا) ، نحو (فاز محمد
 وعلى كلاهما) و (نجحت سميرة وفاطمة كلتاهما) ، وثلاثة لتغير المثنى أى للجمع
 مطلقا هي (كلّ وجميع وهامة) ويصح أن تستخدم الألفاظ الثلاثة السابقة مع
 المفرد بشرط أن يتجزأ أب نفسه أو بعامله نحو (حضر الطلبة كلهم) أو (حضر
 الطلبة جميعهم) أو (حضر الطلبة عامتهم) ، و (اشتريت المنزل كله أو جميعه
 أو عامته) ، والمتصود من التأكيد بها إفادة التعميم الحقيقي ، وإزالة الاحتمال
 عن الشئ الكمال .

ويجب اتصال الألفاظ الخمسة السابقة بضمير المؤكد لفظا ليحصل الربط
 بين التسابع والمتبوع كما يجب . أن يطابق هذا الضمير المؤكد في الأفراد
 والتذكير وفروعهما . وهى ذلك فليس من التوكيد بجميع قوله تعالى (خلق
 لكم ما فى الأرض جميعا) لعدم اتصال (جميعا) بضمير المؤكد . وقد توهم
 بعض النحاة أن جميعا توكيد لـ (ما) الموصولة الواقعة مفعولا . (خلق) وهذا
 غير صحيح إذا لو كان كذلك لقل (جميعه) . (جميعا) فى هذا الشاء . تعرب
 حالا من (ما) الموصولة بمعنى (مجتمعا) وليس من التوكيد بكلّ قراءة قوله

تمالى (إننا كلاً فيها) فـ (كلاً) لا يمكن أن تم. رب تؤكد لنفس السبب
وهو أنها غير متصلة بضمير المؤكد . وتمرب (كلاً) في المثال السابق على
وجوب : الأول أنها بدل من اسم (إن) وهو (نا) الدالة على الفاعلين .
والثاني : أنها حال من الضمير الذى انتقل إلى الطرف من الوصف المحذوف الذى
يمرب خبراً . ويكون إعراب الجملة كما يلى : (إننا) أصلها (إننا) وهى مكونة
(إن) حرف تأكيد ونصب و (نا) ضمير متصل مبنى على السكون اسم (إن)
فى محل نصب ، و (فيها) جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره (مستقر) يهرب
خبراً . وهذا الخبر المحذوف صفة ، وهو يرفع فاعلاً ضميراً مستتراً تقديره هو .
ويقول البصريون : أن الضمير المرفوع المستتر يفتقل إلى الطرف عند حذف
الصفة : ويمرب بعض النحاة (كلاً) فى المثال السابق حالاً من هذا الضمير
المرفوع المستتر .

والتوكيد بالألفاظ الثلاثة التى تدل على الجمع (كل وجميع وعامة) وبالألفاظ
الذين يدلان علىثنى (كلا كلمتا) ، يفيد رفع احتمال تقدير (بعض) مضاف
إلى اللفظ المؤكد بها أى متبوع هذه الألفاظ . فحين نقول (جاءنى الزيدان
كلاهما ، وجاءنى المرأتان كلتاهما) فيدل لفظا (كلاهما ، وكلتاهما) على
أن كلا الزيدين وكلتا المرأتين حضرا ، وليس واحد فيهما ، كما لو قلنا
(جاءنى الزيدان) وجاءنى المرأتان) إذ يحتمل فى هذه الحالة أن يكون الذى
جاء هو أحد الزيدين أو إحدى المرأتين ، أو بعبارة أخرى يجوز فى هذه الحالة
أن يتعلق بثنى ويراد به الواحد كما جاء فى قوله تعالى (يخرج منهما الأول
والمرجان) بتقدير (يخرج من أحدهما) لأن الأول والمرجان يخرج من البحر
الملح فقط ولا يخرج من الماء العذب . وإذا كان الكلام يدل على أن المراد

هو المثنى دون لبس أو اشتباه امتنع ذكر كلا وكلتا، لأنه لن تكون لهما فائدة في هذه الحالة وهي رفع احتمال تقدير (بعض) مضافا إلى الاسم الموكّد بهما كما في نحو قولنا (اختصم الزيدان كلاهما) فالفعل (اختصم) على وزن (افعل) يدل على المشاركة .

وإن فليس هناك احتمال لتقدير عدم اشتراك الزيدين معا في الفعل، وكذلك يمتنع نحو (تقابلت الهندان كلتاهما) إذ أن الفعل (تقابل) يدل على الاشتراك، ويرفع احتمال أن تكون إحداها هي الفاعلة وبذلك يصبح لفظ (كلتا) بدون فائدة، فيمتنع .

ولنفس السبب يجوز أن نقول (جاء القوم كلهم) لأننا لو قلنا (جاء القوم) بدون (كلهم) لجاز أن يفهم أن بعض القوم هم الذين جاءوا، أو بعبارة أخرى ممثلين للقوم . ولرفع هذا الاحتمال نقول (جاء القوم كلهم) فيعنى ذلك أن أحدا منهم لم يتخلف عن الحضور . كما يجوز القول (اشتريت العبد كله) بمعنى أنني اشتريته بكل ما يتعلق به من ملابس وأدوات وغيرها . وقد يوم قولنا (اشتريت العبد) فقط أنني اشتريته بدون هذه الأشياء . ولا يصح أن نقول (جاء زيد كله) لأن التوكيد هنا (كله) لافائدة له، إذ أنه من المستحيل أن يأتي جزء من زیده .

ويقرر ابن هشام أن التوكيد بلفظي (جميع) و (عامة) غريب، ومن الشواهد التي جاءت في التوكيد بجميع قول شاعرة عربية ترقص به ولدها :

فذاك حيُّ خولان جميعهم ومحمدان

حيث جاء لفظ (جميعهم) توكيدا للفاعل (حي) وهو بمنزلة (كل) في

المعنى والاستعمال .

ويقول ابن هشام أن (عامته) أصلها (عام) وأن الشاء فيها بمنزلة الهاء في اللفظ الدافئة ، أي أنها زائدة ، وأنها لازمة لا تفارق اللفظ في الأفراد ولا في التذكير ولا في فروعها ، أي في الشبهة والجمع والتأنيث . وهذه الزاء تفيد المبالغة لا التأنيث تماماً كما نقول في صيغة المبالغة من عالم (علامة) . ومن أمثلة التوكيد بجماعة : (اشترت العبد هامة) فأكد بها المذكر تماماً كما في قوله تعالى (ويعقوب نافلة) .

تقوية التوكيد : يذكر المحقق أن هناك بعض الألفاظ التي تعتبر ملحقة باللفظ التوكيد السبعة التي ذكرناها . هذه الألفاظ هي (أجمع) المفرد المذكر وفروعه وهي (جماء) المفردة المؤنثة ، و (وأجمعون) لجمع المذكر ، و (جمع) لجمع المؤنث

ويرى ابن هشام أن هذه الألفاظ الملحقة باللفظ التوكيد ، إذا استخدمت بعد لفظة (كل) فإنها تكون مطابقة لها في الأفراد والجمع والتذكير والتأنيث . وهي في هذه الحالة تفيد لتقوية التوكيد . (كل) فيقال (هتف الشعب كله أجمع بحياة زعيمه) و (يسبح ما في الأرض كلها بجماعة بذكر الله) وقوله تعالى : (فسجد الملائكة كلهم أجمعون) و (طالبات الفرقة الرابعة كل من جمع نجح في الامتحان) أما إذا لم يتقدم هذه الألفاظ الملحقة باللفظ التوكيد لفظ (كل) كما في نحو قوله في كتابه العزيز : (لأغوينهم أجمعين) و (لوعدهم أجمعين) فإنها تفيد في هذه الحالة التوكيد فقط لا تقوية التوكيد .

ومن الملاحظ أن البصريين ويتفق معهم ابن هشام . لا يشكون (أجمع وجماعة) ذلك أنهم استغنوا بلفظي (كلا وكلتا) لتوكيد المنى مطلقاً ، كما استغنوا بتثنية لفظ (رسمي) عن تثنية لفظ (سواء) فقالوا : (سيان) ولم يقولوا : (سواءان) إلا نادراً .

أما السكوفيون ويتفق معهم الاخفش فيجيزون تنفيتهما ، فيقولون : (جاءني الزيدان أجمعان) و (جاءني الهندات جمعاوان) .

توكيد النكرة : يتفق نحاة البصرة على أن النكرة لا يصح أن تؤكد ، ذلك لأن الغرض من التوكيد إزالة اللبس ، ثم إن ألفاظ التوكيد معارف لأنها مضافة إلى ضمير المؤكد كما سبق أن ذكرنا . والنسكرة تدل على الإيهام والشبوح . وعلى ذلك فالنوكيد يتعارض مع التنكير .

ويختلف نحاة السكوفة مع نحاة البصرة في هذا الرأي ، إذ يرون أنه يصح توكيد النكرة إن حدثت من توكيدها فائدة ، ونحصل هذه الفائدة إذا تحقق أمران . الاول : أن يكون المؤكد محدودا ، أى موضوعا للدلالة على زمن محدود له بدء ونهاية معينين نحو (يوم . أسبوع . شهر . سنة) وغير ذلك . أو أن يدل على شيء معلوم المقدار نحو (درهم . دينار) وغيره . والامر الثاني : أن يكون التوكيد لفظا من ألفاظ الاحاطة نحو (كل) في (اعتكفت أسبوعا كـ) ومن الشواهد على ذلك قول عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي :

لكنته شاقسه أن قبل ذارجبُ يا ليت عيدة حول كـ رجبُ

حيث أكد الاسم النكرة وهو (حول) على رأى السكوفيين الذي يتفق معهم فيه ابن هشام . ذلك أن النكرة هنا محدودة ، فالعام معلوم الاول والآخر ولأن لفظ التوكيد (كـ) من الألفاظ الدالة على الاحاطة . ولا يجوز أن نقول (صمتُ زمنا كـ) ذلك لأن الاسم النكرة المؤكد وهو (زمنا) غير محدود بوقت ولا معلوم المقدار . كذلك لا يصح أن نقول (صمتُ شهرا كـ) ذلك لأن لفظ التوكيد وهو (نفسه) ليس من ألفاظ الاحاطة والله اعلم

توكيد الضمير المتصل توكيدا معنويا :

الضمير إمّا أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا . فإذا أردنا توكيد الضمير المرفوع المتصل توكيدا معنويا ، فإذا كان التوكيد بـ (النفس) أو (العين) وجب توكيده أولا بالضمير المنفصل نحو (قوموا أنتم أنفسكم) حيث فصل بين الضمير المؤكد وهو (واو الجماعة) ، والتوكيد (أنفسكم) بـ الضمير المنفصل (أنتم) . والسبب في وجوب الفصل بالضمير البارز في هذه الحالة ، أن الابس يقع أحيانا كما في نحو قولنا (هند خرجت نفسها) أو (هند ذهبت عينها) إذ يحتمل أن يظن السامع أن لفظ (نفس) في المثال الأول ، و (عين) في المثال الثاني هو فاعل الفعل ، وأن المقصود في المثال الأول أنها ترفيت ، وفي المثال الثاني أنها قتلت عينها التي تبصر بها ، فإذا جاء الفاعل منع هذا الاحتمال . ويمرّب الضمير المنفصل توكيدا لفظيا للضمير الأول . ويرى بعض النحاة أنه لا يشعّين في هذه الحالة أن يكون الفاعل هو الضمير البارز ، بل يصح الفصل بغيره ، كالنصل بالجار والمجرور في نحو (قوموا للصلاة أنفسكم) غير أن الفصل بالضمير أفصح . وينتفع الفصل بالضمير إذا كان المؤكد اسما ظاهرا نحو (قام الزيدون أنفسهم) ذلك لأن الضمير لا يؤكد الاسم الظاهر لأن الظاهر أقوى منه ذلك أنه لا يحتاج إلى مرجع يفسّره .

أما إذا أردنا توكيد الضمير المتصل المنصوب أو المجرور فإنه لا يجب أن يفصل بـ الضمير البارز وامكن يجوز الوجهان الفصل به أو عدم الفصل كما إذا أردنا توكيد الضمير المتصل المنصوب (هم) في نحو (ضربتهم) إذ يجوز أن نقول (ضربتهم أنفسهم) أو (ضربتهم هم أنفسهم) . وكما إذا أردنا توكيد الضمير المتصل المجرور (هم) في نحو (صارت بهم) إذ يجوز أن نقول (صارت

بهم ألقيسهم) أو (مررت بهم هم ألقسهم) وإذا أردنا أن تؤكد الضمير المتصل سواء كان ضميراً مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً بغير لفظي (النفيس والعين) جاز أيضاً الفصل وعدمه نحو تأكيد الضمير المتصل (واو الجماعة) في (قاموا) إذ يصح أن تقول (قاموا هم) ، كما يصح أن تقول (قاموا كلاً هم) .

التوكيد اللفظي : التوكيد اللفظي يكون بتكرار اللفظ أو الألفاظ المراد توكيدها . ولا يصح تكرار اللفظ المؤكد أكثر من ثلاث مرات لأنه لم يسمع غير ذلك . والغرض الأصلي من التوكيد اللفظي تمكين السامع من تدارك لفظ لم يسمعه أو لم يتبينه . وقد يخرج التوكيد الأصلي عن غرضه الأصلي إلى أغراض أخرى كالتهديد نحو قوله تعالى (كلّ سوف تعلمون ، ثم كلّ سوف تعلمون) ، أو التحويل نحو قوله تعالى (وما أدراك ما يوم الدين ، ثم ما أدراك ما يوم الدين) أو التلذذ بتعدد لفظ مرغوب فيه نحو (الصحة الصحة أغلى شيء) و (الجنة الجنة نعم من يفوز بها) ، (مصر مصر جنة الله في أرضه) .

ويكون التوكيد اللفظي بمدّة طرق :

(أ) بتكرار المراد توكيده بنصّه وهينه نحو قولنا (احذر الترام ، احذر الترام) .

(ب) ببعض تغيير بسيط فيه كما في نحو قوله تعالى فمهل الكافرين أمهم (رويداً) فلكلمة (أمهم) تأكيد لفظي لـ (مهل) .

(ج) بموادف اللفظ المؤكد نحو قولهم (أنت بالخير حقيق قين) فـ (قين) توكيد لـ (حقيق) ذلك أنهما بمعنى واحد تماماً ، ولا يختلفان إلا في الحروف التي يشكون منها كلّ منهما .

ويقرر ابن هشام أنه إذا كان المؤكدة جملة فيجوز أن تقترب جملة التوكيد بحرف من حروف العطف ، أو تنكر بدونه ، على أن الأكثر هو اقترانها بحرف العطف . ومن الشواهد على اقتران جملة التوكيد بحرف العطف قوله تعالى : (كلا سوف تعلمون ، ثم كلا سوف تعلمون) حيث أكدت الجملة (كلا سوف تعلمون) الجملة الأولى ، وسبقت جملة التوكيد بحرف العطف (ثم) ونحو قوله تعالى أيضاً : (أولى لك فأولى ، ثم أولى لك فأولى) .

ومثال الجملة المؤكدة بدون حرف العطف قوله عليه الصلاة والسلام : (والله لأغزون قريشا ، والله لأغزون قريشا ، والله لأغزون قريشا) ثلاث مرات .

ويذكر ابن هشام أنه يجب ترك عطف الجملة الثانية على الأولى إذا أومر العطف التعمد ، نحو : (ضربت زيدا ، وضربت زيدا) ذلك أننا لو عطفنا ثم أو بالفاء قلنا (ضربت زيدا ثم ضربت زيدا) أو (ضربت زيدا فضربت زيدا) لظن أن الضرب تكرر وهذا غير مقصود . لذلك يكون امتناع العطف هنا واجبا لإزالة الابهاس .

توكيد الاسم الظاهر والضمير توكيدا لفظيا :

إذا أردنا توكيد اسم ظاهر أو ضمير مفصل فإن توكيده يكون بتكرار لفظه بدون شرط ويكون التوكيد تابعا للمؤكد في الضبط . توكيد الاسم الظاهر نحو قول الرسول عليه السلام : (أيما امرأة تكلمت نفسها بغير وئسها فنكاحها باطل باطل باطل) . وتوكيد الضمير المنفصل نحو قول الأفضل بن عبد الرحمن القرشي :
فَيْسَاكَ إِيَّاكَ الْمَرْءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاً وَلِلشَّرِّ جَانِبٌ

حيث أكد الضمير المنفصل المنصوب وهو (إياك) بإعادة اللفظ بنفسه .
 أما الضمير المنفصل المرفوع فيجوز أن تؤكد به كل ضمير متصل نحو (قمت أنت) حيث أكد الضمير المنفصل المرفوع (أنت) الضمير المتصل المرفوع (تاء الفاعل) ونحو (أكرمتك أنت) حيث أكد الضمير المنفصل المرفوع (أنت) الضمير المتصل المنصوب (كاف الخطاب) ونحو (مررت بك أنت) حيث أكد الضمير المنفصل المرفوع (أنت) الضمير المتصل المجرور (كاف الخطاب) .

وإذا كان التوكيد ضميرا متصلا فإنه يوصل بما وُصل به المؤكد نحو قولنا :
 (عجبتُ منكُ منكُ) فقد جاء الضمير المتصل (كاف الخطاب) توكيدا ،
 لذلك اتصل بما جاء المؤكد متصلا به وهو حرف الجر (منُ) . والخلاصة أن
 التوكيد إذا كان ضميرا متصلا يجب أن نكرر معه اللفظ الذي يتصل بالمؤكد
 إما كان أو فعلا أو حرفا ، لأنَّ إعادته بدون ما اتصل به ، يخرجُه عن الضمير
 المتصل إلى الضمير المنفصل .

توكيد الفعل والحرف توكيدا لفظيا :

إذا أردنا توكيد الفعل توكيدا لفظيا فإننا نكرر الفعل و - به بدون أى
 شرط ، نحو (قام قام زيد) ، أمّا الحرف فينقسم توكيده توكيدا لفظيا
 إلى قسمين :-

إن كان حرفا جوابيا أى من الحروف التى يُجاب بها عن سؤال سائل ،
 سواء كان بالإنجاب مثل (نعم وأجل وجشير وإي) ، أو بالنفي مثل (لا وبلى)
 فإنه يكرر بدون أى شرط نحو قول جميل بثنية :

لَا لَا أَبُوحَ تُجِبُّ بِثَنَةِ لِمَنْهَا أَخَذَتْ عَلَى مَوَاتِقًا وَعُيُودًا

حيث أكد حرف الجواب الدال على النفي (لا) توكيدا لفظيا بتكراره بدون قيد ولا شرط . وإن كان الحرف غير جوابي فيجب في توكيده أمران : الأول ، أن يفصل بين المؤكّد والمؤكّد بفواصل ما . والثاني ، أن نكرر مع التوكيد ما اتصل بالمؤكّد إن كان ما اتصل بالحرف المؤكّد ضميرا نحو قوله تعالى (أيعلمكم أنكم إذا رمّتم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون ؟) حيث جاءت (أنكم) الثانية مؤكّدة لـ (أنكم) الأولى الواقعة مفعولا ثانيا للفعل (يعمد) وفصل بينهما بالطرف (إذا) وما بعده (رمّتم وكنتم ترابا وعظاما) ، وقد أheid مع (أن) الثانية ما اتصل بـ (أن) الأولى وهو ضمير الخطاب (كم) أما إن كان ما اتصل بالمؤكّد اسما ظاهرا ، فيماد هو أو ضميره أي يُعمد لفظ المتصل بالحرف أو ضميره ، إن كان ما اتصل به الحرف اسما ظاهرا . نحو قولنا (إن زيدا فاضل) حيث أكد الحرف (إن) مع الاسم الظاهر الذي اتصل به (زيدا) ، ونحو (إن زيدا فاضل) حيث أكد الحرف (إن) توكيدا لفظيا بتكراره مع ضمير الاسم الظاهر الذي اتصل به (زيدا) توكيدا لـ (إن) الأولى وقد كرر الحرف مع ضمير الاسم الظاهر الذي اتصل به الحرف المؤكّد . ويرى ابن هشام إن إعادة الحرف مع ضمير الاسم الظاهر الذي اتصل به الحرف الذي يريد توكيده أفصح من إعادة اللفظ لأنه الأصل ، وذلك نحو قوله تعالى (ففى رحمة الله هم فيها خالدون) حيث أكد الحرف (فى) بتكراره مع ضمير الاسم الظاهر (رحمة) .

ويقرر ابن هشام أنه لا يصح أن يحىء الحرف المؤكّد تاليا للحرف المؤكّد وقد شد اتصال الحرفين فى قول الشاعر :

إِنَّ الْكَرِيمَ يَعْلَمُ مَا لَمْ يَرَيْنَ مِنْ أَجَارِهِ قَدْ ضَيَا

حيث أكد الحرف (إِنَّ) بإعادته من غير فاصل بين الحرف المؤكد وتوكيده مع أنها ليست من حروف الجواب ، وهذا شاذ لا يقاس عليه .

ويرى ابن هشام أن توكيد الحرف مكون من حرف واحد توكيدا لفظيا بحيث يحىء الحرفان متتاليين دون فاصل أو شديد الشذوذ ، كما فى نحو قول مسلم ابن معبد الوالى الأمدى :

فَلَا وَاللَّهِ لَا يَنْفَى لِمَا بَيْنِي وَلَا لِيَلِجَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً

حيث قال : (لما) فان اللام الثانية فيها توكيد للام الأولى الجارة ، ولم يوصل بينهما فاصل ، مع أن اللام ليست من أحرف الجواب . وهذا شاذ بالغ الشذوذ لأن الحرف المؤكد مرسوم على حرف معاني واحد لا يكاد يقوم بنفسه . ولو جاء على ما يقتضيه الصواب لقال (لما لما) .

ويرى ابن هشام أن الفصل بين الحرفين بأى فاصل أسهل من عدم الفصل بينهما ، أو بعبارة أخرى : أقل شذوذاً ، كما فى نحو قول خُطام الجاشعنى يصف إبلا :

أَهْنَأَقْسَهَا مَشْدُودَاتٌ يَفْرَنُ حَقِّ تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ

حيث أكد (كَأَنَّ) بمثابة مع عدم الفصل معمولى (كَأَنَّ) الأولى مع أنها ليست من حروف الجواب ، وهذا أخف فى الشذوذ لأنه فصل هنا بواو العطف

وأيضاً لأن المؤكد حرفان ، فاستقل اللفظان عن بعضهما وإن لم يختلفا في الظروف ،
التي يتكونان منها .

ويرى ابن هشام أن اختلاف الحرفين يعتبر أقل شذوذاً ، كما في نحو قول
الأسود بن يعفر :

وأصبحن لايسألنه عن بما به أصعد في عاو الهوى أم تصوبا

حيث قال : (عن بما) فأكد حرف الجر (عن) بلفظ مرادف وهو (الباء)
التي بمعنى (هن) المتصلة بما الموصولة . وابن هشام يرى أن الشذوذ هنا أقل
ذلك ، لأن الحرف المؤكد مكون من حرفين ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى
فإن لفظي المؤكد والتوكيد مختلفان .

العطف

النوع الثالث من التوابع هو الاسم المعطوف . والعطف نوعان عطف بواسطة حرف ويسمى عطف أسبق ، وعطف بغير حرف ويسمى عطف بيان ، عطف البيان : هو التابع الذي يشبه الصفة في توضيح الاسم الذي يتبعه إن كان معرفة ، وتخصيص الاسم الذي يتبعه إن كان نكرة ، ويشترط فيه أن يكون جامدا . بخلاف النعت فإنه لا يكون إلا مشتقا أو مؤولا بالمشق . ومفهوم هذا الكلام أن عطف البيان إما أن يحى معرفة لتوضيح ذات متبوعه ، وإما أن يحى نكرة لتخصيص متبوعه .

ويتفق البصريون والكوفيون على عطف البيان الذي يفيد توضيح ذات متبوعة المعرفة وإزالة ما قد يهيبها من الشروع بسبب تعدد مدلولها ، وذلك كما في نحر قول الشاعر :

أقسم بالله أبو حفصٍ عُمَرُ ما مستها من نَقَبٍ ولا دَبْرَةٍ

حيث جاء الاسم الجامد (عُمَرُ) عطف بيان على (أبو حفص) وهو علم معرفة وقد قصد به الإيضاح .

أما القسم الثاني من عطف البيان ، أى الذى يخصص متبوعه النكرة فقد رفضه جمهور البصريين ونادى به الكوفيون وبعض البصريين القدماء . كابن على الفارسي وابن جني ، وبعض البصريين المتأخرين كالزحاشي وابن مالك وابنه بدر الدين بن مالك . وجوز هذا الفريق أن يكون من هذا القسم قوله تعالى (أو كفارةً طعامُ مسكين) بقدرين (كفارة) فقد أعربوا (طعام) عطف بيان لكفارة ونحو قوله تعالى

(من ماءٍ صديدي) قد أعرب (صديدي) عطف بيان له (ماء) وقد اختلط أمر عطف البيان الذي يحىء لتخصيص متبوعه النكرة ، ببعض أنواع البدل وهو بدل الكل من الكل ، إذ يوجب هذا الفريق أن يعرب نحو (طعامٌ) و (صديدي) في الآيتين السابقتين بدل كل من كل لا عطف بيان . أما القسم الآخر من عطف البيان ، أى الذى يحىء لتوضيح متبوعه المعرفة فيجوز فيه الوجهان أن يعرب عطف بيان ، أو بدل كل من كل إلا فى مواضع استثنوها ولم يصححوا فيها القول بالبدلية . ومما يجوز فيه الوجهان نحو (جاء زيدٌ أخوك) فـ (أخوك) يحيز النحلة أن يعرب عطف بيان له (زيد) كما يجوزون أن يعرب بدل كل من كل من (زيد) . ومن المواضع التى استثنوها ، وأوجبوا أن تكون عطف بيان ، ولا يجوز فيها أن تكون بدلا ، نحو (يا أخانا زيدا) بنصب (زيدا) فـ (زيدا) هنا يعرب عطف بيان ولا يجوز أن يعرب بدل كل من كل ، ذلك لأن البدل عند هذا الفريق على نية تكرار (العامل) ، ولو كان (زيدا) هنا بدلا ، لكان فى نية تكرار حرف النداء معه ، ولا كان يلزم بناؤه على الضم لأنه مفرد معرفة .

ويقرو ابن هشام أن عطف البيان يصح أن يعرب بدل كل من كل إذا قصد به ما يقصد بالبدل ، وحيثئذ يتعين أو يجب أن يعرب بدلا ، أما إذا امتنع الاستغناء ، منه فيمتنع أن يكون بدلا نحو (هندٌ قام زيدٌ أخوها) فـ (أخوها) فى المثال السابق لا يصح أن يعرب بدل كل من (زيد) ذلك أن البدل يمكن الاستغناء عنه بالبدل منه ، و (أخوها) فى هذا المثال لا يمكن الاستغناء عنه وإلا تفسر المعنى المقصود .

ويرى ابن هشام أنه إذا امتنع احلال الثانى مكان الأول ، امتنع أيضا أن يعرب بدلا نحو (يا زيدُ الحارث) فتابع المتأدى (زيد) على باد (الحارث)

والمنادى أو المتبوع خالٍ منها فيجب في هذه الحالة أن تحرب (الحارث) عطاف
بيان من (زيد) ، لا بدلا ذلك لأنه يمتنع أن يحل (الحارث) مكان (زيد) ،
فلا يقال (يا الحارث) لأن حرف النداء لا يدخل على المحلى بأل . ونحو قول
طالب بن أبي طالب بن عبد المطالب من قصيدة يمدح بها الرسول
عليه السلام :

أيا أخويا عبد شمس ونوفلا أعيدُ كما بالله أن تحدثنا حربا

حيث يتعسّن كون (عبد شمس) عطاف بيان لـ (أخوينا) و (نوفلا)
عطاف نسق بالواو عليه . ولا يجوز فيهما أن يكون (عبد شمس) بدلا لـ
صحة حلوله محل (أخوينا) لأن ذلك يستلزم ضم (نوفلا) المعطوف عليه لأنه
مفرد علم يستحق البناء على الضم ، وقد روى بيت الشعر بالنصب لا غير .

ومن الشواهد على هذا الموضع أيضا قول المراد بن سعيد القعقي في الفخر :

أنا ابنُ التاركِ البكرى بشري عليه الطشيرُ رقيه وقُصُوعا

حيث يجب أن يعرب (بشري) عطاف بيان ، لأنه لو أعرب بدلا . والبديل
على نية تكرار العامل ، ا كان التقدير : (أنا ابن التارك البكرى ، التارك بشري)
فيضاف الوصف المقترن بأل إلى اسم مجرد منها ومن الإضافة إلى المقترن بها
أو إلى ضميره ، وذلك غير جائز عند البصريين .

ويذكر ابن هشام أن الفراء أحد شيوخ المدرسة الكوفية يميز إعراب (بشر)
في هذا الشاهد بدلا ، لأنه يميز إضافة الوصف المقترن بأل إلى جميع المعارف
فيجيز نحو (الضارب زيد) . وعلق ابن هشام على ذلك بقوله (وليس بمحرفي)
وهذا يدل على أنه لا يتفق مع رأى السكوفيين في هذه المسألة .

وخلاصة رأى ابن هشام في هذه المسألة أنه يصح في عطف البيان إذا قصد به ما يقصد ببدل الكل أن يعرب بدل كل إلا في حالتين :

(أ) ألا يمكن الامتناع عن عطف البيان لما منع يحول دون صحة البدل .

(ب) ألا يمكن إحلال عطف البيان - لو صار بدلا - محل متبوعه لمسانع يحول دون البدلية ووضع البدل مكان المبدل منه .

ما يوافق فيه عطف البيان متبوعه :

يتفق جمهور النحاة على أن عطف البيان يتفق مع متبوعه في أربعة أمور من عشرة . هذه الأمور هي :

(أ) أوجه الاعراب الثلاثة (الرفع والنصب والجر) .

(ب) الافراد والتنثية والجمع .

(ج) التذكير والتأنيث .

(د) التعريف والتنكير .

ويذكر ابن هشام أن مما أعرب إعرابا يخالف ما أجمع عليه النحاة من موافقة عطف البيان لمتبوعه قول الزخشرى إن (مقام إبراهيم) في الآية الكريمة يعرب عطف بيان على قوله (آيات بيّنات) مع أن (مقام) يخالف لـ (آيات) من حيث التعريف والتنكير ، والتذكير والتأنيث ، والافراد والتنثية والجمع ، وبعبارة أوضح هو يتفق مع ما يزعم الزخشرى أنه متبوعه في أمر واحد من الأمور الأربعة التي اتفق جمهور النحاة على أن عطف البيان يوافق متبوعه فيها .

وبدل ظاهر كلام ابن هشام أيضاً على أنه يعترض على رأى الزنجشى الذى يشترك فيه معه الجرجاني ومؤداه ، أنه يشترط فى عطف البيان أن يكون أوضح من متبوعه ، أو بمهارة أخرى ، أن يكون أعرف منه بمعنى أن يكون متقدماً عليه فى مرتبة التعريف ، لأن الهدف منه هو توضيح حقيقة متبوعه وذاته وما يوضح لا بد أن يكون أوضح من الشيء المطلوب توضيحه . وبدلنا على مخالفة ابن هشام لهذا رأى تعليقه عليه بأنه يخالف لقول سيبويه (أي هذا ذا الجُسمَة) بأن (ذا الجملة) عطف بيان لاسم الإشارة (هذا) ، وينق ابن هشام مع سيبويه فى أن (ذا الجملة) عطف بيان لـ (هذا) على الرغم من أن اسم الإشارة أوضح من المضاف إلى (ذا) .

عطف النسق : يعرفه ابن هشام بأنه التابع الذى يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من حروف العطف . وحروف العطف تنقسم إلى قسمين : -

القسم الأول وهو ما يفيد التشريك فى اللفظ والمعنى . فى اللفظ بوجوه الاعراب ، وفى المعنى باحتمال كل من المتعاطفين للمعنى المراد نفيًا وإثباتًا ، وسلاحيته ، هذا إذا كان مفردين ، فإن كان المعطوف غير مفرد فقد لا يفيد التشريك نحو (حضر الأستاذ ولم يحضر التلاميذ) ، فالعطوف هنا جملة (لم يحضر التلاميذ) والعطف فى هذه الجملة لم يفيد التشريك فى الحكم وهو الحضور وما يفيد التشريك فى الحكم إما أن يكون مطلقاً أى بدون قيد ولا شرط وهى أربعة هـ وف (الواو والفاء وثم وحتى) . وقد يكون التشريك فى الحكم مقيداً وهو فى الحرفين (أو ، وأَمْ) إذ يشترط فى هذين الحرفين ألا يقتضيا إضراباً ، وإن اقتضيا إضراباً كان التشريك فى اللفظ فقط دون المعنى .

والقسم الثانى وهو ما يقتضى التشريك فى اللفظ دون المعنى وهو ينقسم إلى

قسمين الأول : ما ثبت لما بعده ما انتهى عما قبله وهو الحرف (بل) عند جميع النحاة ، و (اسكن) عند سيبويه ومن اتفق معه ، والثاني : وهو عكس الأول أى ما انتهى عما بعده ما ثبت لما قبله ، وهو الحرف (لا) عند جميع النحاة و (ليس) عند نحاة بغداد كما في نحو قول أبيه بن ربيعة العامري :

وإذا أقرضت قرضا فأجزئه إنما يجزي القتي ليس الجمل

حيث استعمل ليس حرف عطف بمعنى (لا) لتنفى بعدها صنع الخير الذي ثبت لما قبلها . وهذا قول البغداديين ويتفق معهم ابن مالك . ويخرجه الذين ينعون أن تكون (ليس) حرف عطف على أن (ليس) فعل جامد ناقص ، و (الجسمَل) اسمها ، وخبرها محذوف والتقدير (ليس الجمل جازيا) .

الواو : تفيد مطلق الجمع أى الاجتماع والاشتراك بين المتعاطفين فى المعنى والحكم ، فتعطف متقدما فى الحكم ومتأخرا فيه ومصاحبا فيه .

عطفها للمتأخر فى الحكم نحو قوله تعالى (ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم) فقد عطف (إبراهيم) على (نوح) عطف متأخر على متقدم . وعطفها للمتقدم على المتأخر نحو قوله تعالى (كذلك يُوحى إليك وإلى الذين من قبلك) ، فالذين معطوف على الكاف مع إعادة الجار - عطف متقدم على متأخر . وعطف المصاحب نحو قوله تعالى (فأنجيناه وأصحاب السفينة) ، فأصحاب السفينة معطوف على (هاه الغائب) عطف مصاحب .

وتنفرد الواو بأنها تعطف اسمها على اسم لا يكتفى الكلام به ، أى أن الكلام لا يكتفى بالمعطوف عليه فى أداء المعنى نحو (اختصم زيدٌ . تضارب زيدٌ ومهروٌ . اصطفت زيدٌ ومهروٌ . جلست بين زيد ومهرو) إذ أن الأفعال : اختصم وتضارب اصطفت زيدٌ ومهروٌ . جلست بين زيد ومهرو)

واصطاف ، والفعل (جالس) مع (بين) ، من المامى النسبية التى لا تقوم إلا باثنين فصاعداً . أو بعبارة مختصرة : لا يمكن أن تكون من طرف واحد . ولذلك قال الأصمعى فى بيت امرئ القيس :

قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل يسقط إلاوى بين الدخول وخومل

حيث قال (بين الدخول وخومل) فإن (بين) لا تضاف إلا إلى متعدد . والفاء تدل على الترتيب من غير مهلة ، فالبيتة غير متحققة هنا ، وإنما تتحقق بالعطف بالواو التى تدل على اشتراك العاطف والمعطوف معا دفعة واحدة فى مدلول العامل ، ولهذا خطأ الأصمعى امرأ القيس . وقال ان الصواب أن يقال (بين الدخول وخومل) بالواو . ويرى جماعة النحاة أن التقدير (بين أما كن الدخول فأما كن خومل) ، أى أن كلمتى الدخول وخومل هنا لا يراد بهما جزئى المكان وإنما يراد بهما أجزاء كثيرة فى هذين المكانين ، وهناك مضاف محذوف يفيد هذا التعدد مثل (أما كن - مواضع - أجزاء) الدخول وخومل فهو بمنزلة (اختصم الزيدون فالعبرون) .

الفاء : تفيد الترتيب فى المعنى وفى النطق ، والتعقيب أى اتصال المعطوف بالمعطوف عليه بلا مهلة وقصر المدة التى بين وقوع المعنى عليها ، نحو قوله تعالى (أعماه فأقره) ، وقد تفيد الفاء السببية أى أن يكون المعطوف متسبباً عن المعطوف عليه ويحدث هذا إذا كان المعطوف جملةً نحو قوله تعالى (فوكره موسى فقضى عليه) فالوكره مسبب فى المرت ، واعتراض على أن الفاء تفيد الترتيب المعنوى مع الترتيب اللفظى فى وقت واحد بالآية الكريمة (أهله ناهى فجاءها بأسفها) إذ أن الفاء أفادت فى هذه الآية الترتيب اللفظى دون المعنوى فإن الإهلاك متأخر عن مجيء البأس . ونحو قول الرسول صلى الله عليه وسلم

توضاً فغسل وجهه ويديه) إلى آخر الحديث الشريف ، إذ أن غسل
الاعضاء الاربعية متقدمة في المعنى ومتأخرة عن الوضوء في الذكر .
ويرد ابن هشام على ذلك بقوله أن المعنى (إذا أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا)
و (إذا أراد الوضوء ، فغسل وجهه ويديه) وهذا يفتي الاعتراض على أن
الفاء لترتيب اللفظي فقط لا المعنوي ، لأن إرادة الإهلاك متقدمة على البأس ،
وإرادة الوضوء سابقة على غسل الاعضاء . ويرى غيره من النحاة أن الفاء في
الشاهدين لترتيب الذكرى أو اللفظي ، لأن ما بعدها تفصيل للمجمل قبلها .

كما اعترض على أن الفاء تفيد التعقيب بقوله تعالى (فجعله غثاءً) بعد قوله
تعالى (الذي أخرج المرعى) بأن جعل غثاء أحوى لا يعقب إخراج المرعى ،
ولا يتصل به فالفاء هنا أفادت الترتيب ولم تفد التعقيب . ويدفع ابن هشام هذا
الاعتراض بوجهين :-

الاول : أن المعطوف عليه محذوف والتقدير (الذي أخرج المرعى ففضت مدة
فجعله غثاء أحوى) .

والثاني : أن الفاء في هذا الشاهد ثابتة عن (ثم) كما جاء عكسه ، أي أن
(ثم) جاءت في بعض التصوحيص تنوب عن الفاء .

وتختص الفاء : بأنها تعطف على الصلة ما لا يصح أن يكون صلة خالوه من
العائد ، ذلك لأن ما في الفاء من معنى السببية جعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم
جملة واحدة فأغنى ذلك عن الرابط ، وذلك نحو (اللذان يقومان فينضب زيدٌ ،
أخوأك) فاللذان اسم موصول مبتدأ ، وجملة (يقومان) صلة الموصول لا عمل
لها من الاعراب ، وجملة (فينضب زيد) معطوفة بالفاء على جملة الصلة (يقومان)

وكان القياس عدم صحة العطف لخلوها من ضمير يعود على اسم الموصول . ذلك لأن الفعل (يغضب) رفع اسما ظاهراً هو (زيد) ولكن عطفها بالفاء سوغ ذلك لما في الفاء من معنى السبب ، كما ذكرنا قبل ذلك ، و (أخواك) خبر المبتدأ .

٢ - أنها تعطف ما يصلح لأن يكون صلة على ما لا يصلح لذلك نحو (الذي يقوم أخواك فيغضب هو ، زيد) فـ (الذي) اسم موصول ، مبتدأ ، وجلة (يقوم أخواك) صلة الموصول لا محل لها من الأعراب ، وجلة (فيغضب هو) معطوفة بالفاء على جلة الصلة ، وكان القياس عدم صحة العطف لخلو الجلة المعطوف عليها من عائذ . أي ضمير يعود على اسم الموصول . ذلك لأن الفعل (يقوم) رفع اسما ظاهراً . والذي سوغ ذلك عطفها بالفاء لما في الفاء من معنى السبب ،

٣ - أنها تعطف على الخبر ما لا يصلح أن يكون خبراً ، نحو قوله تعالى : (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة) حيث عطف جلة (تصبح الأرض مخضرة) بالفاء على جلة (أنزل من السماء ماء) الواقعة خبراً لـ (أن) وهي خالية من ضمير يعود على اسم (أن) واسكن اقترانها بالفاء سوغ ذلك .

٤ - أنها تعطف على ما لا يصلح أن يكون خبراً ما يصلح لأن يكون خبراً نحو قول ذي الرمة :

إنسانٌ هينٌ يحسُّرُ الماءُ تارةً فيبدو وقاراتٌ يحجِّمُ فيغرقُ

حيث 'عطف جلة (يبدو) بالفاء ، وهي تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ

وهو (إنسان) لاشتغالها على ضمير يعود إليه . عطفت على جملة لا تصلح لذلك لظلوها من ذلك الضمير وهي جملة (يحسر الماء) .

٥ - أنها تعطف على جملة الصفة جملة لا تصلح لأن تكون صفة لظلوها من عائد يعود على الموصوف نحو: (هذا حاكمٌ يسهرٌ على نشر العدل فيسعدُ الشعبُ) حيث عطفت بالفاء جملة (يدعد الشعب) وهي لا تصلح لأن تكون صفة لظلوها من ضمير يعود على الموصوف ، عطفت على جملة تصلح لأن تكون صفة وهي (يسهر على نشر العدل) إذ يعود الضمير المستتر في الفعل (يسهر) على الموصوف .

٦ - أنها تعطف جملة لا تصلح لأن تكون صفة لظلوها من عائد يعود على الموصوف ، على جملة تصلح لأن تكون صفة نحو (هذا حاكمٌ تظلمُ الشعبُ فقضى على أسباب الظلم) فجملة (قضى على أسباب الظلم) تصلح لأن تكون صفة لاشتغالها على ضمير يعود على الموصوف وهو (حاكم) وقد عطفت هذه الجملة على جملة أخرى لا تصلح لأن تكون صفة لظلوها من ضمير يعود على الموصوف وهي (تظلمُ الشعبُ) والذي سوغ ذلك المعطف بالفاء .

٧ - أنها تعطف جملة الحال على جملة لا تصلح لأن تكون حالا نحو (أقبل محمد يضحك ، فانشرحت قلوب الزملاء) حيث قال (انشرحت قلوب الزملاء) وهي جملة لا تصلح لأن تكون حالا لأنها لا تشمل على ضمير يعود على صاحب الحال ، وقد عطفت هذه الجملة على جملة لا تصلح لأن تكون حالا وهي (يضحك) .

٨ - أنها تعطف جملة لا تصلح لأن تكون حالا على جملة تصلح لأن تكون حالا نحو (أقبل محمد تفرج أسايرُ الزملاء فيضحكُ) حيث عطفت الجملة العالقة بالهالية (يضحك) لاشتغالها على الضمير المستتر (هو) الذي يعود على

صاحب الحال (محمد) ، عطف على جملة (تفرح أسارى الزملاء) وهي لا تصلح لأن تكون حالا لأنها لا تحتوي على ضمير يعود على صاحب الحال ، والذي سوغ ذلك العطف بالفاء .

نُسم : تفيد الترتيب والترافى أى انقضاء مدة زمنية بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ووقوعه على المعطوف . وقد توضع (ثم) مكان الفاء أو بعبارة أخرى قبل تنفيذ الترتيب مع التعقيب نحو قول حارثة بن الحجاج الأبادي يصف فرسه :

كهرّ الرديف تحت المعاج جرى في الأنايب ثم اضطرب

حيث قال (ثم اضطرب) فإن (ثم) هنا بمعنى الفاء لأن اضطراب الرمح يحدث عقب اهتزاز نابية مباشرة في لحظات من غير مهلة .

حتى : وتفيد ترتيب أجزاء ما قبلها ذهناً ، والدلالة على أن المعطوف بلغ الغاية في الزيادة أو النقص بالنسبة للمعطوف عليه ، سواء كانت هذه الغاية حسبة أو ممنوية محدودة أو مضمرة ، وكل بحسب التخيل . وينكر الكوفيون العطف بحتى وهم يعربونها ابتدائية وما بعدها معمول لعامل محذوف نحو (جاء الطالبة حتى محمد) والتقدير (جاء الطالبة حتى جاء محمد) و (رأيت المسافرين حتى علياً) والتقدير (رأيت المسافرين حتى رأيت هانياً) ، و (مررت بالمائدين حتى أخيك) والتقدير (مررت بالمائدين حتى مررت بأخيك) أما البصريون فيعطنون بحتى على قلّة وبشروط أربعة :

الشرط الأول : كون المعطوف أسماء فلا يصح أن يكون فعلاً لأنها منقولة من (حتى) الجارة وحتى الجارة لا تدخل على الأفعال ، فلا يصح أن نقول على

المعطف (صفحت عن المذهب حتى نخل) كما لا يصحح أن يكون حرفاً لأن الحرف لا يدخل على نظيره غالباً إلا في التوكيد اللغوي أو الضرورة الشعرية ، ولا يصحح أن تدخل أيضاً على جملة فعلية على المعطف . وإن جاءت بعدها جملة فعلية أو جملة اسمية كانت حرف ابتداء أي أن ما بعدها جملة تامة أحـد ركنيها محذوف .

الشرط الثاني : أن يكون هذا الاسم ظاهراً ، فلا يجوز (قام الناس حتى أنا) كما يذكر الخضراوي .

الشرط الثالث : أن يكون هذا الاسم الظاهر بعضاً من المعطوف عليه إما بالتحقيق نحو (أ كات السمكة حتى رأسها) أو أن يكون بعضاً من المعطوف عليه بالتأويل كما في نحو قول المـلـحـس :

ألقى الصحيفة كي يغف رخاؤه والزاد حتى نعله ألقاها

عند من نصب (نعله) ، حيث عطف (نعله) بحق على ما قبله لأنه بعض من المعطوف عليه بالتأويل كما بين ابن هشام هذا على رأى البعضين أو أن (نعله) منصوب بفعل محذوف يفسره الفل (ألقاها) أما الكوفيون فيرون أن حتى ابتدائية ، و (نعله) مبتدأ ، وجملة (ألقاها) في محل رفع خبر ، وقد روي (نعله) بالجر على أن حتى حرف جر يفيد الغاية ، و (نعله) اسم مجرور بحرف الجر ، أو أن يكون المعطوف بها شبيه ببعض المعطوف عليه في شدة الاتصال نحو (أعجبتني الجارية حتى كلامها) ولا يجوز (أعجبتني الجارية حتى ولدتها) لأن الولد ليس جزءاً منها ولا شبيهاً بالجزء بخلاف الكلام . وضابط ذلك أنه إن حـسـن الاستثناء المتصل حسن دخول حتى .

والشرط الرابع : أن يكون هذا الاسم الظاهر الذى هو بعض من المعطوف عليه ، غاية فى زيادة أو نقص حتى أو معنى . الغاية فى الزيادة المعنوية نحو (فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف) . والغاية فى الزيادة المعنوية نحو (مات الناس حتى الأنبياء أو الملوك) . والغاية فى النقص المعنوي نحو المؤمن يحذى بالحسنات حتى مقال الذرة) والغاية فى النقص المعنوي نحو (هلك الناس حتى الصبيان أو النساء) .

فإن فقد شرط من هذه الشروط الأربعة لا تكون (حتى) عاطفة ، وحتى تعطف لمطلق الجمع كالواو عند عدم القرينة ، ولا تفيد ترتيباً زمنياً بين العاضف والمعطوف ، والمعتبر فيها ترتيب أجزاء ما قبلها فهنا من الأضعف إلى الأقوى وبالعكس ، وإذا عطف بها آخر شيء على معطوف مجرور بحرف ، وجب إعادة هذا الحرف بعدها ، لأن المعنى يلتبس بالجارية ، فنقول (سافرنا فى الأسبوع الماضى حتى فى آخره) ، إذا كان السفر فى أوقات متقطعة فى الأسبوع . فلو لم تذكر (فى) مرة ثانية لاحتمل أن السفر متصل من أول الأسبوع إلى آخره . ولا تعطف (حتى) نعمنا على نعمت ، وتكون كالواو فى عطائها الخاص على العام .

أم : تنقسم (أم) إلى قسمين : متصلة ومنقطعة . وأم المتصلة هى المسبوقة إما بهمزة التسوية أو بهمزة التعيين . و (أم) المسبوقة بهمزة التسوية ، إما أن تسجل على جملة محل المصدر ، أو بمباراة أخرى هى أن تتوسط (أم) بين جملتين خبر تين قبلهما الهمة ، وكلتا الجملتين يصاح أن يحل هلهما هى الهمة . مصدر مؤول مشهما معا وقد تكون الجملتان فعليتين نحو قوله تعالى (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون) فقد توصلت (أم) الجملتين الفعليتين

(أُنذَرْتَهُمْ) (لَمْ تُنذِرْهُمْ) والتأويل انذارك أو عدم انذارك سواء) وقد تكون الجملتان اسميتين نحو قول متمم بن نويرة في رثاء مالك أخيه :

ولت أبالي بعدَ فقدي مالِ السكا أموتى ناءِ أم هو الآن واقسُ ؟

حيث وقع (أم) بين جملتين اسميتين وقد عطفت إحداهما على الأخرى والتقدير (لست أبالي نأى موتى أو وقوعه الآن) .

وقد تكون الجملتان مختلفتين نحو قوله تعالى (سواءٌ عليكم أُدْعَوْتُمْ إِلَى اللَّهِ لَتُنصَبَ أَمِ اتَّخَذْتُمْ آبَاءَكُمْ أَوْلِيَاءَ) حيث جاءت الجملة المدطوف عليها فعلية والمدطوفة اسمية ، والتقدير (سواءٌ عليكم دعاؤكم إليهم) أى (الأصنام وصنمكم) .

أمّا (أم) المسبوقه بهمزة براذ بها و بأم التعيين . وهمة التعيين عند كثير من النحاة هي الواقعة بعد (ليت شعري ولا أعلم - وما أدري - ونحوها) لأن هذه الألفاظ ليست فى حكم (لا أبالي) التى تكون الهمزة بعدها للتسوية لأن قائلاً يريد : لا أدري ولا أعلم ، وليت شعري - جواب هذا الاستفهام ولا يقصد التسوية . وهذا صحيح عند هدم القرينة ، فإن دل السياق على ذلك ، وجب النزول على ما يحده السياق ، وعلامة (أم) المسبوقه بهمزة التعيين أن تقسم بين شيئين ينسب لواحد منهما بدون تعيين أمر ما معروف للمتكلم ، وقبلها همزة استفهام يقصد بها (أم) تعيين أحد هذين الشيئين . وتسد (أى) مسد الهمزة مع (أم) فى طلب التعيين وهما يفتيان عن (أى) فى ذلك . وتقع (أم) المقصود بها مع الهمزة التعيين بين اسمين مفردين متوسطا بينهما مالا يسأل عنه نحو قوله تعالى (أأنتم أشدُّ خلقاً أم السماء ؟) حيث جاء استفهام عن المبتدأ وهو (أنتم) والماد (السماء) المعطوفة على

أنتم وهم مفردان ، وقد توسط بينهما غير المسئول عنه وهو (أشد خافسا)
الواقع خبرا تقديرا عن المتعاطفين . وقد يقع مالا يُسأل عنه متأخرا عن
الاسمين المفردين لما في نحو قوله تم الى (وإن أدري أقرب أم بعيد
ما نعدون) فالمسئول في هذه الآية هو الخبر وهو (قريب و بعيد) والمسئول
عنه متأخر وهو (ما نعدون) وذلك لأن شرط الهمزة المعادلة له (أم)
أن يلها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما ، وبلى (أم) المعادل الآخر ،
ليفهم السامع من أول الأمر ما يطلب تعيينه . وقد تقع (أم) بين جملتين
فعليتين نحو قول الشاعر في الحنين إلى الوطن :

قمتُ للطيفِ مرتاعا فأرقى فقامتُ أهى سرت أم عادنى حُلُم

حيث وقعت (أم) المعادلة لهمزة الاستفهام بين جملتين فعليتين ، فإن (هي)
فاعل للفعل محذوف على الأرجح ، لأن الاصل في الاستفهام أن يكون هن أحوال
الذوات المتجددة ، وذلك يكون للفعل . وقد تقع (أم) بين جملتين اسميتين نحو
قول الأسود بن يعفر التميمي في الهجاء :

لعمرك ما أدري وإن كنتُ داريا

شعيتُ ابنُ سهم أم شعيتُ ابن منقر

حيث وقعت (أم) المعادلة بين جملتين اسميتين ، ولهذا ثبتت همزة (ابن)
لأنها تحذف إذا كان (ابن) نعتا لعلم ، ومضافا إلى علم ، والثاني أبو الاول ،
وهو هنا خبر . والاصل (أشعيتُ) ؟ فحذفت الهمزة اختيارا ، وحذف التنوين
للضرورة إذا اعتبرنا أن (شعيتا) مصروف نظرا إلى الحى . ويحتمل أن يكون
حذف التنوين لأن (شعيت) ممنوع من الصرف إلى القبيلة .

أما (أم) المنقطعة فهي الخالية من همزة التسوية . والهمزة التي يقصد بها مع (أم) التعيين

ولا يفارقها معنى الاضراب ، أو بعبارة أوضح لا يفارقها إبطال الحكم السابق ونفى مضمونه والانصراف عنه إلى ما بعدها .

وقد تقتضى (أم) المنقطعة مع ذلك استفهاماً حقيقياً نحو (إنها لإبل أم شاء) (أى بل أمى شاء) فقد أخبر أولاً بأنها إبل . ثم تحقق غير ذلك فاضرب عنه استفهاماً عن كونها شاء . وتقدر بمعد (أم) جملة لأنها لا تدخل على المفرد ، ذلك أنها غير عاطفة . بل هى بمعنى (بل) الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل إلا على جملة .

وقد تقتضى (أم) المنقطعة مع ذلك استفهاماً انكارياً ، نحو قوله تعالى (أم له البنات) (أى : بل أله البنات ؟ ولا يصح أن تقدر (أم) هنا للاضراب المحض لأن ذلك يجعل الكلام إخباراً بنسبة البنات إليه تعالى ، والله منزى عن ذلك .

وقد لا تقتضى (أم) المنقطعة الاستفهام البتة . فتكون الخبر المحض . نحو قوله تعالى : (أم هل تستوى الظلمات والنور) (أى (بل هل تستوى الظلمات والنور) ؟ إذ لا يدخل استفهام على استفهام . ونحو قول عمر بن أبى ربيعة الخزومي :

وليت سلميسى في المنام رضى جيتى هنالك أم فى جنة أم جهنم

حيث جاءت (أم) المنقطعة للاضراب المحض بمعنى (بل) ولا تدل على الاستفهام ولا تقتضيه أصلاً . لأن الشاعر لا يريد الاستفهام وإنما ساقه مسبق التمسى ، ولما أقدرنا بعدها جملة ، لأن (أم) التى بمعنى (بل) لا تقع بعدها إلا الجمل .

(أو) زوى بعد الطلب تفيد إمّا التخيير وإمّا الإباحة . وبعد الخبر تفيد معاني مختلفة كالشك والابهام والتفصيل والتقسيم والاضراب .

والمراد بالطلب الصيغة التي تدل على معنى الأمر سواء كان فعل الأمر أو لام الأمر الداخلة على المضارع ، لأن الإباحة والتخيير لا يتأتيان في الاستفهام ولا في باقي الأنواع الطلبية على الصريح . ولا فرق بين الأمر المملووظ والمفوض . الأمر المملووظ كافى قوله تعالى (فقدية^١ من صيام أو صدقة أو نكاح) أى ، فليزمل أى الثلاثة . والأمر المفوض نحو (تزوج زيفاً أو أختها) .

والمقصود بالإباحة ترك الحرية للمخاطب أو اختيار أحد المتعاطفين أو اختيارها معا وله الجمع بينهما إذا أريد ، والمراد بالإباحة بحسب العقل أو العرف في أى وقت وعند أى قوم ، لا الإباحة الشرعية ، نحو (جالس العلماء أو الزهاد) .

فالفرق الاساسى بين التخيير والإباحة هو امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير وجوازه في الإباحة . والمواد بالخبر ما يحتمل الصدق والكذب لذاته ، والشك يكون من المتكلم في الحكم لعدم اقتناعه بسبب تعارض الأدلة ، ومثال محبى (أو) شك بعد الخبر (لئنأى مآ أو بعض يوم) ، والمقصود بالابهام هو إخفاء المتكلم الحقيقة المعروفة له عن المخاطب والسامع رغبة في عدم إفادتهما أو إقلاقهما أو نحو ذلك ، نحو قوله تعالى (وإنّا أو لنأساكم على هدى أو فى ضلال مبين) حيث جاء بالكلام في صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحده الله وهبده فهو على هدى ، ومن عبد غيره فهو فى ضلال ، توطينا للمخاطب ليكون أكثر قبولا لما يلقى إليه ، أمّا (أو) التي تفيد التفصيل بعد الخبر فنحو قوله تعالى (والأولواكونوا هردا أو نصارى) . ومثال (أو) التي تفيد التقسيم بعد الخبر نحو (الكلمة اسم أو فعل أو حرف) والفرق بين التفصيل والتقسيم

أن التفصيل تبين الأمور المجمعة بافظ واحد فـ (أو) في الآية تفصيل للاجمال في الواو (قالوا) المائدة على اليهود والنصارى ، أى قالت اليهود : كونا هوداً ، وقالت النصارى : ~~كونوا نصارى~~ ، أمّا التقسيم فهو تبين لما دخل تحت حقيقة واحدة كتقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ، ويرى بعض النحاة غير ابن هشام ألا فرق بينهما ولا ضرر من توحيد معنهما وجعلهما مترادفين والمسألة اصطلاحية محضة .

(أو) تأتى للاضراب بعد الخبر عند السكوفين وأبى على الفارسي ومثاله ما على ما حكى الفراء (اذهب إلى زيد أو دَعْ ذلك فلا تبرح اليوم) فـ (أو) في ذلك المثال بمعنى بل . ومنها قول الشاعر :

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت أولادى

حيث جاءت (أو) للاضراب بمعنى (بل) .

و (أو) تأتى بمعنى الواو بعد الخبر عند السكوفين أيضاً ، وبعبارة أخرى هى تكون للدلالة على الاشتراك ومطلق الجمع بين المتماطين ويصح أن يحل محلها الواو عند أمن اللبس نحو قول حميد بن ثور الهلالي :

قومٌ إذا سمعوا العسريخ رأيتهم ما بين مُلجِمٍ مُهَرَّةٍ أو سافِعٍ

حيث استعمل (أو) بمعنى الواو العاطفة ، ذلك لأن (بين) لاتضاف إلا لمتعدد لفظاً ومعنى ، فلواً بقيت (أو) على معناها وهو أحد الشئتين أو الأشياء لأخيفت بين إلى واحد وهو غير سائغ في العربية .

وذهب أكثر النحاة إلى أن (إمّا) الثانية في الطلب والخبر ، الطلب

نحو (تزوّج إمّا هنداً وإمّا أختها) والخبر نحو (جاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ) بمنزله (أو) في العطف والمعنى ، فتكون حرف عطف بمعنى (أو) وتكون للتخيير وإلا باحة إذا سبقت بكلام يشتمل على أمر ، وتكون للشك أو الإبهام إذا كانت مسبوقة بجملة خبرية وللتنصّل بعد الخبر أو الطلب كما في نحو قوله تعالى (إنا هديناه السبيل إمّا شاكرًا وإمّا كفورًا) (فشاكرًا) و (كفورًا) يعرّبان حالين والعامل فيهما (هديناه) . أمّا الواو في (وإمّا) فهي زائدة لازمة . ولا تكون (إمّا) الثانية للاضراب ولا بمعنى واو العطف لأن (أو) مختصة بهما .

ويرى أبو علي الفارس ويتفق معه ابن كيسان وابن برهان أن (إمّا) الثانية مثل (أو) في المعنى فقط وليست للعطف ، وإمّا تذكر في باب العطف لمصاحبتها لحروف العطف ، ويؤيد رأيهم هذا قولهم أنها مجامعة للواو لزوماً أي أنها تلزم مصاحبة الواو ، والماعطف لا يدخل على الماعطف ، وظاهر كلام ابن هشام أنه يتفق مع هذا الرأي ، والدليل على ذلك حكمه على بيت سعد بن قرط في هجاء أمه أن (أيّما) فيها شاذ :

يألفنا أئمتنا شالت نعمتها
أيّما إلى جنة أيّما إلى نار

فهو يرى أن (أيّما) الأول حرف التنصّل ، أمّا (أيّما) الثانية فهي عاطفة وهي شاذة من وجوه ثلاثة : - أولها ، وهو وضع الشاهد ، أنها جاءت بدون الواو ، وثانيها فتح همزتها والأصل فيها الكسر ، وثالثها ، إبدال ميمها الأولى ياءاً ، والأصل فيها أن تدغم ميمها الثانية في ميمها الأولى .

لكن : يجمع النحاة على أن (لكن) تعطف بشروط سند كرها . ويرى
يونس بن حبيب أنها مخففة من (لكن) الثقيلة أخت (إن) ، وأن معناها
الاستدراك ، وما بعدها معمول لمخفوف يدل عليه المذكور قبلها ، فهو يرى أن
(طالع) في نحو (ما مررت برجل صالح لكن طالع) يرب صفة لاسم مجرور
محذوف تقديره (مررت برجل طالع) العامل المذكور قبلها . كما يرى أنه إذا
ذكرت الواو مع (لكن) فالتعطف يكون بالواو لا بها .

ومن يعطف بـ (لكن) يشترط فيها ثلاثة شروط :

أولها : أفراد معطوفها نحو (ما مررت برجل صالح لكن طالع) .

وثانيهما : أن تسبق بنفي أو نهي . النفي كالمثال السابق . والنهي نحو :
(لا يَقُومُ زيدٌ لكن همرٌ) .

والثالث : ألا تقترن بالواو كالمثلة السابقة كلها .

وتكون (لكن) حرف ابتداء واستدراك وليست عاطفة في عدة مواضع .

هذه المواضع هي :

(١) إذا جاءت بعدها جملة ، وتكون الجملة بعد (لكن) مستقلة في إعرابها

عن الجملة التي قبلها ، نحو قوله زهير بن أبي سلمى المزني في المدح :

إن ابن رفاع لا تُخشى بؤادره لكن وقائمه في الحرب تُنتظر

حيث جاء (لكن) حرف ابتداء لا عطف ، لأن الواقع بعدها جملة لا مفرد

والجملة بعدها (وقائمه تنتظر) اسمية مكونة من المبتدأ (وقائم) وخبره وهو جملة

(تنتظر) .

(ب) إذا جاء (لكن) بعد الواو . ففي هذه الحالة وجب أن تقع بعد (لكن) جملة تعطف بالواو على ما قبلها ، ويكون (لكن) حرفاً يفيد الاستدراك والابتداء لا غير ، نحو قوله تعالى : (ولكن رسول الله) فالتقدير (واسكن كان رسول الله) فرسول يعرب خبراً لـ (كان) المخدرة مع اسمها . ولا يمكن أن نعرب (رسول) معطوفاً على ما قبله وهو : (أبا أحد) من عطف المفرد على المفرد ، ذلك لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان من حيث السبب والإيجاب ، وفي هذه الآية نفى (أبا أحد) وأثبت (رسول الله) فهما مختلفان سلباً وإيجاباً .

(ج) إذا سبق (لكن) بإيجاب نحو (قام زيدٌ لكن همرو لم يقم) فـ (لكن) هنا حرف استدراك وابتداء لا عاطفة ، و (همرو) مبتدأ ، وجملة (لم يقم) خبر المبتدأ . وجملة المبتدأ والخبر مستقلة . ولا يجوز في هذا المثال أن يضبط (همرو) بالضم على أنه معطوف على (زيدٌ) من باب عطف المفرد على المفرد لعدم تقدم نفى أو نهى . هذا عند البصريين . أما الكوفيون فيجيزون ذلك .

وخلاصة الكلام أن (لكن) حرف يفيد الاستدراك دائماً . وهو لا يعطف إلا بالشروط الثلاثة المذكورة مجتمعة . فإن فقد شرط منها أصبحت غير عاطفة ووجب دخولها على الجمل وتكون حينئذ حرف استدراك وابتداء معاً . والاستدراك يستلزم أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها في الحكم وبما أن ما قبلها يجب أن يكون منفياً أو متباعاً عنه فيكون الكلام الذي بعدها مثبتاً دائماً .

بل : يعطف (بل) بشرطين : الأول : أن يكون معطوفاً ، والثاني : أن يسبق بإيجاب أو أمر أو نفى أو نهى : ومعنى بل يختلف باختلاف ما قبله من كلام مثبت أو مشتمل على صيغة أمر أو نفى أو نهى . فـ (بل) بعد الإيجاب أو

الامرُ يفيد ساق الحكم مما قبله وجعله لما بعدها بالاضراب نحو (قام زيدٌ بل عمرو) و (ليقيمُ زيدٌ بل عمرو) . وهو بعد النفي والنهي يفيد تقرير حكم ما قبله وجعل صفة لما بعده مثل امكن ، نحو (ما كنتُ في منزلٍ ربيعٍ بل في أرضٍ لا يُهتدى بها) و (لا يقيمُ زيدٌ بل عمرو) . ويفيد (بل) في هاتين الحالتين ما يسمى بالاضراب الابطال . وأجاز المبرد كونها في هذه الحالة الأخيرة ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها أو بعبارة أخرى إتماماً لفيد الانتقال من غرض إلى غرض آخر مع بقاء الحكم السابق وعدم إنسائه وهو ما يسمى بالاضراب الانتقال فيجوز على قول المبرد (ما زيدٌ قائماً بل قائماً) على معنى (بل ما هو قائماً) . ومذهب جمهور النحاة أن (بل) لا يفيد نقل حكم ما قبله لما بعده إلا بعد الإيجاب ، والامر نحو (بل قام زيدٌ بل عمرو) و (اضرب زيداً بل عمرواً) فالقائم في المثال الأول (عمرو) والمأمور بضره في المثال (عمرو) والمسكوت عنه المثالين (زيد) .

(لا) ويعطف بها بشروط اتفق النحاة على بعضها وهي :

(أ) أفراد معطوفها انظما نحو (هذا زيدٌ لا عمرو) أو تأديلاً نحو (قلت : محمدٌ قائمٌ لا محمدٌ قاعد) .

(ب) أن تسبق بالإيجاب أو أمر ، الإيجاب نحو (هذا محمدٌ لا علي) الامر نحو (اضربُ زيداً لا عمرواً) .

وبعض شروطها لم يتفق عليها النحاة وهي :

(ج) أي تسبق ببناء نحو (يا ابن أخى لا ابن عمى) وقد أنكر ابن سعدان الكوفي ذلك زاعماً أنه لم يسمع عن العرب .

(د) ألاَّ يصدق أحد متعاطفها على الآخر أى لا يكون أحد متعاطفها
داخلاً في مدلول الآخر ولا ممدوداً من أفرادها التى يطلق عليها اسمها . هذا
رأى السهيلي وهو من نخبة الأندلس ويتفق ابن هشام معه بقوله (وهو حق)
فلا يجوز (جاءني رجل لا زيد) لأن زيدا من جنس الرجال ، ويجوز
(جاءني رجل لا امرأة) .

(هـ) ألا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماضٍ . وهو رأى الزجاجي
من نخبة بغداد . فلا يجوز (جاءني لا زيد ولا عمرو) إذ لا يصح أن نقدر العامل
بعد العاطف فنقول (جاءني لا زيد ولا جاءني عمرو) إلا على سبيل الدعاء .
ولا يتفق ابن هشام مع الزجاجي في هذا الرأي ، ويستشهد على رفضه بقول
أصمى القيس الكندي : -

كَأَنَّ دِثَارًا حَلَّتْ بِلَبْوِنِهِ عُقَابٌ تَنُوقِي لَا عُقَابَ الْقَوَاعِلِ

حيث عطفت (لا) عقاب القواعل على عقاب تنوق ، والمعطوف عليه
معمول الفعل ماضٍ وهو (حَلَّتْ) . وابن هشام يرفض رأى الزجاجي بنص
ورد فيه عكس ذلك الرأي .

العطف على الاسماء :

العطف على الاسم الظاهر والضمير :

يعطف الاسم الظاهر ، والضمير المنفصل ، والضمير المتصل المنصوب بلا
شرط . العطف على الاسم الظاهر نحو (قام زيدٌ وعمروٌ) والعطف على
الضمير المنفصل نحو (إريك والاسد) ، والعطف على الضمير المتصل المنصوب
نحو قوله تعالى (جمعناكم والأولين) حيث عطفت (الأولين) على (كم) .

أما الضمير المتصل المرفوع سواء كان بارزاً أو مستتراً فلا يحسن العطف عليه إلا بعد تركيزه بضمير منفصل . العطف على الضمير المتصل المرفوع نحو قوله تعالى (لقد كنتم أنتم وآبائكم) حيث عطف (آبائكم) على ضمير الرفع المتصل وهو التاء بعد الفصل بالضمير المنفصل (أنتم) والعطف على ضمير الرفع المستتر نحو قوله تعالى (ادخل أنت وزوجك الجنة) حيث عطف زوجك على ضمير المخاطب المستتر (أنت) بعد الفصل بالضمير المنفصل (أنت) . وقيل أن سبب الفصل يرجع إلى أن الضمير المتصل المرفوع كالجزء من عامله المتصل به لنظام ومعنى ، فالعطف عليه يكون كالعطف على جزء الكسامة ، فإذا أكد دل ذلك على انفصاله فحصل له نوع من الاستقلال .

ولا يشترط أن يكون الفاصل بين المعطوف والمعطوف عليه ضميراً منفصلاً ولا يمكن أي فاصل ، فقد يكون الفاصل ضميراً متصلاً ، كما في نحو قوله تعالى : (يدخلونها ومن صاكح) إذ أن (من صاكح) معطوف على واو الجماعة في (يدخلونها) والفاصل بينهما الضمير المتصل (ها) الغائبة . وقد يكون الفاصل (لا) كما في نحو قوله تعالى : (ما أشركنا ولا آباؤنا) فـ (آباؤنا) معطوف على (نا) الدالة على الفاعلين في (أشركنا) وقد فصل بين المعطوف والمعطوف بـ (لا) .

وقد يجتمع الفصلان أي بالضمير ، و (لا) معاً كما في نحو قوله تعالى : (ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم) فقد فصل بين (آباؤكم) المعطوف على واو الجماعة في (تعلموا) بالتوكيد وهو (أنتم) وبـ (لا) معاً .

وبضعف العطف على الضمير المتصل المرفوع بدون الفصل في الذكر ، نحو قول العرب (مررت برجلٍ سواءٍ والعدم) حيث رفع (العدم) بالعطف على الضمير

المستتر في (سواء) لأنه مؤول بالمشتق فيتم حمل الضمير ، وليس بينهما فاصل ،
غير أن عدم الفصل يكثر ويقشوف الشعر كما في نحو قول جرير في هجاء الاخطال
وهو شاعر معاصر له :

ورجا الأَخْيَـطَـلَ من سفاهة رأيهِ ما لم يكن وأب له لئلا

حيث عطف (أب) وهو اسم ظاهر على اسم (يكن) وهو ضمير مرفوع
مستتر بغير تأكيد أو فاصل بينهما .

أما الضمير المخفوض فيكثر المعطف عايه بإعادة الخافض حرفا كان أو اسما .
إعادة الخافض الحرف نحو قوله تعالى (فقال لها وللأرض) فقوله (والأرض)
معطوف على (لها) الجرورة باللام ، وقد أعيدت اللام مع المعطوف . وإعادة
الخافض الاسم نحو قوله تعالى (قالوا نعبد إلهك وإله آبائك) (آبائك) معطوف
على الكاف الجرورة بإضافة (إله) وقد أعيد المضاف (إله) مع المعطوف .

ويرى بعض النحاة مثل يونس بن حبيب والاختش من البصريين والكوفيين
ويتفق معهم ابن مالك صاحب الآلفية أنه لا تلزم إعادة الخافض بدليل قراءة
ابن عباس والحسن وغيرهما الآية السكراء (تسمون به والأرحام) بجر (الأرحام)
وعطفه على الضمير المحرور بالياء (به) بدون إعادة الجار (أي الباء) ونحو ما
حكاه قطرب من البصريين (ما فيها غيره وفريسه) بجر كلمة (فريسه) بالمعطف
على الماء الجرورة بإضافة (غير) إليها من غير إعادة الجار وهو المضاف ، ويحكي
ابن هشام أن من هذا الاسم قوله تعالى (وصدد عن سبيل الله وكثر به والمسجد
الحرام) حيث عطف (والمسجد الحرام) على الماء في (به) من غير إعادة الجار
وهو الباء ، إذ ليس المعطف على (السبيل) لأنه صلة المصدر (صدَّد) ، ومما يدل

على ذلك أن (كثر) عطف على (صد) والمصدر لا يعطف عليه حتى تكمل معمولاته ، وذلك لئلا يلزم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي ، فلو عطف (المسجد) على (سبيل) لكان من جملة معمولات (صد) لأن المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته .

عطف الفعل على الفعل :

يعطف الفعل وحده بدون مرفوعه ، أى فاعله ، على الفعل من قبيل عطف المفردات بعضها على بعض ، كما يعطف الاسم على اسم مثله عطف مفردات . ويشترط لذلك اتحاد زمانيهما من حيث المضي والحال والاستقبال أو يحدث العطف إن اتحد زمان الفعلين مع اتحاد نواحيهما نحو : (لنحى به بلدة ميتاً ونسقيه) حيث اتحد الفعلان (لنحى) و (نسقى) فى الزمان الحاضر ، إذ أن كلاهما فعل مضارع ، ونحو قوله تعالى : (وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أمواكم) حيث عطفت الأفعال (تتقوا) على (تؤمنوا) و (يسألكم) على (يؤتكم) من عطف الشرط على الشرط ، والجواب على الجواب بدليل الجزم فيهما ، وكلاهما فعل مضارع .

ويحدث العطف أيضاً إذا اتحد زمانا الفعلين دون أن يتحد نواحيهما ، ونحو قوله تعالى (يَوْمَ تَدْعُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ) حيث عطف الفعل (أورد) على الفعل (يدعى) والاول ماضى ، ولكنه مستقبل المعنى ، لأنه بمعنى يورد ، والثانى مضارع ، ونحو قوله تعالى (تبارك الذى إن شاء جعل لك خيراً من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصوراً) حيث عطف الفعل (يجعل) وهو مضارع على (جعل) الماضى لأنه فى محل جزؤه وزمنه مستقبل بسبب أداة الشرط الجزامة التى تستلزم أن يكون زمن فعل الشرط والجواب مستقبلاً .

عطف الفعل على الاسم :

يعطف الفعل على الاسم المشبه له في المعنى ، أو بعبارة أخرى يعطف الفعل على الاسم المشتق العامل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر الصريح أيضا واسم الفعل في بعض أحواله نحو قوله تعالى : (فَاثْرُنْ) حيث عطف الفعل الماضي (أثرن) على (المغيرات) وهي اسم فاعل مشبه للفعل لأنه في تأويل (واللاتي أغرن) ونحو قوله تعالى (صافات) ويقبضن) حيث عطف الفعل المضارع (يقبضن) على الاسم (صافات) وهو اسم فاعل في معنى يهتفن .

ويجوز العكس ، أي عطف الاسم على الفعل ، كقول جنس بن عمر في وصف امرأة :

يَارُبَّ بِيضَاءَ مِنَ الْعَوَاجِ أُمِّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجٍ

حيث عطف الاسم المشبه للفعل وهو (دارج) على الفعل وهو (حبا) .

وجعل ابن مالك من هذا القسم قوله تعالى (يَخْرُجُ الْحَيُّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيَخْرُجُ الْمَيِّتُ مِنَ الْحَيِّ) حيث عطف (يخرج) وهو اسم مشبه للفعل لأنه اسم فاعل على الفعل (يخرج) . ويرى الزمخشري أن (يخرج) في هذه الآية معطوف على اسم مثله (فائق) لا على الفعل (يخرج) .

حذف حرف العطف مع معطوفة :

يقرر ابن هشام أن الغاء الواو من حروف العطف تختص بجواز حذفها مع معطوفها إذا دل عليها دليل ، ونساركها في ذلك (أم) المتصلة . مثالي حذف

الفاء مع معطوفها قوله تعالى: (وأوحينا إلى موسى إذ استسفاه قومه أن يضرب
بعضائك الحجر فأنجست) إذ أصله (فضرب فأنجست) فيكون الفعل (أنجست)
معطوف على الفعل (فضرب) المحذوف مع الفاء ، وهذا الفعل المحذوف معطوف
بدوره على الفعل (وأوحينا) ومثال حذف الواو مع م معطوفها قول النابغة الذبياني
في الرثاء :

فما كان بين الخبير لو جاء سالماً أبو حجير إلا ليالٍ قلالي

حيث حذف الواو ومعطوفة وهو (بين) إذ التقدير (ما كان بين الخبير وبين)
والدليل على ذلك أن (بين) يجب أن تضاف لمتعدد كما سبق أن ذكرناه ونحو
قول العوب (راكب الناقة طليحان) إذ التقدير (راكب الناقة والناقة طليحان)
فحذفت الواو مع معطوفها ، ومثال حذف (أم) المتصلة قول الشاعر :

وطاف إليها القلب إلى لأسره مبيع فما أدرى أن أرشد طلابها ؟
إذ التقدير (أرشد طلابها أم فني ؟) .

ويجوز أيضاً هذه المعطوف عليه بالواو والفاء وأم المتصلة . مثال حذف
المعطوف عليه بالواو قول بعضهم (ربك وأهلاً وسهلاً) جواباً لمن قال له
(مرحباً) والتقدير (ومرحباً بك وأهلاً) . ومثال حذف المعطوف عليه بالفاء
نحو قوله تعالى (أفنضربُ عنكم الذِّكرَ صفحاً ؟) والتقدير (أنهم أحكم
فنضربُ عنكم الذِّكرَ صفحاً ؟) ، ونحو قوله تعالى (أفلم يروا إلى ما بين أيديهم)
إذ التقدير (أفلم يروا ما بين أيديهم ؟) .

وقد يحذف العاطف وحده ولا يكون ذلك إلا في (الواو) والفاء و (أو) . حذف

الواو نحو قوله عليه السلام (تصدق رجلٌ من ديناره ، من درهمه ، من صاع برّه ، من صاع تمره) . ومثال حذف الفاء (حفظتُ الكتابُ بابا بابا) أى (بابا فبابا) ، و (ادخلوا المعرض واحد واحد) أى واحدا فواحدا ومثال حذف أو (أعط السائل قرشا قرشين ثلاثة) أى (قرشا أو قرشين أو ثلاثة) وما يدر بما ذكره في هذا المجال .

١ - أنه لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، وما ورد من ذلك من النصوص فهو شاذ يقتصر فيه على المسووع ، ومنه قول الأحموص :

أيا نخله من ذاتِ هرقٍ عليك ورحمة الله السلامُ

حيث تقدم المعطوف (رحمة) على المعطوف عليه وهو السلام .

٢ - يجوز الفصل بين الواو ومعطوفها بظرف أو جار ومجرور كما في قوله تعالى (وجعلنا من بينهم صَدَاقَ ومن خلفهم صَدَاقَ) حيث فصل بين الواو ومعطوفها (صَدَاقَ) الثانية بالجار والمجرور (من خلفهم) ولا يجوز الفصل بين الفاء ومعطوفها إلا في الضرورة الشعرية .

٣ - الأصل في عطف النسق المتابعة بين المتعاطفين ، فلا يصح عطف الشيء على نفسه ، وأجاز بعض النحاة ذلك إذا اختلف اللفظان لنرض بلاغى أو بقصد التفسير والتوضيح ومن هذا القسم قول الشاعر (وألنى قولها كذبا وميئنا) حيث عطف (ميئنا) على (كذبا) والمين هو الكذب ومكذا يكون الشيء قد عطف على نفسه لسبب بلاغى .

البدل

تعريفه : البدل عند النحاة ، هو المقصود بالحكم المنسوب إلى متبوعه إثباتاً ونفيّاً ، وهو تابع بلا واسطة أى من غير واسطة لفظية تتوسط وتذكر بين التابع والمتبوع . وقولهم أنه المقصود بالحكم يبعد من التعريف النعت ، وعطف البيان ، والتوكيد ، ذلك لأنها مكملات المقصود بالحكم أى متبوعها ، إما بتخصيصه أو إضاحه ، أو رفع الاحتمال عنه ، أو أى وجه من الوجوه التى ذكرناها أما هى فليست مقصودة بالحكم . يبقى بعد ذلك عطف النسق . وعطف النسق ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول ليس مقصوداً بالحكم وهو المعطوف بـ (لا) بعد الإيجاب نحو (جاء زيدٌ لا عمرو) ، وبـ (بل) و (لكن) بعد النفي نحو (ما جاء زيدٌ بل عمرو) ، و (ما جاء زيدٌ لكن عمرو) وواضح أن المعطوف بلا بعد الإيجاب ليس مقصوداً بالحكم لأن الحكم السابق منفي عنه . وأما المعطوف بـ (بل) و (لكن) بعد النفي فإنه ليس مقصوداً بالحكم لأن السابق هو نفي الجيء ، والمقصود به إنما هو الأول .

والقسم الثانى مقصود بالحكم هو ما قبله ، فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم ، لأنه المقصود بالحكم وحده ، بل يشاركه فى الحكم غيره ، وذلك كالمعطوف بالواو فى حالتى الإثبات أو النفي نحو (جاء زيدٌ و عمرو) ، (ما جاء زيدٌ ولا عمرو) .

وهذا القسمان يخرجان من تعريف البدل باعتبار أنهما ليسا المقصودين بالحكم . والقسم الثالث المقصود بالحكم دون ما قبله ، وهو المعطوف بـ (بل) بعد الإثبات نحو (جاء زيدٌ بل عمرو) وهذا القسم يخرج من التعريف البدل لأنه وإن كان مقصوداً بالحكم غير أنه توجد واسطة لفظية تذكر بينه وبين

متبوعه ، والبطل تابع بلا واسطة . وينقد ابن هشام تفسير ابن مالك وابنه
بسر الدين ابن مالك ومن وافقها لتعريف البطل . ويتهمهم بأنهم
جانبوا الصواب .

أقسام البطل :

البطل عند النحاة أربعة أنواع :

١ - بطل الكل من الكل : وهو بطل الشيء مما هو مطابقا ومساويا
له في المعنى عام المطابقة ، أما اللفظ فيختلفان فيه غالبا . نحو قوله تعالى (اهدنا
الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم) فـ (صراط) الثانية بطل كل
من كل من الأولى . وقد سمي ابن مالك ناظم الألفية هذا البطل بـ (البطل
المطابق) لوقوعه في اسم الله تعالى نحو (إلى صراط العزيز الحميد الله) فيمن قرأ
(الله) بالجر ، إذ يعرب (الله) بدلا مطابقا من (العزيز) . ويرى ابن هشام أن البطل
في الآية السابقة الايقال فيه بطل كل من كل لأن بطل الكل من الكل يطابق
على كل ذي أجزاء . وذلك مستنع في الآية لأن مسلمة تعالى لا يقبل التجزئة .

٢ - بطل بعض من كل وهو بطل الجزء من كله ، وضابطه أن يكون البطل
جزءا حقيقيا من المبدل منه وأن يصح الاستغناء عنه بالمبدل منه دون أن يفقد
المعنى بحدفه . ويعتبر البطل بطل جزء من كل سواء كان هذا الجزء قليلا
أو مساويا أو أكثر . فيجوز أن نقول (أكلت الرغيف ثلثه) و (أكلت
الرغيف نصفه) ، وأكلت الرغيف ثلثيه) . ولا بد من اتصال بطل الجزء
من الكل بتفسير يرجع على المبدل منه ليربط البعض بكلمة . ويجب أن يكون
هذا الضمير مطابقا لمتبوعه في الأفراد والتذكير فروضهما . ولا فرق بين أن يتصل

هذا الضمير بالمبدل مباشرة أو بلفظ آخر له صلة بالمبدل اتصال الضمير بالمبدل مباشرة نحو قوله تعالى (ثم عَصَوْا وَصَدَّوا كثيرا منهم) حيث جاء (كثير) بدل جزء من كل وهو الواو الأولى في (عصوا) والثانية في (صمدوا) عائدة على كثير ، لأنه مقدم رتبة ، إذ التقدير نحو (ثم عصوا كثيرا منهم وصدوا) والذي يحمل على ذلك أنه لو جعل بدلا من الواوين معا لزم توارد عاملين على معنول واحد . واتصال الضمير بلفظ آخر له صلة بالمبدل نحو (فابلت المسافرين إلى الخارج أربعة منهم) فالضمير العائد على المبدل منه متصل به (من) الجارة المتعلقة بالمبدل .

وقد يفنى عن الضمير في إعادة الربط (أل) أ (اللبس نحو) إذا رأيت والدك قبيلة اليدا (أى) يده ، أو (إلا) في الاستثناء إذا كان المبدل منه هو المستثنى منه في كلام تام حيث يحذف في المستثنى النصب على الاستثناء أو الانباع على البدلية نحو (ما نجح الطلاب إلا واحدا أو واحد) .

وقد يكون الضمير العائد على المبدل منه غير موجود فيقدر نحو قوله تعالى : (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) أى منهم .

٢ - بدل الاشتغال : وهو بدل شيء من شيء يشتمل حامله على معناه اشتغالا بطريق الاجمال ، ولتوضيح تعريف ابن هشام نقول أن بدل الاشتغال تابع يقصد به تعيين وتوضيح أمر في متبوعه من الأمور العارضة الطارئة التي ليست جزءا أصيلا من المتبوع ويشتمل على هذا الأمر وبدل عليه (العامل) في المبدل منه ولكن بطريقة إجمالية ، لأنه لا يليق نسبته إلى ذات المبدل منه ، نحو (أعجبنى زيدٌ هله) و (أعجبنى عمروٌ حسنه) و (سرق زيدٌ ثوبه) و (سرق زيدٌ فرسه) فالعلم والحسن بدل اشتغالا وكلاهما يعين أمرا عرضيا في المتبوع ، لأنه لا يدخل في

تسكين الذات ويشاهما الالهجاب إجمالا ، ولكن لا يناسب نسبه إلى ذات (زيدا) التي هي عظم ولحم ودم ، فيفهم أن المقصود نسبة الالهجاب إلى صفة من صفاته ، وكذلك الثوب والفرس بدل اشتغال ، ويقال فيهما ما ذكرنا ، والمقصود نسبة المرقعة إلى شيء يتعلق بالمتبوع ، فقد دل العامل (الفعل) على البديل بطريقة مجتمعة ، وهو كبريل البعض من الكل لا بد من اتصاله بضمير يرجع على المبدل منه سواء كان هذا الضمير ظاهرا أو مقمرا . مثال الضمير الظاهر أو المفهوم قوله تعالى (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) ف (قتال) بدل اشتغال من (الشهر) والرابط بينهما الماء المجرورة بـ (في) وهي متصلة بما يتعلق بالمبدل . ومثال الضمير المقدر قوله تعالى : (قتل أصحاب الأخدود النار) بالجر بناء على أن (النار) بدل اشتغال من الأخدود . والتقدير (النار فيه) ويقول بعض النحاة أن أصله (ناره) متصلة بالضمير ، ثم حذف الضمير ونابت عنه (أل) وبذلك الاشتغال كبريل البعض لا بد لصحته من صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه مع دية المعنى عند حذفه ، فمثال (أهجيني على أخوه) بدل إضراب لا بدل اشتغال لعدم صحة الاستغناء عنه بالأول .

٤ - البديل المباين أى المغاير المبدل منه . وينقسم هند ابن هشام إلى ثلاثة أقسام ، ولا بد في كل من الأقسام الثلاثة أن يكون البديل هو المقصود بالحكم ، والبديل المباين بأقسامه الثلاثة لا يحتاج إلى ضمير يربطه بالمتبوع (المبدل منه) وتقدير ابن هشام للبديل المباين إلى ثلاثة أقسام يقع حالة المبدل منه .

فالقسم الأول : يسمى (بدل الغلط) وبذلك الغلط يحدث عندما لا يكون المبدل منه مقصودا البته ، ولكن سبق إليه اللسان ، والمقصود ببدل الغلط ، بدل عن اللفظ الذي هو غلط وليس المقصود أن البديل نفسه هو الغلط كما قد

يتوهم البعض ، مثال ذلك (مُسْدَى) في قول ابن مالك : (خُذْ نَبْلًا مُدَى)
فيكون هذا اللفظ بدل غلط إذا أراد المتكلم الأمر بأخذ المدى فسبقه لسانه
إلى النبل .

والقسم الثاني يسمى (بدل النسيان) ويحدث بدل النسيان إذا قصد المتكلم
المبديل منه ، ولكنه تبين فساد رأيه بعد ذكره للمبديل منه ، فيكون البديل
أشياء ذكر نسياناً . فـ (مُسْدَى) في المثال السابق (خُذْ نَبْلًا مُدَى) يكون
بدل نسيان إذا أراد المتكلم الأمر بأخذ النبل ، ثم تبين له فساد رأيه ، وأن
الصواب الأمر بأخذ المدى .

ويقرر ابن هشام أن ابن مالك وكثيراً من النحاة لم يفرّقوا من القسمين
السابقين (بدل الغلط وبدل النسيان) وسمّوها معا (بدل الغلط) وهو يعال
ذلك بأنهما قريبان من بعضهما غير أن بدل الغلط يتعلق باللسان ، وبدل
النسيان يتعلق بالعقل .

والقسم الثالث : من البديل المبين عند ابن هشام يُسمى (بدل الاضراب)
أو (بدل البداء) ويجوز هذا البديل عندما يقصد المتكلم كل واحد من البديل
منه والبديل ، وذلك بأن يذكر البديل منه قصداً ، ثم يضرب عنه ويقول من غير
أن يتصرّح له بنفي أو بإثبات . ونمثّل لهذا القسم من البديل المعين بمثل ابن مالك
السابق (خُذْ نَبْلًا مُدَى) ، ويحدث هذا إذا كان المتكلم أراد الأمر بأخذ
النبل ، ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى ، وجعل الأول أى النبل في حكم
المتروك ويتضح لنا سبق مما أن (مُدَى) في قول الناظم (خذ نبلا مدى)
يحمل أنواع البديل المبين الثلاثة وذلك باختلاف التقادير . ويرى ابن هشام
أن الأحسن في البديل المبين بأقسامه الثلاثة أن يؤتى بـ (نبل) فيقال (خذ نبلا

بل مدى) لثلاث يوم أن (مدى) صفة لتبيل ، وأن التصود (تبلا حاداً) ،
وإذا أتى ببيل خرج (مدى) عن كونه بدلا وصار مطلق نسق .

أحكام الابدال :

١ - يبدل الاسم الظاهر من اسم ظاهر مثله نحو (خالد) في (جاء أخوك
خالد) ، و (نصف) في (أثمرت الأشجارُ نصفُها) ، و (علم) في (أعجبنى
خالدٌ علمه) ، و (زيبيا) في (أكلتُ نَرا زيبيا) ، و (فرسا) في (لقيت
رجلا فرسا) .

٢ - لا يبدل الضمير من الضمير لعدم وروده عن العرب . وعلى ذلك فتحو
(أنت) في (قت أنت) ، بكاف الخطاب في (مررت بك أنت) يعرب توكيدا
باتفاق من النحاة . وكذلك (إيتاك) في نحو (رأيته إيتاك) عند الكوفيين
ويتفق معهم ابن مالك ، لأنه لا فرق عندهم في تأكيد الضمير المتصل بالضمير
المنفصل . ويرى البصريون أن (إيتاك) في المثال السابق يعرب بدلا :
لما ثبت عن العرب كما نقل سيبويه ووافقه عليه النحاة الذين جاءوا بعدهم ، من
أنهم كانوا إذا أرادوا التوكيد أتوا بالضمير المرفوع المنفصل فيقولون (جئت
أنت) و (رأيته أنت) ، و (مررت بك أنت) فيتحد لفظ التوكيد والبدل
في المرفوع ويختلف في حالتي النصب والجر . وذهب الكوفيون ويتفق معهم
ابن مالك ، إلى الضمير الثاني في حالتي النصب والجر توكيد الاول كما هو في حالة
الرفع ولو كان موافقا له نحو (إيتاك) في (رأيته إيتاك) ، و (كاف
الخطاب) ، في (مررت بك بك) .

٣ - لا يبدل ضمير من اسم ظاهر ، أما ما ورد مما يوم ذلك نحو (رأيت
زيدا إياه) فهو من وضع النحاة ، ولم يُسمع عن العرب .

٤ - يجوز أن يبدل الاسم الظاهر من الضمير سواء في ذلك بدل الكل أو البعض أو الاشتراك أو المباشرة :-

فإن كان الضمير الغائب فإن الاسم الظاهر يبدل منه دون أى شروط نحو قوله تعالى (وأسروا النجوى الذين ظلموا) حيث أبدل اسم الموصول أى الاسم الظاهر (الذين) من الضمير في (أسروا) وهو وإر الجماعة بدل كل من كل بدون شروط . وهذا هو وجه من أوجه إعراب (الذين) . و (للذين) في هذه الآية وجهان آخران من الإعراب هما :

١ - أنها فاعل لفعل (أسر) أما واو الجماعة فهي ليست ضميرا وإنما هي علامة على الجمع على لغة (أكلوني البراغيث) .

٢ - أنها مع صلتها (الذين ظلموا) مبتدأ مؤخر ، وجملة (أسروا النجوى) خبر مقدم .

ومثال إبدال الظاهر من الضمير بدل بعض نحو (محمدٌ أو ثقته يديه) حيث جاء (يديه) بدل بعض الضمير (هاء الغائب) في (أو ثقته) .

ومثال إبدال الظاهر من الضمير بدل اشتغال نحو (محمدٌ أحترمته تفكيره) حيث جاء الاسم الظاهر (تفكيره) بدل اشتغال من ضمير الغائب في (أحترمته) .

ومثال إبدال الظاهر من الضمير بدل غلط نحو (إبراهيم ضربته فرسه) حيث جاء الاسم الظاهر (فرسه) بدل غلط من ضمير الغائب في (ضربته) .

فإن كان الضمير للحاضر سواء كان المتكلم . أو المخاطب فيبدل منه الاسم الظاهر بشرط ، وهذا الشرط هو أن يكون واحد من ثلاثة :

الأول : أن يكون بدل بعض من كل . مثال إبدال الاسم الظاهر من ضمير المخاطب نحو (أعجبتني وجهك) فد (وجه) بدل بعض من كل من ضمير المخاطب (تاء) المخاطب في (أعجبتني) ونحو قوله تعالى (لقد كان لكرمك رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر) حيث جاء الاسم الظاهر (من) الموصولة ببدل بعض من كل من ضمير المخاطب في (لكرمك) .

والثاني : أن يكون بدل اشتغال نحو (أعجبتني كلامك) حيث أبدل الاسم الظاهر (كلام) من تاء المخاطب في (أعجبتني) أي من الضمير . ونحو قول النابتة الجعدى من قصيدة أنشدتها بين يدي الرسول عليه السلام :

بلغنا السماء مجدنا ومماؤنا وإنا نرجو فوق ذلك معظمنا

حيث أبدل الاسم الظاهر (مجدنا) بدل اشتغال من ضمير المتكلم البارز الواقع فاعلا وهو (نا) الدالة على الفاعلين .

والثالث : أن يكون بدل كل مفيد الاحاطة نحو قوله تعالى (تكون لنا هيدا لأولنا وآخرنا) حيث جاء الاسم الظاهر (أول) بدل كل من الضمير (نا) ، وهو مفيد الاحاطة والشمول لأن المراد بأولنا وآخرنا (جميعنا) على عادة العرب من ذكر طرف الشيء وأرادة جميعه . ويمتنع إبدال الاسم الظاهر إذا لم يعد البديل أو يدل على الاحاطة فان كان بدل كل من كل ، أو اقتضى بعضا بأن دل على البعوضة ، أو دل على اشتغال ، وبخلاف الأخص مع هذا الرأي أن يحيز نحو (رأيتك زيدا) ، و (رأيتني همرا) على أن (زيدا) و (همرا) بدلان من الكاف والياء المنصوبين محلا في (رأيتك)

و (رأيتني) ووجه الامتناع هدم الفائدة إذ ينبغي أن يبيد البديل ما لم يفده المبدل فيه .

هـ - يبدل كل من الاسم والفعل الجملة من مثله ، الاسم نحو (إنك ابتهاج بك استمال إليك القلوب وجذبها نحوك) حيث أبدل الاسم الظاهر (ابتهاج) من الاسم وهو ضمير المخاطب في (إنك) .

ومثال ابدال الفعل من مثله نحو قوله تعالى (ومن يفعل ذلك يلق آثما) ، يضاعف (حيث جاء الفعل) يضاعف (يبدل استمال من الفعل) يلق (لأن لستى الآثام يستلزم مضاعفة العذاب - وبعض النحاة يعتبرونه بديل كل من كل لأن مضاعفة العذاب هي لقي الآثام .

ويشترط في ابدال الفعل من الفعل اتحاد الفاعلين في الزمان الماضي والحاضر والمستقبل دون النوع كافي المطفئ فيجوز (إن جئتني للزيارة أكرمك) ولا يبدل الفعل من الفعل بديل بعض ولا بدلا مبيانا هذ البصريين ، وأجازها بعض النحاة ومنلوا لا ببدال الفعل من الفعل بديل بعض بقول العرب (إن تُصلِّ تسجدتُ لله رحمتك) فالفعل (تسجدت) بديل بعض من الفعل (تصلِّ) ومنلوا لا ببدال الفعل من الفعل بدلا مبيانا بنحو (إن تُطعمم الفقير ، تكسبه ، تذب) حيث جاء الفعل (تكسبه) بدلا مبيانا من الفعل (تطعمم) والذي يدل على أن البديل فيما سبق هو الفعل وحده لا الجملة ، أن الفعل التابع يشارك متبوعه في نصبه وجزمه فهو من قبيل بديل المفرد . ومما يجدر بنا ذكره في هذا المجال أن بعض النحاة يرى جواز ابدال الفعل من اسم يشبهه والعكس أي ابدال الاسم الذي يشبه الفعل من الفعل كما جاز ذلك في المطفئ . مثال ابدال الفعل من اسم يشبهه نحو (عهده متقى يخاف ربه) فالفعل (يخاف بديل من (متقى)

وهو اسم يشبه الفعل لأنه اسم فاعل عامل . ومثال ابدال الاسم الذي يشبه
الذمل من الفعل نحو (محمدٌ يخاف ربّه - متّسق) ويختلف النحاة في هذا
النوع إذ يرى بعضهم أن الاسم الذي يشبه الفعل هنا (متّسق) يعرب
خبراً ثانياً .

أما ابدال الجملة من الجملة فمحو قوله تعالى (أمدّكم بما تعملون - أمدّكم بأنعام
وبنين) حيث جاءت جملة (أمدّكم) الثانية بدل بعض من كل من جملة (أمدّكم)
الأولى ، لأنها أخص منها لأن (ما تعملون) يشمل الأنعام وغيرها . وقد تبدل
الجملة من الجملة بدل اشتغال كقول الشاعر :

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا وإلا فكن في السمر والجور ممسكها
حيث جاءت جملة (لا تقيمن) بدل اشتغال من جملة (ارحل) إذ يلزم
من الرحيل عدم الإقامة . أمّا ابدال الجملة من الجملة بدل كلّ ، فتمنع بعض
النحاة وأجازوه آخرون بشرط أن تكون الجملة الثانية أول من الأولى على بيان
المراد نحو (اقطع هنقود العنب اقطعه) ولا يحتاج بدل الجملة من الجملة إلى ضمير
يعود المبدل منه لتعذر عودته على الفعل أو على الجملة .

وقد تبدل الجملة من المفرد كما في نحو قول الفرزدق في الشكوى :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً وبالشّام أخرى كيف يلتقيان ؟

حيث أبدل جملة (كيف يلتقيان) من الاسم المفرد وهو (حاجة)
(أخرى) ، بدل كلّ وسوّغ ذلك أن الجملة في التقدير بمنزلة المفرد ، والتقدير
(إلى الله أشكو حاجتين الحاجتين تعذر التقائهما) فأولت الجملة بالمصدر العريج .

٦ - يجوز إبدال اسم من اسم مضمّن معنى حرف استفهام أو حرف شرط ، وفي هذه الحالة يذكّر الحرف مع البديل . مثال إبدال اسم من اسم مضمّن معنى حرف استفهام نحو (كم مالك ؟ أعشرون أم ثلاثون ؟) ، و (من رأيت ؟ أزيداً أم عمراً ؟) ، و (ماذا صنعت أخيراً أم شراً) . فاسم العدد (عشرون) وما عطف عليه في المثال الأول ، بديل تفصيل من (كم) . واسم العلم (زيداً) وما عطف عليه في المثال الثاني بديل من (من) والمصدر (خيراً) وما عطف عليه في المثال الثاني بديل من (ما) ، وقرن الجميع بالهمزة لتضمن البديل منه معنى الاستفهام . والأمثلة توضح لنا أن الاستفهام الذي يتضمنه البديل منه (المتبوع) قد يكون عن الكمية أو ل مقدار كما في المثال الأول ، أو عن تعيين الذات كما في المثال الثاني أو عن معنى من المعاني كما في المثال الثالث .

ومثال إبدال اسم من اسم مضمّن معنى حرف شرط نحو (من يقيم - إن زيد وإن محروماً - أقيم - معه) ، و (ما نضع - إن خيراً وإن شراً - نجز به) ، و اعنى ته فر - إن غداً وإن بعد غد - أسافر مراك) ف (زيد ومحرو) في المثال الأول ، بدلان من (من) بديل تفصيل ، و (خيراً وشراً) في المثال الثاني ، بدلان من (ما) الشرطية ، و (غداً وبعد غد) في المثال الثالث بدلان من اسم الشرط (متى) . وقد قرن كلٌّ منها بـ (إن) لتضمن البديل منه معنى الشرط . والأمثلة السابقة تدل على أن الشرط الذي يتضمنه المتبوع قد يكون للعقل ، أو غير العقل ، كما يكون للزمان والمكان .

فهرس

- ٦ تقديم
- ٩ المبتدأ - تعريفه
- ١٣ حامل الرفع فيه - أنواعه
- ١٩ مسوغات الابتداء بالنكرة
- ٢٩ تقديم المبتدأ على الخبر
- ٢٨ تقديم الخبر على المبتدأ
- ٣٣ حذف المبتدأ
- ٣٨ الخبر : تعريفه ، أنواعه
- ٥١ تقديم الخبر على المبتدأ
- ٥٦ حذف الخبر
- ٦٤ تعدد الخبر
- ٦٧ النسخ ثلاثة أقسام :
- ٧٢ الأول : الأفعال الناقصة التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر
- ٧٥ توسط الخبر بين الفعل الناقص واسمه
- ٧٧ تقديم خبر الفعل الناقص عليه
- ٨٥ ما تنفرد به كان عن بقية أخواتها
- ٩٢ (٢) أفعال المقاربة وأفعال الرجاء وأفعال الشرع
- ١٠٨ (٣) الأحرف التي تعمل عمل الأفعال الناقصة (ما ، لا ، لات ، إن)
- ١٢٥ الثاني : الأحرف التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر (إن) وإخواتها
- ١٢٩ همزة (إن) ، كسرها وفتحها
- ١٤١ دخول لام الابتداء بعد إن المكسورة

١٤٨ العطف على أسماء إن وأخواتها قبل مجيء الخبر

١٤٩ تخفيف إن وأخواتها

١٦٨ لا التافية للجنس

١٧٧ الثالث : الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر

فتنصبها مفعولين : -

١٨٨ أفعال القلوب : أفعال اليقين وأفعال الرجحان

١٨٠ أفعال التصيير

١٧٦ الإعمال والإلقاء والتعليق

١٩٧ حكاية الجملة الفعلية بعد القول

٢٠٢ الأفعال التي تنصب الائمة مفاعيل

٢٠٦ الجملة الاسمية التي لها موقع من الأعراب

٢١١ الجملة الاسمية التي لا محل لها من الأعراب

٢١٥ التواضع :

٢١٧ (١) النعت : حقيق وسبهي

٢١٩ النعت الحقيقي

٢٢٢ النعت الالهي

٢٢٤ الأنبياء التي تجيء نعتا

٢٢٩ تعدد النعت والمعرب وأحكام ذلك

٢٣٤ حذف المفعول والنعت

٢٣٧ (٢) التوكيد المعنوي : ألقاؤه - شروطه

٢٤٤ التوكيد اللفظي

٢٤٥ توكيد الاسم الظاهر وتوكيد اللفظ

٢٤٦ توكيد الفعل والحرف توكيدا انظريا

٢٥٠ (٣) العطف : عطف البيان

٢٥٤ عطف النسق - حروف

٢٧٢ العطف على الاسم (الظاهر - والمضمر)

٢٧٥ عطف الفعل على الفعل

٢٧٦ حذف حرف العطف مع معطوفه

٢٧٨ (٤) الابدال - تعريفه - أنواعه

٢٨٢ أنواع الابدال المبين عند ابن هشام

٢٨٤ أحكام الابدال

تم هذا الكتاب بعون الله